دبلوماسية الحدود في أفريقيا



حدود السودان الغربية مع تشاد وأفريقيا الوسطى وليبيا

بحث

التطورات الدبلوماسية

والمراكز القانونية

الدكتور

البخاري عبدالله الجعلي

5 5

دبلوماسية الحدود في أفريقيا

حدود السودان الغربية
مع
تشاد وأفريقيا الوسطى وليبيا

الدكتور البخاري عبد الله الجعلي

الشركة العالمية للنشر والتوزيع

حدود السودان الغربية

مع

تشاد وأفريقيا الوسطى وليبيا

بحث

التطورات الدبلوماسية والمراكز القانونية

الدكتور

البخاري عبدالله الجعلي

* دكتوراه في القانون الدولي – جامعة لندن .
* ماجستير القوانين – جامعة لندن .
* أستاذ القانون الدولي المشارك .
* رئيس قسم القانون العام
* جامعة النيلين السودان .
* رئيس لجنة الحدود الدولية السودانية السابق .
* وكيل وزارة الشؤون الداخلية السابق .

الطبعة الأولى
الدوحة ٢٠٠٤-

الشركة العالمية للطباعة والنشر
الخرطوم ـــ ت : ٠٠٢٤٩٩١٢٩٤٤٤٧٥
القاهرة ـــ ت : ٠٠٢٠١٢٧٩١٠٤٣١

الإهداء

إلى أستاذنا أمير الصاوي ،،،،

وكيل وزارة الداخلية الأسبق

عميد الخدمة المدنية الأسبق

سفير السودان الأسبق في المملكة المتحدة

رئيس لجنة الحدود الدولية الأسبق

تقديراً واحتراماً وعرفاناً ،،،

المحتويات

الموضـــــــوع :	ص

القسم الثاني :

الحدود بين السودان وليبيا

مقدمة

تكتسب قضايا الحدود أهمية بالغة في القانون الدولي وفي العلاقات الدوليـــة. فـــهي في إيجاز هي التي تحدد أين تنتهي سيادة الدولة وأين تبدأ سيادة الدولة أو الدول الأخـــرى. ولعل من المهم التذكير بأن للسودان حدوداً دولية برية عديدة وطويلة كما أن لــــه حــدوداً بحرية أيضاً ، وهي خاصية يتميز بها السودان عن الكثير مـــن دول العـــالم . وحســبنا التنويه بأن للسودان حدوداً مشتركة مع تسع دول هي : **مصر وإريتريا وإثيوبيـــا وكينيـــا ويوغندا والكونغو وأفريقيا الوسطى وتشاد وليبيا** . ذلك بالإضافة إلى حـــدوده البحريـــة المواجهة للملكة العربية السعودية والمجاورة لمصر وإريتريا .

ويمكننا القول إن بحث ودراسة حدود السودان الدولية يشكل في حد ذاتـــه صـــورة مركزة لكل مشكلات وقضايا ونزاعات الحدود في أفريقيا من حيـــث النوعيـــة والأسـباب وأسلوب وكيفية المعالجات . ولقد كان لكل ذلك ما شـــحذنا للاهتمـــام بموضـــوع حـــدود السودان منذ زمن مبكر . فكانت البداية ، مقرراً مساعداً للجنة الحدود الدولية الســـودانية ، ثم مقرراً لها ورئيساً لإدارة الحدود الدولية السودانية بوزارة الداخلية ، وعضواً في اللجـــان الفنية المشتركة للحدود مع الدول المجاورة ، ثم رئيساً للجانب السوداني في تلـــك اللجـــان وأخيراً وليس آخراً رئيساً للجنة الحدود الدولية السودانية بحكم موقعنـــا كوكيـــل لـــوزارة الشؤون الداخلية ١٩٨٠-١٩٩٠م .

لذلك كان موضوع رسالتنا لنيل الدكتوراه في القانون الدولي من جامعة لندن في ١٩٧٥م بعنوان {**التطورات الدبلوماسية والجوانب القانونية لحدود السودان الدولية**} ثمرة لذلك الغرس . وهذا الكتاب يشكل في أصله فصلين من تلك الرسالة التي كتبت أصلاً باللغة الإنجليزية . ولقد سبق لنا أن نقلنا فصلاً منها إلى اللغة العربية في كتابنا الأول عام ١٩٨٠م بعنوان {**حدود السودان مع إثيوبيا**} . وعندما أصبحت إريتريا دولة مستقلة في ١٩٩٣م أصدرنا كتابنا الثاني عام ٢٠٠٠م بعنوان {**حدود السودان الشرقية مع إثيوبيا وإريتريا : النزاع الحدودي والمركز القانوني**} . وها نحن ننفذ وعداً قطعناه على أنفسنا فنصدر كتابنا الثالث بعنوان {**حدود السودان الغربية مع تشاد وأفريقيا الوسطى وليبيا : التطورات الدبلوماسية والمراكز القانونية**} .

وكما يعكس عنوان هذا الكتاب فإنه يتكون من قسمين . يعنى القسم الأول بالحدود بين السودان وجمهوريتي تشاد وأفريقيا الوسطى . ويجيء بحثنا لهذه الحدود في قسم موحد لأن الأصول القانونية التي تحكم الحدود بين السودان وأفريقيا الوسطى هي ذات الأصول القانونية التي تحكم الحدود بين السودان وتشاد . وأما القسم الثاني فقد أفردناه لبحث ودراسة الحدود بين السودان وليبيا . وإذا كانت الأصول القانونية لهذه الحدود ، أي الحدود بين السودان وليبيا ، في مبتداها هي ذات الأصول التي نشأت عنها الحدود بين السودان وجمهوريتي أفريقيا الوسطى وتشاد ، إلا أن كلا منها انتهت على نحو مختلف. فالحدود مع ليبيا تمت تسويتها النهائية ، كما سنقرأ في القسم الثاني من هذا الكتاب، بموجب تبادل مذكرات بين الحكومتين البريطانية والمصرية من ناحية والحكومة الإيطالية من ناحية أخرى وذلك في ١٩٣٤م . أما الحدود مع جمهوريتي أفريقيا الوسطى وتشاد، كما سنقرأ في القسم الأول من الكتاب ، فقد تمت تسويتها بموجب بروتوكول ١٩٢٤م المبرم بين الحكومتين البريطانية والفرنسية. لذلك كانت التطورات الدبلوماسية التي أدت لتلك النهايات متباينة على نحو يعكس بوضوح الأساليب التي أدارت بها الدول الاستعمارية دبلوماسية الحدود في أفريقيا .

وغني عن التنويه أن هذا السفر وتوأمه السابق ما كان لهما الصدور لولا مشوار طويل وجهد مرير ، في شتاءات لندن القارصة وغربتها الموحشه ، بحثاً وتنقيباً وتأملاً في ملفات وزارة الخارجية البريطانية ، ووزارة المستعمرات ، المحفوظة في دار الوثائق الرسمية في ضواحي لندن . ذلك بالإضافة لما نهلناه من مكتبة معهد الدراسات القانونية

المتقدمة بجامعة لندن ، والذي تشرفت بعضوية مجلس إدارته ممثلاً للباحثين عام ١٩٧٣م، ومكتبة مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن . وكذلك دار الوثائق القومية بالخرطوم وملفات إدارة الحدود الدولية بوزارة الداخلية السودانية .

وسيلاحظ القارئ لهذا الكتاب أن الأبواب الثلاثة الأخيرة من القسم الأول ، ونعني بها الأبواب الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر ، قد بحثنا فيها بشيء من التفصيل التطور الدبلوماسي والقانوني الذي طرأ على حدود السودان مع تشاد على وجه الخصوص . فإذا كان المفهوم الحديث لصناعة الحدود ينطوي على تعيين الحدود Delimitation وتخطيط الحدود Demarcation وإعادة وضع علامات تخطيط الحدود Re Demarcation وتكثيف الحدود Condensation وحفظ ووقاية الحدود Preservation ، فإن وزارة الداخلية السودانية قد بذلت جهداً مقدراً في سبل تحقيق هذه المفاهيم . فلقد استغلت العلاقات السياسية الجيدة بين السودان وتشاد ، في العقد الأخير من القرن الماضي {١٩٩٠-٢٠٠٠} فدفعت بموضوع إعادة وضع معالم تخطيط الحدود إلى حيز الواقع محققة بذلك إنجازاً هاماً يستحق الإشادة والتنويه .

ويجدر بنا ونحن مع نهاية هذه المقدمة، أن نشكر كل من قدم لنا التشجيع والدعم والتعضيد ، طوال ذلك المشوار الطويل والمرير، وقد أشرنا لهم جميعاً في صدر الرسالة. بيد أنه لا مناص أبداً من أن نكرر الاعتراف والشكر والتقدير لأستاذنا السيد أمير الصاوي الوكيل الأسبق لوزارة الداخلية والرئيس الأسبق للجنة الحدود الدولية السودانية ، وسفير السودان الأسبق بالمملكة المتحدة ، الذي كان أول من اهتم بموضوع حدودنا الدولية منذ مطلع الاستقلال . والذي يعود له أيضاً الفضل كل الفضل بعد الله عز وجل ، لتوجيهنا لموضوع الاهتمام والبحث والدراسة لحدود السودان الدولية ، لذلك نهدي له هذا السفر تقديراً واحتراماً وعرفاناً . والشكر موصول لكل العاملين في إدارة الحدود الدولية بوزارة الداخلية السودانية وكذلك للأخ الأستاذ زهير الجميعابي الذي تفضل بطباعة مادة هذا الكتاب في الحاسوب . وللأخ الأستاذ علي عبد الله الذي تفضل بإعداد الخرائط الملحقة بالكتاب.

وإذ نطرح هذا السفر في سياق مواصلتنا لهذا الجهد وذلك المشوار الطويل والمرير، نكرس أغلى ما نملك في سبيل الدفاع عن كل ذرة من تراب هذا الوطن الحبيب، نسأل الله العلي القدير أن يحفظ بلدنا من كل مكروه ويحميه من كل معتدٍ أثيم، إنه نعم المولى ونعم النصير. وخير ما نختم به قول عزّ من قائل {لا يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَآ أَنتَ مَوْلاَنَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ} صدق الله العظيم

الدكتور

البخاري عبدالله الجعلي

الدوحة مارس ٢٠٠٤م.

القسم الأول

الحدود بين السودان
وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

الباب الأول

الأصول التاريخية والقانونية لحدود السودان مع جمهوريتي تشاد وأفريقيا الوسطى

١ــ تحديد مناطق النفوذ بموجب معاهدة يونيو ١٨٩٨م الإنجليزية الفرنسية .

٢ــ اتفاقية يناير ١٨٩٩م الإنجليزية المصرية بشأن إدارة السودان في المستقبل .

٣ــ إعلان مارس ١٨٩٨م الإنجليزي الفرنسي واحتلال فشودة .

٤ــ هل اتجهت نية الدولتين المتعاقدتين نحو تخطيط الحدود وليس تعيينها فقط؟.

حرصت كل من بريطانيا العظمى وفرنسا على أثر مؤتمر برلين {١٨٨٤-١٨٨٥م} [1] على السعي بقوة لحيازة أقاليم شاسعة في أفريقيا تحت مظلة ما عرف بتحديد **{مناطق النفوذ}** Sphere of Influence [2]. وقد أخذ ذلك السعي شكلاً محموماً مما برر تسميته تاريخياً بالسباق من أجل أفريقيا Scramble for Africa [3]. في ذلك السباق رسمت بريطانيا وفرنسا حيازاتهما ومناطق نفوذهما في غربي أفريقيا وبصفة خاصة في الأراضي التي تقع إلى الشرق والغرب من نهر النيجر .

نقرأ ذلك في معاهدة الرابع عشر من يونيو ١٨٩٨م ، فبعد أن تم تعريف الحدود الشمالية لنيجريا اتفقت الدولتان بموجب المادة الرابعة على أن : { تعترف حكومة الجمهورية الفرنسية بأن الإقليم الواقع في شرقي النيجر . . . يندرج في نطاق النفوذ

---

(١) انظر Lucas C. The Partition and Colonization of Africa, Oxford 1922 pp.42-60

(٢) انظر: بحثنا الموسوم (الذرائع القانونية والدبلوماسية للتوسع الاستعماري في أفريقيا) مجلة العلوم الاجتماعية ،جامعة الكويت١٩٨٠ .

(٣) نفس المرجع السابق .

البريطاني} وبالمقابل اعترفت حكومة صاحبة الجلالة البريطانية بأن {الإقليم الواقع إلى الشمال والشرق والجنوب من شواطئ بحيرة تشاد ... يندرج في نطاق النفوذ الفرنسي} [٤] .

لقد حققت تلك الصفقة مناطق نفوذ شاسعة واسعة المدى لفرنسا شمالاً وجنوباً وشرقاً من بحيرة تشاد ، ويهمنا في هذا السياق أن حدود نفوذ فرنسا الشرقية في اتجاه السودان غير محددة . ولا شك أن عدم اهتمام بريطانيا بتلك المسألة في ذلك التوقيت يعود إلى أن {تقنين} فتحها للسودان لم يكن قد اكتمل وإن كان قد بلغ شوطاً مقدرا [٥]. ويلاحظ أن الدولتين تعاقدتا بموجب المادة السابعة من ذات المعاهدة بعدم القيام بأي عمل سياسي في منطقة نفوذ الدولة الأخرى .فقد نصت المادة على أنه {**من المفهوم من المواد السابقة أن كل دولة لن تقوم بالاستيلاء على أراض أو إبرام أي اتفاقيات أو قبول حقوق سيادية تتعلق بمحميات في منطقة نفوذ الدولة الأخرى كما أنها لن تمنع أو تنازع في نفوذ الدولة الأخرى**} .

لكن فرنسا – كما يبدو – لم تكن مقتنعة بفحوى التزامها بالمادة السابعة من تلك المعاهدة . فقد وضح بعد وقت قصير جداً أنها غير مستعدة بقبول مسألة إخلاء السودان من قبل الحكومة المصرية . وبالتأكيد لم تكن مهيأة بعد للاعتراف بحقوق بريطانيا التي حصلت عليها بموجب حملة {**إعادة الفتح**} Re-conquest [٦] التي كانت قد قطعت مدى بعيداً في ذلك الوقت . شاهدنا على ذلك أن فرنسا تجاهلت تلك الالتزامات ومضت قبيل أسابيع قليلة من سقوط أمدرمان بالتقدم من الغرب نحو أعالي النيل والقيام باحتلال فشودة. وكما كان متوقعاً فإن ما قامت به فرنسا أثار مواجهة خطيرة بينها وبريطانيا [٧] . وتفاديا

---

(٤) انظر :

Hertslet ,E . The Map of Africa by Treaty,3rd ed. London,1959,p.785

(٥) Langer, W., The Diplomacy of Imperialism, 1890-1902, 2nd ed. New York, 1951,p.538

(٦) شهد السودان فيما اصطلح عليه تاريخه الحديث فتحين ، الأول هو فتح محمد علي باشا والي مصر في ١٨٢٠-١٨٢١م وأما الفتح الثاني فقد تم في ٩٦-١٨٩٩م .

(٧) Moon,P.T. Imperialism and World Politics. New York, 1927,p.139

لحرب أصبحت فيه قوسين أو أدنى وافقت الدولتان على تسوية النزاع بالطرق الدبلوماسية، فقد توصلتا في لندن إلى إبرام إعلان Declaration في الحادي والعشرين من مارس ١٨٩٩ .

لقد ارتبط إعلان الحادي والعشرين من مارس ١٨٩٩م بـل ونشأ عن الغزو الإنجليزي المصري الذي شهده السودان في العقد الأخير من القرن التاسع عشر . وقد تمخض ذلك الغزو عن إبرام اتفاقية التاسع عشر من يناير ١٨٩٩م بين حكومة صاحبة الجلالة البريطانية وحكومة خديوي مصر بشأن إدارة السودان في المستقبل ، وهي الاتفاقية التي اشتهرت بما يُسمى باتفاقيه **{الحكم المشترك أو الثنائي}** Condominium على **السودان** [٨].

والمعلوم أن فرنسا كانت قد بذلت جهدا كبيراً في سبيل إبعاد أو على الأقل التقليل من الهيمنه البريطانية على مصر التي كانت قد بدأت بالاحتلال البريطاني لمصر في ١٨٨٢م . بيد أن كل جهود ومحاولات فرنسا لتحقيق ذلك الغرض قد باءت بالفشل . وكما يبدو فإن فرنسا قد رأت على ضوء تلك الخلفية أن تضرب التواجد البريطاني الذي ثبت أقدامه في مصر في موضع حساس . وقد انعكس ذلك في قرارها الرامي بأن تثير مشكلة في أعالي النيل عن طريق التهديد بالتدخل والسيطره على انسياب مياه النيل التي تعتمد عليها مصر اعتمادا رئيسيا . وهكذا وعلى أثر معركة كرري في الثامن من أبريل ١٨٩٨م حيث تمكن جيش إعادة الفتح الغازي من هزيمة جيش المهديه وسقوط أم درمان والخرطوم ، وصلت إلى **{كتشنر}** Kitchener قائد الغزو . أخبار مفادها أن قوة فرنسية قدمت من الغرب واستطاعت أن تثبت لها مواطئ في فشودة في أعالي النيل [٩]

لقد لخص الجنرال الفرنسي **{مارجين}** Margin الغرض من تلك العملية بقوله :**{لقد كان هدف الفرنسيين هو إزاحة كل المبررات لاحتلال مصر بواسطة الإنجليز ووضع نهاية لحلم أصدقائنا الإنجليز الذين يرغبون في توحيد مصر مع رأس الرجاء وتوحيد**

---

(٨) انظر: Langer, op. cit., p. 540

(٩) انظر Holt, P.M., A Modern History of the Sudan, 2nd ed., London, 1963 p.106

حيازاتهم في شرق أفريقيا مع حيازاتهم التي حققتها لهم شركة النيجــــر الملكيــة} ( )

والواضح أن فرنسا أرادتها بالطريقة التي حددتها ، يتضح ذلك من الأسلوب الذي أصـــدر به وزير الخارجية ووزير المستعمرات الفرنسي في ذلك الوقـت **{هــانوتوكس}**Hanotoks توجيهاته إلى **(مارشاند)** Marchand ، الــذي كلــف بقيــادة تلك العمليــة . فقد قــال لــه لــدى مغــادرة الأخــير لفرنســا : {اذهــب إلــى فشــودة فإن فرنسا ســتطلق النـــار Go to Fashoda France is going to fire the pistol} .

من الثابت أن فرنسا كانت قد تطلعت هي الأخرى لكي تؤسس لـــها إمبراطوريــة. وبدا لها أن السودان والحبشة يشكلان حجر الزاوية الذي يتطلع له **{المعماري}** الفرنســي في تلك الظروف بعد أن فقدت فرنسا الرهان على مصر أمام البريطانيين . وحتى يكمـــل الإمبرياليون الفرنسيون تحقيق حلمهم فإنهم يحتاجون فقط لملايين مربعة قليلة مـــن شـــرق السودان ووادي النيل والحبشة . ومما لا شك فيه أن تحقيـــق ذلـــك ســـيضمن للفرنســيين إمبراطورية فرنسية تمتد من المحيط الأطلنطي إلى البحر الاحمر ومن البحـــر الأبيــض **المتوسط إلى خليج غينيا** [١١] .

لتلك الأسباب بصفة أساسية أصبحت الحرب بين بريطانيا وفرنسا قاب قوســين أو أدنى ، وحرص كل طرف على دعم النار بالمنطق . في ذلك الإطار ســند البريطــانيون في دعم موقفهم العسكري على حجج من بينها أن كل الأراضي التي كانت خاضعة للدولــه المهدية قد انتقلت للحكومتين البريطانية والمصرية بمقتضى هزيمة جيش الخليفة عبـــد الله في كرري وكذلك بموجب حق إعادة الفتح ، وبالتالي فإن الاحتلال الذي حـــاول أو قصـــد أن يقوم به {مارشاند} باسم فرنسا في أعالي النيل شكل خرقاً لحقوق بريطانيا ومصر[١٢].

أما الفرنسيـــون فقد احتجوا بأنه بالرغم من أن الاراضـــي التـــي تحـــط بـــالنيل الأبيض قد كانت فـــي السابق خاضعه لحكومة الخديوي فـــي مصـــر الا أنــها أصبحـــت

---

(١٠) انظر:

General Margin Letter de la Mission Marchand (Revue des deux mondes), September 15 1931 pp 241-831 pp 246(The footnote is taken from larger, op cit at p 538

(١١) انظر : Moon, op.cit., pp.122-23.

(١٢) انظر :

Lindley M F The Acquisition and Government of Backward Territory in International Law, London, 1926 P 52

أرضــا (بلا مالك لها) Re-nullius ، استنـــادا علـــى أن الحكومة المصرية قد تخلت عنـها أو (هجرتها) Abandonment . وأضافوا أن للفرنسيين الحق في موقع في النيـــل الأبيـض مثل ما كان للألمان والبلجيك ، وبالتالي فإن لهم الحق في احتلال ضفاف النيل حيـــث مـا يرون أن ذلك مناسبا لهم [13].

وردت السلطات البريطانية بأن السند المصري على ضفاف النيل قد توارى وحـــا عن طريق الانتصار العسكري الذي حققته الثورة المهدية . بيد ان الحقوق التـــي أحـــدثت من مصر قد انتقلت بكليانها إلى الفاتحين الجـــدد. وأن ما تبقى لمصر مـــن سـند علـــى السودان ، وما انتقل للمهدي من بعده للخليفه من اسانيد ، قد تم حسمه في ميدان المعركـــة . وخلاصة القول من وجهة النظر البريطانية أن الجدل الحـــاصل مـــهما كـــان لا يســمح لطرف ثالث أن يدعي بأن الأراضي المتنازع عليها أصبحت أراضي مهجورة .

وبعد مفاوضات مكثفة انتهي ذلك النزاع الذي أوشك أن يندلع حرباً بيـــن الدولتيــن الأوربيتين بسبب ماعرف في التاريخ الاستعماري بحادثة فشودة Fashoda-Incident إلـــى صياغة اتفاق في شكل إعلان بشأن مناطق نفوذهما في أفريقيا الوسطى والسودان علـــى ان يكون مكملا لمعاهدة يونيو ١٨٩٨م [14]. ومن ثم فقد اكتسب إعـــلان ١٨٩٩م البريطـــاني الفرنسي ومنذ البداية أهمية كبرى عند الدول التي كانت لها مصالح وتطلعات في أفريقيـــا منذ أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وقد شغل الإعلان بصفـــة خاصـــة الدولة العثمانية وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا وهي الدول التي كانت لها مصـــالح وتطلعـــات للحصول على حيازات أو لتأمين ما حصلت عليه سلفا من حيازات كما سنرى فـــي هـــذا الكتاب تباعاً.

وبالنسبة لحدود السودان مع جمهورية أفريقيا الوسطى فإن أهمية اعـــلان الحـــادي والعشرين من مارس ١٨٩٩م تعود إلى أن الدولتين اتفقتا بموجبه علـــى (تكملـــة) المـــادة الرابعة الواردة في معاهدة يونيو ١٨٩٨م بالمواد التاليه وعلى أن تعتبر هذه المواد جـــزءا لا يتجزأ من المعاهدة والمواد هي :-

---

(١٣) انظر :

The Marquess of Salisbury to Sir E. Monson, 6.10.1898 in Egypt No 3 (1898) C 9055

2 Omer A. The Sudan question Based on British Documents Cairo, 1952 P.5

(١٤) انظر : Hertslet, op.cit,p 796 .

١. {تلتزم حكومة صاحبة الجلالة البريطانية بعدم الحصول على أراضٍ أو نفوذ سياسي إلى الغرب من خط الحدود المعرَّف في المادة (٢) كما أن حكومة الجمهورية الفرنسية تلتزم بعدم الحصول على أراضٍ أو نفوذ سياسي إلى الشرق من ذات الخط} .

٢. {يبدأ خط الحدود من النقطة التي تلتقي عندها حدود دولة الكنغو الحرة والإقليم الفرنسي مع خط تقسيم المياه Watershed بين حوضي نهر النيل ونهر الكونغو وروافده ، ويتابع الحدود من حيث المبدأ خط تقسيم المياه حتى يصل إلى تقاطعه مع خط عرض ١١ درجة شمال} [١٥].

بهذا التعريف أرست المادة الثانية اللبنات الأولى للحدود الدولية بين السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى ، أي الخط الذي يفصل المياه الطبيعية المنسابة نحو نهر النيل من ناحية ونهر الكونغو وروافده من ناحية أخرى .

وطبقا للفقرة الثانية من المادة الثانية من الإعلان {يتم ترسيم خط الحدود من تلك النقطة ، أي تقاطع خط تقسيم المياه مع خط عرض ١١ درجة شمال ، حتى يصل إلى خط عرض ١٥ درجة شمال وذلك على نحو يفصل من حيث المبدأ مملكة وداي عن ما كان يشكل في ١٨٨٢م مديرية دارفور ، ولكن لا ينبغي ترسيم ذلك الخط بأي حال إلى الغرب بحيث يتجاوز خط طول ٢١ درجة شرقي غرينتش أو إلى الشرق بحيث يتجاوز خط طول ٢٣ درجة شرقي غرينيتش} .

٣ {إن من المفهوم من حيث المبدأ أن النطاق الفرنسي الواقع إلى الشمال من خط عرض ١٥ درجة شمالاً تحدد من الشمال والشرق بخط يبدأ من نقطة تقاطع خط السرطان مع خط طول ١٦ درجة شرقي غرينتش ، ثم يجري الخط من هناك جنوب شرق حتى يلتقي مع خط طول ٢٤ درجة شرقي غرينتش، ثم يتابع الخط من هناك خط طول ٢٤ درجة حتى يلتقي إلى الشمال من خط عرض ١٥ درجة شمالاً ، بحدود دارفور كما ستثبت Be fixed لاحقاً} [١٦].

وهكذا أرست المادة الثالثة مقترنة مع الفقرة الثانية من المادة الثانية من إعلان مارس ١٨٩٩م البريطاني الفرنسي اللبنات الأولى لتعيين الحدود الغربية للسودان مع تشاد.

---

(١٥) نفس المصدر السابق

(١٦) نفس المصدر السابق

وتعهدت الدولتان بموجب المادة الرابعة من الإعلان بتعيين مفوضين عنهما للقيام بـ {**تعيين الخط الحدودي في موضعه طبقاً للموجهات المذكورة في المادة الثالثة من هذا الإعلان ، ويرفع المفوضون حصيلة عملهم للموافقة عليها من قبل الحكومتين المعنيتين**} أي أن مهمة لجنة المفوضين طبقاً لحرفية النص هي {**تعيين**} الحدود الموصوفة في {**موضعها**} on the spot كما جاء في المادة الرابعة. ومن ثم يمكننا القول بأن ما انصرفت إليه نية الدولتين المتعاقدتين ينطوي على {**تخطيط**} Demarcation الخط الحدودي **بمعنى وضعه في موضعه الطبيعي ، أي على الأرض .**

إن {**تعيين**} Delimitation الحدود قد تمت صياغته سلفاً في المواد الأولى والثانية والثالثة من إعلان ١٨٩٩م المكملة للمادة الرابعة من معاهدة ١٨٩٨م ، وبالتالي لم يعد للمفوضين من مهمة يؤدونها كما يبدو غير ترجمة ما تم الاتفاق عليه في الورق بتخطيطه على الأرض بوضع علامات حدودية على الطبيعة . ولعل مما يعزز هذا التفسير استعمال كلمة {Fix} إذ ليس لهذه الكلمة معنى سائغ غير يُثبت أو يُلصق أو يُرسخ بأن يعطي الشيء شكلاً ثابتاً ونهائياً . وبالنسبة للحدود لا تعطي شكلاً ثابتاً ونهائياً إلا بتخطيطها بوسائل ثابتة على الأرض . وسنعود لمناقشة هذه المسألة في مواضع لاحقة في هذا الكتاب .

لا شك أن قرار السلطات البريطانية بإعادة فتح السودان ، في أواخر القرن التاسع عشر أثار عدداً من المشكلات الحادة المتعلقة بحدود البلاد المراد فتحها ، ذلك أن الأمر بالنسبة للسلطات الفاتحة لم يكن مقتصراً على طبيعة أوضاع السودان ومدى اتساعه بل امتد الأمر إلى ظهور عدد من الدول الاستعمارية على مشارف حدوده الجنوبية العربية والشرقية [١٧]. لذلك جاء إعلان مارس ١٨٩٩م مباشرة بعد إبرام اتفاقية يناير ١٨٩٩م ، في سياق المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات العديدة التي أبرمتها السلطات البريطانية

---

(١٧) بلجيكا من الناحية الجنوبية ، وفرنسا من الناحية الغربية ،وايطاليا من الناحية الشرقية . راجع كتابنا . (حدود السودان الشرقية مع اثيوبيا وإريتريا ، النزاع الحدودي والمركز القانوني ، الدوحة، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠ ،) وراجع كذلك مقالنا باللغة الإنجليزية ، المنشور في مجلة الدراسات الإنسانية ، جامعة الكويت ، ١٩٨٨م بعنوان :

No.250 (1987) p.262.

في سبيل تقنين حدود السودان . وقد لخص {هوايت} White وزير الخارجية البريطاني الأسبق ومحرر مجلة الجمعية الجغرافية الاسكتلندية الملكية إعلان مارس ١٨٩٩م بقوله {يمكن أن نرى فيه أن بريطانيا العظمى قد حصلت بموجب اتفاقاتها مع فرنسا على كل الذي تدعيه أصالة عن نفسها ونيابة عن مصر ، إنه في جملة واحدة الاعتراف بوحدة كيان وادي النيل . إن اتفاقية اللورد ساليسبوري تعتبر وثيقة رائعة ، فهي خلافاً للعديد من الاتفاقيات التي أبرمت بشأن الأراضي في أفريقيا ، تغطي ثغرة معقولة ولا تخرق في ذات الوقت أية مصالح أو التزامات دولية . إنها آخر وليست الأخيرة في صكوك الحقوق على وادي النيل التي أبرزت بوضوح كامل المصالح البريطانية والمصرية} [١٨].

وبالفعل حصلت السلطات البريطانية ، بموجب إعلان مارس ١٨٩٩م مع فرنسا ، على ترسيخ وجودها في وادي النيل ، فقد نجحت في إبعاد فرنسا عن أعالي النيل ، وكذلك تمكنت من إبعادها عن ما كان بشكل في ١٨٨٢م مديرية دارفور ، أي قبل الثورة المهدية . لذلك قد يبدو سائغاً للبريطانيين الاحتفاء بذلك الانتصار الدبلوماسي كما عبر عن ذلك {هوايت} عام ١٨٩٩م في كتابه {توسع السودان تحت مظلة الحكم الثنائي الإنجليزي المصري} [١٩].

***

---

(١٨) انظر :

White A.S The Expansion of Sudan under the Anglo Egyptian Condominium London, 1899,p.423

(١٩) نفس المصدر السابق .

الباب الثاني

حكومة السودان وسلطنة دارفور
١٨٩٩-١٩٠٥

١ــ كيف حدّد علي دينار حدود سلطنة دارفور في مطلع القرن العشرين .

٢ــ ود بندا والأودية والحفرة والكارا وكل الغرب يتبع إلى دارفور'

٣ــ تباين رؤى كرومر وونجت حول أسلوب التعامل مع دارفور .

٤ــ أم شنقة ودار المعاليا ودار الرزيقات وبحر العرب وحدود البرقو.

٥ــ {موهام} والتعايشة وزغاوة كوبي ودار البديات ودار تاما.

قرأنا في الباب الأول أن المادة الثالثة من إعلان الحادي والعشرين من مارس ١٨٩٩م نصت على : {أنه من المفهوم من حيث المبدأ أن النطاق الفرنسي الواقع إلى الشمال من خط عرض ١٥ درجة يحدد من الشمال والشرق بخط يبدأ من نقطة تقاطع خط السرطان مع خط طول ١٦ درجة شرقي غرينتش ، ثم يجري الخط من هناك جنوب شرق حتى يلتقي مع خط طول ٢٤ درجة شرقي غرينتش . ثم يتابع الخط من هناك خط طول ٢٤ درجة حتى يلتقي ، إلى الشمال من خط عرض ١٥ درجة ، مع حدود دارفور كما ستثبت لاحقاً } .

كما نص ذات الإعلان البريطاني الفرنسي على {تعيين} الحدود بواسطة لجنة مشتركة على الطبيعة . غير أن الإعلان لم يحدد تاريخا لبداية تلك اللجنة لمهمتها . وهكذا ترك الموضوع معلقاً على اتفاق لاحق بين الدولتين . وكما يبدو أن أياً من الدولتين لم يكن مستعدا للدخول المباشر في مسألة {تخطيم} الحدود بوضع علاماتها على الأرض ، في

العقد الأول من القرن العشرين لأسباب عدة ، من بينها أن الحدود قد تم **{تعيينها}** سلفاً في الإعلان . يضاف إلى ذلك أن عملية **{تخطيط}** [1] على الطبيعة عملية مكلفة مادياً فضلاً عن أنها لم تكن أمراً ملحاً بالنسبة للدولتين . ومع ذلك فإن مسألة كيفية تأمين الحدود التي تفصل **مديرية دارفور السودانية عن مملكة وداي** ، التي تم الاعتراف سلفاً بأنها تقع في منطقة النفوذ الفرنسي ، ظلت موضوعاً حياً بالنسبة لحكومة السودان . ويعزى ذلك إلى أن شخصية متحركة مثل شخصية علي دينار نجحت مع أواخر القرن التاسع عشر من تثبيت نفسها **{سلطاناً} على دارفور في ١٨٩٩م** [2] .

لقد شغل علي دينار ، ومنذ بداية فترة حكمه وقبل أن يحصل على اعتراف من حكومة السودان ، شغل نفسه بمسألة حدود سلطنة دارفور . فقد بادر بعد عشرة أشهر فقط من إبرام اتفاقية التاسع عشر من يناير ١٨٩٩م ، بين الحكومة البريطانية وحكومة خديوي مصر ، بتوضيح حدود دارفور من وجهة نظره للنظام الجديد الذي فرض ذاته بشرعية الفتح . جاء ذلك في رسالة منه إلى حاكم عام السودان **{ونجت}** Wingate [3] بتاريخ الثامن والعشرين من ديسمبر ١٨٩٩م ، ورد فيها : **{كما أرى فإن الحدود من جهة الشرق هي ود بندا ومن جهة الجنوب هي الأودية. وتمتد من هناك حتى الحفرة النحاس ومن ثم إلى الكارا وكل الغرب يتبع إلى دارفور . وكذلك تتبع لدارفور كل الأماكن الواقعة إلى الغرب والشرق من الفاشر . وأي أماكن أخرى أقوم باحتلالها ستكون تحت الحكومة لأنني واحد من رعاياها . هذه هي الحدود في الوقت الحاضر وقد استبعدت دار حامد التي كانت تتبع في الماضي إلى دارفور إذ أن رؤساءها يخدمون الحكومة . لقد قلصت**

---

(١) كما ذكرت في الباب الأول لعل المقصود هو (تخطيط) الحدود بمعنى وضع علاماتها على الطبيعة [illegible] لأن تعيين الحدود قد تم سلفاً

(٢) انظر Theobald, A.B., Ali Dinar Last Sultan of Darfur 1898-1916, London, 1965, p. [illegible]

(٣) [illegible] هذا في عمل المفاوضات المتعلقة بحدود السودان ، وبصورة لأول مرة عام ١٨٩٧م بصفته عضواً في بعثة المستر رينل رود التي أوفدتها الحكومة البريطانية للتمهيد للمفاوضات الخاصة بحدود السودان الشرقية مع الإمبراطور منليك ، امبراطور الحبشة ، وكان وقتئذ برتبة [illegible] (حدود السودان الشرقية مع اثيوبيا وارتريا) الطبعة الأولى ، الدوحة ، ٢٠٠٠ ، الصفحة [illegible]

الحدود ، وبعد إطلاعكم على رسالتي وتقييمكم لهذه الحدود التي وضحتها لكم ، فـإنني أكون ممنـوناً بأوامركم التي أتبعها } [٤] .

لقد طرح علي دينار وصفاً كاملا لما يمكن تسميته بحدود سلطنة دارفـور ، مما يعني أنه قصد التنويه لحكومة السودان بأن دارفور سلطنة ذات كيان خاص بها . ونلاحظ من وصفه لحدود دارفور الغربية أنه كان مبهماً إذ أشار إلى ذلك بقوله : {أن كل الغـرب يتبع إلى دارفور} كما يلاحظ أيضا اعترافه بهيمنة حكومة السودان وخضوعه الضمني لسلطاتها . ويبدو من ذلك الوصف للحدود ، أن علي دينار لم يكن على علم بما ابرمته الحكومة البريطانية مع الحكومة الفرنسية من مواثيق بشأن الحدود الغربية للسودان سلفا وبصفة خاصة إعلان مارس ١٨٩٩م .

في ذلك الوقت الذي سعى فيه لرسم حدود سلطنته ، كانت اهتمامات حكومة السودان منصرفة نحو مسائل أخرى من بينها بلـورة وصياغة سياستها المستقبلية الخاصة بدارفور . فالمعلوم أن الغرض الأساسي من اتفاقية يناير ١٨٩٩م هو إدارة السودان في المستقبل ، علماً بأن حدود سودان المستقبل لم تكن قد بلورت تماما بعد . لقد كانت دارفور ، من منظور حكومة السودان ، مديرية من مديريات السودان ، لم توضع بعد تحت الإشراف المباشر للحكومة كما يفهم من إعلان مارس ١٨٩٩ . ويلاحظ أن رؤى السلطات البريطانية في الخرطوم والقاهرة حول كيفية أسلوب التعامل مع دارفور كانت متباينة . لقد كان من رأي {ونجت} حاكم عام السودان ، أن من السهل إخضاع دارفور للإشراف الرسمي لحكومة السودان . وأن علي دينار لن يعارض فكرة رفع العلمين الإنجليزي والمصري في الفاشر عاصمة دارفور ، كما ورد في رسالة {ونجت} الى {كرومر} Cromer ، المندوب السامي البريطاني في مصر ، بتاريخ السابع والعشرين من مارس ١٩٠٠م . لكن {كرومر} لم يكن متحمساً لفكرة التسرع بإخضاع دارفور مباشرة إلى حكومة السودان . وبالتالي فقد وجه {ونجت} بأن يؤجل الموضوع بحجة إخضاعه لمشاورات أكثر [٥].

---

(٤) دار الوثائق القومية (مخابرات):

R.S.C.A. Intelligence 213- 4 Ali Dinar to Wingate 28/12/1899

(٥) ارشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

F.O/403/298, Cromer to Wingate, Telegram,27/3/1900.

وفي إطار ما أسماه بالمشاورات نادر {كرومر} ، وفي ذهنه السياسة البريطانية التقليدية بحكم المستعمرات على نحو غير مباشر ، عن طريق المحافظة على حكم الرؤساء والسلاطين الوطنيين المحليين ، قام برفع الأمر الى وزارة الخارجية البريطانية في لندن . نقرأ ذلك في مذكرته الى {ساليسبوري} Salisbury ، رئيس الوزراء ووزير الخارجية البريطانية ، بتاريخ العشرين من مارس ١٩٠٠ : {يبدو أن على دينار قد ثبت سلطته وأن حكومة السودان اعترفت به من الناحية العملية باعتباره الحاكم لذلك الإقليم بحكم الأمر الواقع de facto .وأنا أميل للاعتقاد بانه من الأصوب أن نحكم عبره ، أكثر من أن نحاول إدارة ذلك الإقليم بواسطة سلطة بريطانية مصرية . ذلك أن مديرية دارفور بعيدة جداً ومن الصعب تقييم أوضاعها . وإذا ما وقعت أي أحداث ذات طابع خطير سيكون من الصعب علينا بل ومن المؤكد سيكون مكلفاً جدا أن نفرض السلطة البريطانية عليها . وفي مثل هذه الظروف يجوز لنا أن نتساءل عما إذا كان من الضروري أن نصر وبقوة على الحصول على أيِ معالم ولاء ظاهرة ومحسوسة من طرف على دينار . أنه على علاقة طيبة معنا ، ولكن من القليل الذي أعلمه عن هذا الموضوع أستطيع القول بأن هذه الصداقة يمكن أن تتحول بسهولة إلى عداء} [٦] .

أيدت وزارة الخارجية البريطانية مقترحات كرومر في شأن التعامل مع علي دينار [٧]. وكما ذكر {كرومر} في تعليماته إلى كل من {ونجت} حاكم عام السودان ، وكذلك إلى {سلاطين} الذي تم تعيينه حديثاً مفتشاً عاماً للسودان : {إن تولي الحكم المباشر والإدارة في مديرية بعيدة مثل دارفور عمل غير مفيد فضلا عن أنه يشكل عبئا ثقيلا} . ومن ثم نبه المسئولين البريطانيين إلى ضرورة معالجة موضوع دارفور بحذر شديد شريطة أن يفهم علي دينار أن دارفور تقع في نطاق النفوذ البريطاني المصري مقابل أن يمنح في ذات الوقت مجالات واسعة في تولي الشؤون المحلية [٨] .

---

(٦) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :
F.O./403/288, Cromer to Salisbury, 29/3/1900.

(٧) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :
F.O./403/288, Salisbury to Cromer, 13/41900

(٨) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :
F.O./403, Cromer to Salisbury, 7/11/1900.

وقام {ونجت} بدوره بإبلاغ {علي دينار} بأنه وكيل حكومة السودان في دارفور وأن الحكومه لا تنوي أن تعرض عليه اي ضرائب في ذلك الوقت . أما فيما يتصل بالحدود فقد اكتفى حاكم عام السودان بالتنويه بأنها (معروفة) جدا وأنه لا حاجه لمناقشة الموضوع في ذلك الوقت [9] .

بالرغم من عدم استعداد السلطات البريطانية لفتح ملف الحدود في ذلك الوقت استمر علي دينار في ملاحقاته . فقد خاطب في هذه المرة سلاطين مفتش عام السودان على امل أن يجد لديه تعطفا أكثر بالنسبة لما كان يشغله [10] ونتيجة لذلك الإلحاح حصل بالفعل على رساله من حاكم عام السودان ، وليس من {سلاطين} بتاريخ الاول من مايو ١٩٠١ ورد فيها : **{أما فيما يتصل بطلبك الخاص بتعريف حدود دارفور أرجو أن أبلغك بأن الحدود ستظل كما كانت من قبل . وستكون أبعادها من : أم شنقة إلى دار المعاليا ودار الرزيقات حتى تصل إلى بحر العرب ، ثم إلى الملم فدار التعايشة ، ثم بعد ذلك الحدود السابقة مع البرقو {وداي} . هذه هي حدود دارفور التي كانت قائمة في الأيام التي كان صاحب السعادة سلاطين باشا قائما بمهام مدير عموم دارفور وحتى ثورة الدراويش ....}** [11] .

لم يكن بوسع حاكم عام السودان أن يطرح في ذلك التاريخ حدوداً بالمعنى الحرفي غير الانحاء للأسلوب الذي كان سائداً لوصف الحدود في تلك المرحلة . ويبدو أنه قد وجد ضالته بالرجوع إلى القبائل و المناطق التي كانت تندرج في إطار ما أسماه دارفور عندما كان سلاطين باشا مديراً لعموم دارفور قبل الثورة المهدية . ويلاحظ أن الحاكم العام أوجز حدود دارفور الغربية باعتبارها الحدود السابقه التي كانت مع {برقو} وفسر برقو بـ وداي . ولم يشأ الدخول في تفصيل ما انطوى عليه إعلان مارس ١٨٩٩م المبرم مع الحكومة الفرنسية على النحو الذي فصلناه في الباب الأول .

---

(٩) دار الوثائق القومية (مخابرات) :

R.S.CA., Intelligence, 213-14, Wingate to Ali Dinar, April.

(١٠) دار الوثائق القومية (مخابرات) :

R S.CA., Intelligence, 7/1-2, Ali Dinar to Slatin, 21/1/1901.

(١١) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F.O/407/176, Enclosure (3, in No 19, Government General to Ali Dinar,1/5/1901

يبدو أن علي دينار لم يكن مقتنعا برسالة الحاكم العام . فقد استغل علي دينار حادثة وقعت بين قواته وقوات الحكومة ، ليردها إلى عدم الدقة في وصف الحدود بالرغم من أنها كانت تتعلق بحدود السلطنة الشرقية . وقد تولى الرد عليه في هذه المرة سلاطين باشا بتاريخ الثاني والعشرين من ديسمبر ١٩٠١م ، حيث قلل فيها من أهمية الحادثة ، ولفت نظره إلى أن المهم هو الانتباه لحدود دارفور الغربية مع مملكة وداي . وفي سبيل ترضيته طرح سلاطين له وصفا لحدود دارفور الغربية ورد فيه : {**يمتد خط الحدود بعد ذلك من موهام إلى الحدود غربي التعايشة. وتمتد من هناك إلى حدود دار تاما ومنها إلى الحدود الغربية القديمة بين دارفور ووداي حيث تمتد إلى الغرب من زغاوة كوبي ودار البديات**} [١٢].

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه بحق هو : ما هي حدود دار تاما {**المعروفة**} وهل هي حدودها الشرقية أم الغربية ، وهل تدخل دار تاما في حدود دارفور أم أنها خارجها ؟ ثم ماذا تعني عبارة الحدود القديمة بين **دارفور ووداي** في غياب حدود مستقرة ؟ [١٣] .

***

---

(١٢) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F.O./407/187, Enclosure (4) in No. 9, Slatin to Ali Dinar, 22/12/1901

لعل المقصود بـ (موهام) برام أو أي موقع آخر .

(١٣) انظر : Theoblod, op.cit.,p.68

الباب الثالث

موقف علي دينار بعد احتلال ودّاي
والتوسع الفرنسي شرقاً

١ـ الفرنسيون يحتلون أبشي عاصمة مملكة ودّاي في ١٩٠٩م .

٢ـ هروب السلطان دود مُرة إلى تخوم دارفور .

٣ـ استسلام سلاطين دار سيلا ودار قمر الإسمي للفرنسيين واحتلال دار تاما .

٤ـ علي دينار : نحارب حتى آخر رجل دفاعا عن حدودنا الغربية .

٥ـ سلاطين يُنبه علي دينار بعدم الدخول في اتفاقيات مع الفرنسيين .

عرفنا في الباب الثاني مدى انشغال **علي دينار** بموضوع حدود سلطنة دارفور وسعيه لجذب اهتمام حكومة السودان إليها . في تلك الأثناء ، أي في مستهل القرن العشرين كان هدف فرنسا ، بعد إبرام إعلان الحادي والعشرين من مارس ١٨٩٩م وقفل ملف فشودة ، موجها نحو ربط حيازاتها في وسط وغربي وشمالي افريقيا عن طريق احتلال منطقة (**شاري – باغورمي**) جنوبي بحيرة تشاد [1] . وقد تحقق لفرنسا ما ارادت في أبريل ١٩٠٠م بوصول (**كسري**) الواقعة جنوبي بحيرة تشاد . ومن ثم بدأت فرنسا في تثبيت حيازاتها الجديدة بدمج منطقة (**أوبانقي – شاري**) والمنطقة العسكرية في تشاد في منطقة موحدة . وتم في ١٩٠٦م تكوين مستعمرة (**اوبانقي – شاري**) بإشراف إقليمي في (**فور تلامي**) . وهكذا أدت تلك التطورات إلى مواجهة مباشرة بين التوسع الفرنسي **ووداي** التي كانت حينئذ تحت حكم السلطان (**دود مُرة**) وكما كان متوقعاً

---

(١) أنظر Oliver and Atmore, Africa since 1800, Cambridge, 1969, p. 119

فقد تصاعد التوتر بين الطرفين . واستغلت فرنسا الحجج التقليدية التي كثيراً ما لجأت إليها القوى الاستعمارية في ضم الأراضي والتوسع في أفريقيا . فقد أدعت فرنسا بعد تثبيت أقدامها بأن (وداي) تعبير جغرافي فقط ولم تكن تمثل شعبا . وبمثل ذلك المنطق غزت فرنسا (أبشي) عاصمة وداي في ١٩٠٩م ، واضطر السلطان دود مُرة إلى الهرب إلى الأراضي المتاخمة إلى دارفور [٢] .

لم يضف علي دينار اهتماماً كبيراً على التوسع الفرنسي في مراحله الأولى . لكنه قام بعد إنشاء مستعمرة (أوبانقي – شاري) بإبلاغ حكومة السودان بتاريخ الخامس والعشرين من فبراير ١٩٠٦م بما نما إلى علمه من تطورات ، فقد نقل الى سلاطين أنه سمع إشاعات بأن الفرنسيين احتلوا موقعاً يقال له (البات) Al Bath بالقرب من دار برقو[٣] وألحق ذلك ببلاغ آخر في نهاية ١٩٠٨م، مقتضاه أن البرقو ما زالوا في مواجهة مع الفرنسيين [٤]. وعندما تأكد له أن فرنسا احتلت أبشي وأحدث في التقدم نحو الشرق أعرب عن ذلك بمرارة ، ويبدو أنه أدرك أن المساحة المتبقية بين دارفور وما أصبح وداي الفرنسية هو عبارة عن الأراضي غير المحددة الخاصة بـ (دار تاما) و (دار قَمر) و(دار مساليت) و (دار سيلا) لكن نقطة التحول في الوضع الحدودي بالنسبة لـ علي دينار ظهرت عندما احتلت القوات الفرنسية (دار تاما) في أغسطس ١٩٠٩م واستلامها لخطابات استسلام من سلاطين دار سيلا ودار قمر [٥] .

لقد سعت القوات الفرنسية بعد ما حصلت عليه من رسائل استسلام من سلاطين دار سيلا ودار تاما إلى تمديد توسعها شرقاً ليشمل {دار مساليت} ، لكنها منيت بهزيمة على أيدي المساليت أفقدتها حتى احتلالها الأسمى لدار قمر ودار سيلا [٦]. وكما كان متوقعاً فقد كان رد فعل علي دينار بالنسبة لتلك التطورات قوياً وسريعاً . نقرأ ذلك في رسالته إلى الحاكم العام بتاريخ السابع والعشرين من أكتوبر ١٩٠٩م ومفادها: {لقد اجتاز **الفرنسيون الحدود ودخلوا دار تاما . وتم الآن احتلالهم لها بالرغم من أنها حصن في**

---

(٢) انظر : Cana F (Egyptian and Sudan Frontiers) in the Contemporary Review, May 1914,p 693

(٣) دار الوثائق القومية (مخابرات): R S C A Intelligence 7/3-8, Ali Dinar to Slatin, 25/2/1906

(٤) دار الوثائق القومية (مخابرات). R S C A Intelligence, 7/1-10, Ali Dinar

(٥) انظر : Lampen G D (History of Darfour) Sudan Notes and Records, Vol 31 (1950) p 199

(٦) راجع: Theobald, op.cit,p.84.

حدودنا ، وبما أننا تحت حماية الحكومة فقد رأينا أن من الأنسب ألا نقوم بأي رد فعل قبل أن نرفع الأمر إلى سعادتكم ، وعليه أرجو منكم أن تصدروا أوامركم للفرنسيين للانسحاب وفقاً للقانون بين الدول ، وإذا كانت حكومتكم لا تستطيع وقف تقدمهم داخل حدودنا ، أرجو أن نعرف ذلك فوراً . إننا سنعتمد على الله ونحمي أرواحنا وأراضينا إلى أن يقضي الله أمرا كان مفعولا} [٧]، هكذا لعب على دينار ورقته قبل الأخيرة بتحميل السلطات البريطانية المسئولية تجاه فرنسا بحجية أنه كان تحت حماية حكومة السودان

أما سلاطين فقد استقبل تلك الورقة بهدوء ، حيث اكتفى بإبلاغ علي دينار بتاريخ الحادي والعشرين من ديسمبر ١٩٠٩م ، بأن حدود دارفور التي تحت حكمه معلومة جداً بالنسبة لحكومة السودان ، وطلب منه عدم القلق طالما ظل على ولائه لحكومة السودان[٨].

لم يكن علي دينار مقتنعاً بتأكيدات سلاطين ، ويبدو أنه لم يدرك بعد أن السلطات البريطانية لم تكن راغبة في فتح كتاب فشودة مرة ثانية بعد أن حققت ما تريده من فرنسا في تلك المرحلة ، فقد أرسل إلى سلاطين رسالة بتاريخ الثاني عشر من يناير ١٩١٠م مفادها : {لقد استلمنا ردكم بشأن دخول الفرنسيين في حدودنا . والآن ونحن لا نخشى أي شي إلا الله يجب أن يكون واضحا أني لست مستعدا لكي أتخلى للفرنسيين عن حدود دارفور التي هي ملك لابائنا طالما ظللت على قيد الحياة. ولن نتردد في محاربتهم إذا عبروا الحدود وتعرضوا لنا . إننا على استعداد بأن نحارب حتى آخر رجل ، ولن يحركنا أو يصدنا عن حدودنا غير الموت} [٩] .

لقد أخفقت كل تلك الرسائل وما انطوت عليه من إلحاح وتشدد في تحقيق قدر كبير من تطلعات علي دينار . كما فشل هو ذاته في تفهم أن حكومة السودان لم تكن قد استعدت بعد لفتح ملف الحدود الغربية مع فرنسا . فقد كان كل الذي يهم حكومة السودان حتى تلك المرحلة هو الإبقاء على دارفور داخل السودان . شاهدنا على ذلك أن سلاطين اكتفى في رسالته ، بتاريخ التاسع عشر من يناير ١٩١٠م ، بتذكير علي دينار بعدم

(٧) دار الوثائق القومية (مخبرات) R.S.C.A. Intelligence, 7/1/11, Ali Dinar to Slatin 27/10/1909
(٨) دار الوثائق القومية (مخبرات) R.S.C.A. Intelligence 7/1/, Slatin to Ali Dinar 21/12/1909
(٩) دار الوثائق القومية (مخبرات) R.S.C.A. Intelligence 7/1/11/ Ali Dinar to Slatin 2/1/1910

الدحول في أي اتفاقيات قد يسعى لها المسؤولون الفرنسيون الذين كانوا في وداي للحصول عليها . ولفت نظره بأن يبلغ الفرنسيين إذا اتصلوا به بأنه لا يستطيع التعامل معهم بابرام اتفاقيات وإن أرادوا ذلك فإن عليهم التعامل مع حاكم عام السودان . وفي المقابل لتلك المحاذير والتعليمات وعد سلاطين علي دينار بأن حكومة السودان ستحافظ على وحدة أراضيه **{والوقوف في وجه القوى الأجنبية ذات النوايا السيئة نحوه طالما ظل صادقا على ولائه للحكومة}** [١٠] كما هو واضح فإن سلاطين في ذلك الوقت لم يستبعد احتمال تقدم الفرنسيين شرقاً نحو دارفور . فقد احتلوا سلفاً دار تاما وحصلوا على رسائل استسلام من سلاطين دار سيلا ودار قُمر . ولاشك أن استسلام دار قمر وإن كان إسميا ، إلا أنه كشف عن نوايا وتطلعات الفرنسيين بالتوجه شرقا ، اي نحو سلطنة دارفور .

***

(١٠) دار الوثائق القومية (محابرات) R.S.C.A. Intelligence, 1/1.2. Slatin to, Ali Dinar. 19/1/1910.

الباب الرابع

سلاطين يدافع عن تبعية دار مساليت ودار تاما ودار قُمر إلى دارفور

١ــ بداية تغيير استراتيجية السلطات البريطانية نحو دارفور في ١٩١٠م .

٢ــ علي دينار يبلغ سلاطين بمقتل السلطان تاج الدين والقائد الفرنسي في داروتي .

٣ــ سلاطين يزور النهود ويلتقي مبعوثاً من علي دينار ويُعد تقريرا إضافيا عن الحدود الغربية .

٤ــ علي دينار ينجح في وضع السلطات البريطانية والفرنسية وجها لوجه .

انتهينا في الباب الثالث إلى أن سلاطين مفتش عام السودان لم يخف قلقه من احتمال تقدم قوة فرنسية شرقاً نحو دارفور ، فقد احتلت القوات الفرنسية سلفا دار تاما وحصلت على خطابات استسلام من سلاطين دار سيلا ودار قُمر . لقد كان لكل تلك التطورات أثرها في بداية التطور في تغيير استراتيجية السلطات البريطانية نحو دارفور والتالي نحو حدودها الغربية مع ودّاي . وكانت البداية عندما طلبت الخارجية البريطانية من حكومة السودان ، بتاريخ الخامس من فبراير ١٩١٠م ، مراقبة الحدود بين {ودّاي الفرنسية} ودارفور حتى يتم {تعيينها} [١] .

---

(١) كما هو واضح من السياق فقد كان المقصود كما يبدو هو تخطيط الحدود بوضع علامات على الطبيعة وبالتالي استعمل مصطلح (التعيين) على نحو قريب لمفهوم تخطيط الحدود في كل الوثائق التالية. وهو خطأ ولكنه كان شائعا في تلك المراحل التاريخية .

لكن حكومة السودان لم تشارك الخارجية البريطانية تفاؤلها بمجرد التفكير في {تعيين} الحدود في المستقبل المرئي . فلقد أوضح حاكم عام السودان في رسالته إلى المندوب السامي البريطاني والقنصل العام في القاهرة {جروست} Grost بتاريخ السادس عشر من فبراير ١٩١٠م ، ان الأحوال السائدة انذاك تمنع أي محاولة لفتح ملف {تعيين} الحدود الغربية مع فرنسا [٢] وبالرغم من أنه ليس بأيدينا من الوثائق ما إذا كان قد تم إبلاغ علي دينار بمقترح الخارجية البريطانية ورد فعل حكومة السودان نحو مسألة الحدود، إلا أن من الثابت أنه قد دخل في الخط بعد وقت وجيز جدا . فقد أرسل بتاريخ العشرين من فبراير ١٩١٠م رؤيته الخاصة بوصف الحدود بين دارفور ووداي على النحو التالي: {تعلمون جيدا أن حدود دارفور من ناحية الغرب تشمل تاما وقمر ومساليت والقبائل المجاورة حتى التيرجا. وعندما غزت الحكومة المصرية البلاد تم ضم دار تاما ودار قمر ودار مساليت بقبائلها في مديرية كبكابية وكلكول Kulkul. وعندما اندلعت ثورة الدراويش لجأت تلك القبائل إلى وداي . لكن الحمد لله والشكر له ، فعندما توليت دارفور تحت حماية الحكومة الكريمة عادت هذه القبائل إلى بلدها ولنا . وتعيش هذه القبائل تحت حكمي كما كانوا في الزمن الماضي. لقد بدأ الفرنسيون التحرك نحونا بهدف الحصول على كبكابية لكن الله القوي الجبار القادر على كل شئ خيب نواياهم وتم قتلهم في دار مساليت} [٣] .

لقد اتجهت حكومة السودان والمندوب السامي البريطاني في القاهرة ، مع بداية العقد الثاني من السيطرة على السودان ، نحو النظر لمسألة الحدود الغربية لدارفور بمنظور جديد . فقد حرصا على الضغط على السلطات البريطانية في لندن لإقحام الحكومة الفرنسية في الأمر . وقد استجابت الخارجية البريطانية بالفعل ، حيث أثار السفير البريطاني في باريس موضوع التوسع الفرنسي نحو دار فور مع الحكومة الفرنسية وكما يفهم من رسالة المندوب السامي البريطاني إلى حاكم عام السودان ، ان الحكومة الفرنسية أرسلت تعليمات لقواتها لتفادي الاحتكاك مع علي دينار وعدم عبور دارفور [٤] .

(٢) دار الوثائق القومية (مخابرات) R.S.C.A. Intelligence [illegible] Wingate to Grost , 16/2/1910

(٣) دار الوثائق القومية (مخابرات) R.S.C.A. Intelligence [illegible] Ali Dinar to Slatin , 20/2/1910

(٤) دار الوثائق القومية (مخابرات): R.S.C.A. Intelligence [illegible] Grost to Wingate , 20/3/1910.

وبالرغم من التطمينات الفرنسية واصل علي دينار تشككه في مصداقية فرنسا كما تبدو من رسالته إلى سلاطين بتاريخ الثامن عشر من أبريل ١٩١٠م [٥]. وقد رد عليه سلاطين الذي كان يقضي في ذلك التاريخ إجازته في النمسا برسالة بتاريخ الخامس من يونيو ١٩١٠م جاء فيها : {سأعود للسودان في نهاية شهر رمضان . وإذا تبين لي أن الظروف تحتم {تعيين الحدود بين دارفور ووداي بهدف تفادي أي مشاكل أو سوء تفاهم في المستقبل فإنني سأكتب لكم بالتفصيل في الموضوع . كما أنني سوف أعين مسئولا حكوميا ليلتقي بمندوب منكم تقوم باختياره لهذا الغرض ، وسنقوم بعد ذلك بمحاولة جادة لمعالجة المسألة على وجه نهائي . وفي كل الأحوال فإن هذا القرار يعتمد على الظروف وعلى قناعتنا بضرورة اتخاذ مثل ذلك الإجراء} [٦]

لقد قام سلاطين في طريق عودته إلى السودان بزيارة لندن حيث قام بوضع مسألة حدود السودان الغربية للمسئولين في وزارة الخارجية البريطانية [٧] كما قام خلال تواجده في القاهرة بزيارة القائم بأعمال القنصل الفرنسي ، الذي أبلغه بأن الحكومة الفرنسية قد أصدرت أوامرها سلفا للسلطات العسكرية في وداي بعدم دخول المنطقة المتنازع عليها بين وداي الفرنسية ودارفور [٨] . وتأسيسا على ما أبلغه به القنصل الفرنسي ، أرسل سلاطين رسالة بتاريخ العشرين من أكتوبر ١٩١٠م ، إلى علي دينار ، يبلغه بوصوله للقاهرة ونيته عند وصوله إلى السودان بالسفر إلى النهود وأنه يأمل في لقاء مبعوث خاص منه . كما أبلغه بأن السلطات البريطانية اتصلت بالحكومة الفرنسية التي وافقت على رؤى حكومة السودان وأرسلت بالفعل تعليمات للقيادة في وداي

(٥) دار الوثائق القومية (مخابرات) R.S.C.A. Intelligence, 1/4-1. Ali Dinar to Slatin, 18/4/1910.

(٦) دار الوثائق القومية (مخابرات) R.S.C.A. Intelligence, 1/4-7. Slatin to Ali Dinar, 5/6/1910.

(٧) دار الوثائق القومية (مخابرات):

R.S.C.A. Intelligence, Acting Governor General to Ali Dinar, 26/5/1910.

وقد ذكر القائم بأعمال الحاكم العام في رسالته إلى علي دينار بأنه علم أنه كان يوجد في ... حجر مبني (أنصاب) يبين الحدود بين دارفور ووداي .وسأل علي دينار ما إذا كان ذلك الحاجز بحالة جيدة وتشكك ما إذا كانت القوات الفرنسية قد عبرته عندما دخلت دار تاما . (نفس المصدر المذكور)

(٨) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن)

F.O.141/756. Enclosure 2 in No. 14. Slatin to Governor General Wingate 10/ /1911

{بعدم الدخول أو التعدي على حدود دارفور ، التي هي دار تاما ودار مساليت} [٩] .
ولفت سلاطين في ذات الرسالة نظر علي دينار بعدم السماح للسلطان {دود مُرة}سلطان وداي المخلوع بالبقاء قريباً من الحدود الفرنسية .

سارع علي دينار بشكر الحكومة على نجاحها في إقناع الفرنسيين بالابتعاد عن دار تاما ودار مساليت. كما أكد في رسالته إلى سلاطين بتاريخ السادس عشر من نوفمبر ١٩١٠م ، أنه قام بتنفيذ تعليمات الحكومة بشأن السلطان {دود مُرة}[١٠]. لكن الأمور لم تمضي على النحو الذي يأمله علي دينار . فقد هاجمت القوات الفرنسية بعد وقت قصير دار مساليت . حيث وقع اشتباك في {داروتي} قتل فيه قائد القوة الفرنسية وكذلك السلطان تاج الدين ، سلطان المساليت . وتأسيسا على ذلك سارع بإرسال رسالة إلى سلاطين بتاريخ الرابع والعشرين من نوفمبر ١٩١٠م ، مفادها : {إن الذي حدث يوضح لكم أن فرنسا لا تريد لنا راحة وهي بالتأكيد خرقت اتفاقها معكم وتتطلع لاحتلال دارفور ، لذلك رايت رفع الأمر لكم . فإذا كانت الحكومة تعتبرنا من رعاياها فإننا نطلب منها أن تتخذ الخطوات اللازمة لوقف التدخل الفرنسي وتذكيرهم بالاتفاقيات السياسية التي وقعتها فرنسا معكم ، وبخلاف ذلك نرجو أن تبلغنا الحكومة بذلك دون تأخير ، وعندها وبعون الله سنحاربهم لأنهم قصدوا تدميرنا ظلما وبدون وجه حق . إننا مستعدون للتضحية بأرواحنا في سبيل الرب ، وبإرادته سنحاربهم حتى يقضى الله بيننا} [١١] .

برر سلاطين ما حدث بأنه سوء تفاهم وأن الفرنسيين ليس لديهم النيه لغزو دارفور . وكما ورد في رسالته إلى علي دينار بتاريخ الرابع عشر من ديسمبر ١٩١٠م :{ إذا كنت تعتقد أن الحكومة الفرنسية لا تعبأ بوعودها والتزاماتها فإنك مخطئ دون شك ، ذلك أن الحكومة الفرنسية إحدى الحكومات العظيمة في أوروبا . وهي تلتزم

---

(٩) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F.O/407/176. Enclosures (3) in No 14. Slatin to Ali Dinar. 20/10/1911

(١٠) دار الوثائق القومية (مخابرات) :

R.S.C.A. Intelligence. Ali Dinar to Slatin to, 16/11/1910.

(١١) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F.O/407/176. Enclosures (4) in No.14. Ali Dinar to Slatin. 24/11/1910.

على وجه الدقة بوعودها واتفاقاتها التي تبرمها مع الحكومات الأوربيـــة الأخـــرى }[12]. ويلاحظ أن سلاطين أرسل في ذات اليوم رسالة لعلها ملحقة إلى علي دينـــار أبلغـــه بأنـــه سيضع كل تفاصيـــل الموقف أمام حكومة السودان والحكومـــة الفرنســية[13]. وأضـــاف سلاطين : {**إذا حدث أن أهملت الحكومة الفرنسية اتفاق الحدود ، الأمر الذي لا أتوقعه ، فإني سأقترح {تعريف} الحدود بواسطة لجنة مشتركة مع الحكومة الفرنسية**}[14] .

في تلك الأثناء كان سلاطين قد قام بزيارته إلى النهود والتقى فيها بمندوب من علـي دينار . وعلى أثر ذلك أعد سلاطين تقريراً ضافيا عن حدود دارفور الغربيـــة مـــع وداي رفعه إلى الحاكم العام بتاريخ العاشر من يناير ١٩١١م لقد أعترف سلاطين في مقدمتـــه بالحرج الذي أصابه تجاه علي دينار بسبب عدم التزام الفرنسيين بوعودهم وجـــاء فـــي تقريره {**إن الفرنسيين يخشون من سلوك علي دينار في المستقبل ، لذلك يريدون الضغط على حكومة السودان لتقوم باحتلال دارفور بصورة فاعلة**}[15]. وبالرغم من ذلك لم يكـــن سلاطين متحمساً لفكرة احتلال الحكومة لدارفور . ذلك أن الأمر بالنسبة له لیـــس مكلفـــاً فحسب ، بل أن الحكومة لا تملك القوة العسكرية لاحتلالها إذا أبدى السلطان أي مقاومـــة . وكان يرى أن احتلال دارفور ينطوي على إخلال بالثقة التي بيـــن الحكومـــة والسـلطان خاصة أن الحكومة وعدته بأن يكون حاكماً على بلده طالما ظل مواليا للحكومـــة ومنفـــذا لأوامرها[16] .

لقد ناقش سلاطين في تقريره الضافي الاتجاهات الفرنسية نحـــو الحـــدود الغربيـــة للسودان على ضوء المادة الثانية من إعلان مارس ١٨٩٩م البريطاني الفرنسي ، مؤكـــدا أن كل العمليات العسكرية التي تمت بعد سقوط {أبشي} حدثـــت فـــي دار **مســـاليت ودار تـــاما** . وخلص إلى أن القائد العسكري الفرنسي لا يملك أي تعليمـــات محـــدده بالنسبـــة للحدود كما أنه غير ملم بالمادة الثانية من إعلان مارس ١٨٩٩م . ووجه ســـلاطين نقـــدا

---

(١٢) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F.O/407/176. Enclosures (6) in No.14, Slatin to Ali Dinar, 14/12/1910.

(١٣) دار الوثائق القومية (مخابرات): R.S.C.A. Intelligence, 1/1-1,Slatin to Ali Dinar , 14/12/1910

(١٤) نفس المرجع السابق .

(١٥) ارشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن): F.O/407/176, Slatin to Wingate 10/1/1911

(١٦) نفس المصدر السابق .

شديدا للكابتن الفرنسي الذي ادعى في خطاب رسمي بتاريخ الخامس من فبراير ١٩١٠م أن علي دينار ظل يواصل تهديداته بسبب احتلاله لدار تاما ودار قمر التابعتين إلى وداي. وكما ورد في تقريره {يجب على هذا الضابط أن يعلم بأن دار مساليت ودار قمر ودار تاما ، لم تكن إطلاقا تابعة إلى وداي غير أنه أضاف: {وعلى كل فإن هذه المناطق تقع ما بين خط طول ١٨ درجة و ٤٠ دقيقة شرقي باريس وخط طول ٢٠ درجة و ٤٠ دقيقة شرقي باريس وبالتالي يمكن أن تكون محل نزاع ، لكن تمسك علي دينار بالنسبة لدار مساليت ودار تاما ودار قمر أمر طبيعي . إن الزعم بأن دار تاما ودار مساليت كانتا تقدمان هدايا إلى ملك وداي كان مجرد ايماءة الهدف منها المحافظة على علاقات طيبة مع ملك وداي أثناء فترة مقاومتها {الدراويش} لكن ذلك الأمر لا ينفي حقيقة أن دار مساليت ودار تاما كانتا دائماً داخل دارفور . ولعل أبلغ دليل على ذلك ، أن دار مساليت ودار تاما كانتا تحت إدارتي عندما كنت مديرا لعموم دارفور} [١٧] .

هكذا كان الموقف الحدودي عند بداية العقد الثاني من السيطرة البريطانية على السودان . وكما هو واضح فقد استطاع علي دينار بملاحقته الدائبة أن يحمل حكومة السودان وكذلك المندوب السامي البريطاني في القاهرة ، على الاهتمام البالغ بشأن حدود السودان الغربية ، ويمكن القول بأن علي دينار نجح إلى حد بعيد مع أواخر العقد الأول من القرن العشرين أن يضع السلطات البريطانية وجها لوجه أمام السلطات الفرنسية .

***

(١٧) نفس المصدر السابق .

<u>الباب الخامس</u>

بداية النزاع الدبلوماسي بين الحكومتين البريطانيـــة والفرنسيـــة حول الوضع القانوني للحدود بين دارفور ووداي

١ـ وزير خارجية فرنسا يهاجم سلاطين ويدعي أن دار مساليت محل نزاع .

٢ـ المندوب السامي البريطاني في القاهرة يدعم رؤى سلاطين حول الحدود .

٣ـ وزارة الخارجية البريطانية تتحفظ بالنسبة لتصعيد الخلاف مع فرنسا .

لم تنفذ بريطانيا وفرنسا المادة الرابعة من إعلان مارس ١٨٩٩م والخاصة بوضع معالم الحدود على الطبيعة . ولعل ذلك يعود لعدة أسباب من بينها أن الدولتين المعنيتين كانتا منصرفتين لقضايا أكثر أهمية بالنسبة لهما من الحدود بين دارفور ووداي. ثم إن **{النطاق الحدودي}** Frontiers-zone [1] الذي كان يفصل بين **سلطنة دارفور ومملكة وداي** كان مأهولا بقبائل صغيرة ظلت مستقلة لفترات متتابعة . يضاف إلى ذلك إحجام أو تردد حكومة السودان بالنسبة لتحمل مسؤولية دارفور عن طريق الاحتلال الفعلي حتى مستهل العقد الثاني من القرن العشرين . ولكن الوضع نحو مديرية دارفور أخذ في التغير بعد احتلال الفرنسيين لمملكة وداي وتحويل النطاق الفاصل بين دارفور ووداي إلى مجال العمليات العسكرية الفرنسية . فقد شكل ذلك التطور بداية التضارب بين المصالح البريطانية والمصالح الفرنسية على نحو فرض الموضوع باعتباره مشكلة لا يجوز الصمت أمامها .

---

(١) انظر Fawcett, C. Frontiers A Study in Political Geography, Oxford 1918, p.109

وهكذا بادرت وزارة الخارجية البريطانية ، انطلاقا من التقرير الصافي الذي كان قد أعده سلاطين عن الحدود الغربية لدارفور ، وكذلك نتيجة لتطورات العمليات العسكرية الفرنسية ، بادرت بإثارة الموضوع ، مع الحكومة الفرنسية . بيد أن رد فعل الأخيرة كان متشددا . فقد وجه {بيكو} [٢] وزير الخارجية الفرنسية نقدا لاذعا للطريقة التي كان يدير بها سلاطين مسألة الحدود مع علي دينار . فقد اتهم سلاطين في رسالة إلى الخارجية البريطانية ، بتاريخ الخامس من يناير ١٩١١م ، بأنه كان يسمع لشكاوي علي دينار بأذن صاغية الأمر الذي شجعه على حالة الفوضى بمنطقة الحدود بين دارفور ووداي، وأشار الوزير الفرنسي إلى أن الأوامر قد سبق إرسالها للقوات الفرنسية بعدم الإقامة الدائمة بالمناطق التي يشك في تبعيتها بشكل قاطع للسلطات {عسيل} سلطان دار تاما . ونوه بأنه من حق القوات الفرنسية مطاردة المعتدين حتى قواعدهم ، وأن الاحتلال الفرنسي للأراضي المتنازع عليها لا يتعارض مع نتيجة أي تعيين يحدث في الحدود لاحقاً. وأضاف {بيكو} أن من الضروري توضيح أن دار مساليت {منطقة نزاع} disputed area ولا يجوز لـ علي دينار أن يعتبرها جزءا من مملكته من الناحية القانونية إلى أن يتم تعيين الحدود . وذكر أن الحكومة الفرنسية فشلت في تفهم الأسباب التي تبرر تدخل علي دينار في شؤون دار تاما التي هي من توابع السلطان عسيل التي لا تنازع عليها . وختم الوزير الفرنسي رسالته بأنه لدى الحكومة الفرنسية الدليل الذي يمكن إبرازه إذا اتفقت الدولتان على تعيين الحدود طبقاً لإعلان مارس ١٨٩٩م [٣].

وهكذا شكلت مذكرة الخارجية الفرنسية بداية الخلاف الدبلوماسي بين بريطانيا وفرنسا حول الأوضاع القانونية للحدود . وكما هو واضح لم يكتف {بيكو} بتوجيه النقد إلى سلاطين ، بل ذهب إلى التشكيك في تبعية دار مساليت إلى دارفور . وإذا كان الهجوم على سلاطين من جانب فرنسا يبدو مفهوما ، إلا أن إثارته الغبار حول الوضع القانوني بالنسبة لدار مساليت يظل أمراً مثيرا . وبالرغم مما نبدى من تشدد وإثارة في المذكرة

---

(٢) ارشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن)

F.O./407/175, Enclosure in No.(20) to Bertie 15/1/1911

(٣) نفس المصدر السابق .

الفرنسية ، إلا أن الخارجية اتجهت نحو الموضوعية حيث أحالت المذكرة إلى المندوب السامي في القاهرة دون التعليق عليها [٤].

لقد أعد سلاطين بدوره مذكرة مطولة ، بعد اطلاعه على المذكرة الفرنسية إلى حاكم عام السودان بتاريخ الخامس من فبراير ١٩١١م . وكما كان متوقعاً فقد تناول سلاطين تفنيد ودحض مذكرة {بيكو} . فقد تمسك في صدر مذكرته بأن لعلي دينار كل الحق في مطلبه العادل بأن دار مساليت ودار تاما تقعان في ضمن اقليمه. وأشار إلى أن {بيكو} ليس جاهلاً بالحقائق الصحيحة عن الحدود فحسب بل أنه مضلل في معلوماته عن الوضع الحالي في تلك المناطق [٥] . ونفى سلاطين أن تكون القوات الفرنسية في حالة مطاردة عندما عبرت دار تاما ودار مساليت وهاجمت {التيرجسا} . وتساءل في هذا السياق أنه إذا كان للفرنسيين الحق في مطاردة وتنظيم ذلك وفقاً لمقتضيات أمنهم : {أين إذن الحدود لتحركات القوات الفرنسية المحتملة نحو الشرق ؟} . ونفى سلاطين ادعاء الفرنسيين بأن علي دينار شجع الثوار ضدهم لعدم وجود أية علاقة او اتصالات في الماضي بينه والسلطان {دود مُرة} سلطان وداي المخلوع . وأنهى سلاطين مذكرته إلى حاكم عام السودان بقوله : **{لقد نجحنا حتى الآن في منع السلطان علي دينار من اتخاذ دور نشط في الحرب التي كانت دائرة في وداي . ولكنني آمل أن تعترف حكومة فرنسا في المستقبل القريب بوجهة النظر التي قدمتها سلفاً وأتمسك بها دائماً ، وهي أن دار مساليت ودار تاما تتبعان إلى دارفور وليس إلى وداي ، وأن التيرجا كانت ومازالت هي الحدود المعترف بها بين البلدين}** [٦].

عندما نقل ونجت حاكم عام السودان مذكرة سلاطين إلى {جروست} Grost المندوب السامي والقنصل العام البريطاني في القاهرة ، أشار إلى أن تلك المذكرة مشروعة مع مرفقاتها ، وهي كتابه الذي سبق أن أرسله إلى علي دينار في ١٩٠١م وكذلك رسالة سلاطين التي سبق ان أرسلها إلى علي دينار في ١٩٠٣م ، قد وضحت وضع الحدود من وجهة نظر حكومة السودان . وأعرب ونجت عن أمله بأن يكون الوزير الفرنسي أول من

---

(٤) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) F.O./407/176. Grey to Grost. 19/1/1911

(٥) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F.O./407/176. Enclosure (3) in No. (19). Slatin to Governor-General, 5/2/1911

(٦) نفس المصدر السابق .

بتفهم الوضع الصحيح وأن يعترف باستحالة قبول وجهة نظره من غير أن يعرض حكومة السودان لاتهام واضح بسوء النية من جانب علي دينار [٧] . ويلاحظ أن المندوب السامي البريطاني في القاهرة قد ذكر ، في سياق نقله مذكرة سلاطين إلى الخارجية البريطانية ، بتاريخ الحادي عشر من فبراير ١٩١١م ، أن حاكم عام السودان أبلغه بصفة خاصة بأن {تعيين} الحدود أمر أقرب إلى الاستحالة ما دامت دار تاما ودار مساليت تحت سيطرة القوات الفرنسية . وبالتالي فإن انسحاب القوات المحتلة ضرورة أولية في عملية الشروع في {تعيين} الحدود . وأضاف جروست من جانبه : {بأنه ليس عمليا أن نبدأ في تعيين الحدود قبل التوصل لاتفاق مع الفرنسيين حول ما إذا كانت دار مساليت ودار تاما تتبعان دارفور . إن هذا التوصل سيقلل من الصعوبات التالية مع علي دينار بالنسبة {للتعيين الفعلي} إذا تم التوصل لاتفاق مع فرنسا بالمعنى الذي ذكرت عليه } [٨].

يبدو أن الخط الذي طرحته حكومة السودان وتبناه المندوب السامي البريطاني في القاهرة ، لم يجد قبولا من وزير الخارجية البريطانية {قري} Grey إذ أنه أجل الاتصال بالحكومة الفرنسية بشأن الموضوع . شاهدنا على ذلك أنه خاطب المندوب السامي البريطاني في القاهرة ، بتاريخ الثاني والعشرين من فبراير ١٩١١م ، قائلاً : **{طالما أن الفرنسيين قد قطعوا على أنفسهم أن دار تاما تابعة إلى وداي وأن دار مساليت مشكوك في أمرها . فإنه من غير المفيد مطالبتهم ، استنادا على بينة سلاطين الموافقة على نقيض ذلك قبل أن يتم تعيين الحدود . وبالرغم من قناعتنا بمذكرة سلاطين إلا أنه من المحتمل أن تعتبرها الحكومة الفرنسية أقوالاً شخصية ترتكز على مجرد الثقة بصاحبها وليس على اتفاق قاطع ، أو هي أقوال شخصية لممثل الطرف الآخر في النزاع وبالتالي فقد تكون غير مقبولة لديهم . ولكن قبل اتخاذ أي إجراء أرجو أن أحصل على تأييدكم وحكومة السودان على هذا التوجه }**[٩].

لكن حكومة السودان لم تكن متحمسة للتوجه الذي طرحته وزارة الخارجية البريطانية . فقد اعترف المندوب السامي البريطاني ، في رده على وزير الخارجية

---

(٧)أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F.O./407/176, Enclosure, (1) in No.19, Wingate to Grost, 5/2/1911

(٨) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) F.O./407/176, Grost to Grey, 11/2/1911

(٩) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) F.O./407/176, Grey to Grost, 22/2/1911

البريطاني ، بتاريخ الخامس من مارس ١٩١١م ، بأن سلاطين يرى التمسك بأن تعترف الحكومة الفرنسية بحق دارفور على دار مساليت ودار تاما ، خاصة وأن علي دينار لن يتنازل إطلاقا عن المنطقتين بالرغم من أنهما لا تكتسبان قيمة عملية للبريطانيين والفرنسيين (١٠) . ولم تقتنع الخارجية البريطانية بمخططات حكومة السودان ، فقد أشارت في رسالة إلى المندوب السامي البريطاني ، بتاريخ السابع عشر من مارس ١٩١١م ، إلى عدم اتفاقها بها . وكما جادلت بأنه ليس من المعقول أن يطلب من الحكومة الفرنسية أن تعترف قبل الدخول في عملية {تعيين} الحدود بالمسألة التي ستكون المهمة الأساسية التي سيناط بلجنة الحدود دراستها وتقديم تقرير بشأنها (١١).

***

---

(١٠) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) F.O. 407/176, Gorst to Grey, 5/3/1911

(١١) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) F.O. 407/176, Grey to Gorst, 7/3/1911

الباب السادس

مبادرة الحكومة البريطانية لتسوية النزاع بالتحكيم

١ـ الحكومة البريطانية تتمسك برؤى سلاطين بانسحاب فرنسي قبل الدخول في تسوية الحدود .

٢ـ مجلة فرنسية تقترح إقامة منطقة محايدة بين دارفور ووداي لحين تسوية الحدود.

٣ـ الحكومة الفرنسية تشترط سيطرة الحكومة على دارفور قبل الدخول في تسوية الحدود.

٤ـ مراسلات دبلوماسية مطولة لتحديد مكان للالتقاء بين الطرفين لتسوية الحدود .

٥ـ الحكومة البريطانية تعزي المشاكل على الحدود إلى ضم فرنسا لأقاليم شاسعة وقلة خبرة مسئوليها المحليين .

في الوقت الذي انشغلت فيه وزارة الخارجية البريطانية ببلورة موقف مع المندوب السامي البريطاني وحكومة السودان ، بشأن كيفية معالجة مسألة الحدود مع فرنسا ، كان البرلمان الفرنسي منهمكاً في مناقشة ميزانية المستعمرات الفرنسية لعام ١٩١١م [١] في ذلك الإطار طرحت {اللجنة الخاصة بالمستعمرات} تقريراً جاء فيه بشأن الحدود بين وداي ودارفور ما يلي : -

١.لقد أكد سلاطين مفتش عموم السودان أن دار مساليت ودار قمر ودار تاما كانت تحت إدارته عندما كان مديراً عاماً لدارفور . لكن المكتشف {ناشيغال} Nachtigal ذكر أن تلك الديار كانت مستقلة عن دارفور في ١٩٨٤م

(١) ارشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن): F.o/407/176, Grey to Grost, Enclosure 1,17/3/1911.

٢. إن الديار المذكورة لم توضع إطلاقاً تحت سيطرة مصر وإن رؤساءها ظلـــوا مستقلين عن دارفور .

٣. وردت إشارة أن هذه القبائل بالرغم من استقلالها الإسمي إلا أنها كانت تصفـي ولاءً معيناً نحو سلطان ودّاي .

٤. إن {تعيين} الحدود سيكون مفيدا لكل من بريطانيا وفرنسا وبالتالي فإن احتـلال بريطانيا لـ دارفور يظل خطوة ضرورية نحو أمن وسلام المنطقة [٢] .

لقد أخضعت السلطات البريطانية في لندن والقاهرة والخرطوم ما ورد فـي تقرير ميرانبة المستعمرات الفرنسية عن الحدود بين دارفـور وودّاي للدراسـة والتشـاور [٣] وتأسيساً على ذلك أخذت الحكومة البريطانية المبادرة بفتح ملف الحـدود مـع الحكومـة الفرنسية . فقد أصدر وزير الخارجية تعليماته إلى السفير البريطاني في باريس بـأن يعـد مذكرة ، على ضوء ما وفر له من بيانات ومستندات ، بشأن تبعية دار تاما ودار مسـاليت إلى دارفور ، وأن يقوم برفعها إلى الحكومة الفرنسية . وجاء في تلك التعليمات {متى مـا عادت الحكومة الفرنسية لقبول وجهة نظر حكومة صاحبة الجلالة في المسـألة ، فقـد يكون مناسباً اقتراح عقد مؤتمر في باريس أو في لندن لفحص كل الأدلة الموجودة لـدى الحكومتين مع وجوب تمثيل حكومة السودان في المؤتمر . وقـد اتخـذت مـن جـانبي خطوات للتأكد حول ما إذا كان ممكناً لـ سلاطين الحضور في حالة انعقاد المؤتمر }[٤]

على ضوء هذه التعليمات رفع {بيرتاي} Bertie السفير البريطـــي فـي بـاريس مذكرة مطولة بشأن الحدود بين دارفور وودّاي إلى وزارة الخارجية الفرنسـية ، بتـاريخ السادس والعشرين من مايو ١٩١١م [٥]. ونورد فيما يلي النقاط الرئيسية التي وردت فـي تلك المذكرة الهامة : –

---

(٢) نفس المصدر السابق

(٣) رشيف وزارة الخارجية البريطانية (سر) F.O./407/176, Cheethman to Grey, 15/4/1911

(٤) رشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) F.O./407/176, Grey to Bertie, 19/5/1911

(٥) رشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

F.O./407/176, Enclosure in No.56 Bertie to Cruppi, 26/5/1911

١. إن الخطر الشديد الذي يطل من وقت إلى آخر وبعكس عدم الاستقرار على مناطق الحدود بين دارفور ووداي بالنسبة إلى فرنسا وبريطانيا ، معترف به من جانب الحكومتين . لقد قال المستر {بيكو} وزير الخارجية الفرنسية السابق في حديث حول هذا الموضوع مع القائم بالأعمال لحكومة صاحب الجلالة في ديسمبر الماضي : {**إن موقف حكومة بريطانيا كان مفهوما جدا ، وإن تعيين الحدود قبل إحتلال دارفور سيكون في نظره أمرا مستحيلا** } لكن الحكومة البريطانية من خلال تجربتها مع {**المهدي**} تعرف أكثر من الغير أنه من الأفضل الابتعاد عن الدخول في حملة تهدف غزو أي بلد إلا إذا كان ذلك ضرورياً [٦] .

٢. تكمن الصعوبة الحقيقية التي تقف بوضوح في طريق {**تعيين**} الحدود بين دارفور ووداي في مسألة تحديد وضع دار مساليت ودار تاما . إن تواجد القوات الفرنسية في دار مساليت ودار تاما يجعل من الصعب على حكومة صاحب الجلالة البريطانية وضع أي ترتيبات مع علي دينار الذي يعتبر هاتين الدارين تابعتين له دون أي شك ولأنه من غير المحتمل أن يتنازل عن حقوقه باختياره . لذلك فإن الحكومة البريطانية ترى أن لاأفكار على دينار في هذا المجال ما يبررها . لأنها تملك البينات والمستندات ذات الصفة المقنعة بالنسبة لوضع دار مساليت ودار تاما [٧] .

٣. لاحظت حكومة صاحب الجلالة البريطانية إبراز بيانات معينة عن **موضوع** حدود دارفور مع وداي في تقرير ميزانية المستعمرات لعام ١٩١١م . لقد أشار التقرير في الصفحة (٥٧) إلى فقرات مختلفة من كتاب سلاطين **(السيف والنار في السودان)** بهدف اثبات أن دار مساليت ودار تاما كانتا ترتبطان ولائيا بـ وداي وليس دارفور . لقد جانب الصواب النتائج التي وصل إليها كاتب أو معد التقرير بالنظر إلى المقتطفات التي تم نقلها من ذلك الكتاب . ذلك أن الجملة إذا ما قرئت خارج إطار النص الذي وردت فيه فإنها تعكس معنى خاطئا . لقد أوضح سلاطين في بداية الفقرة الثالثة في الصفحات المذكورة أن الأوضاع التي وصفها هي التي كانت سائدة لدى مغادرته للسودان ، أي في فبراير ١٨٩٥م **وليس في** ١٨٨٢م . ويثبت ذلك أيضا من إشارات وردت في الصفحات

---

(٦) نفس المصدر السابق .
(٧) نفس المصدر السابق

{١١٠-١١١} من الكتاب والتي تصف الوضع في نهايــــة ١٨٨١م وبدايـــة ١٨٨٢م ، إن الجزية التي كان يدفعها بعض رؤساء غربي **دارفور إلى وداي** في عام ١١٩٥م ، كـــانت تدفع كمقابل للمساعدة التي قدمتها لهم وداي في نضالهم للمحافظة علـــى استقلالهم ضـــد {**الدراويش**} الذين كانوا قد غزوا سلفا الجزء الأكبر من دار فور ( ) .

:.لقد أوضح سلاطين ان لسلطان دارفور كل الحق في اعتبار دار مســـاليت ودار تام أجزاء من ممتلكاته . وأضاف أنه اذا كانت تحفظات reclamations الثالث عشر مـــن يونيو ١٨٩٩م [٩] مازالت سارية ، التي نصت على وجوب {ترســـيم} الحـــدود بطريقـــة تفصل من حيث المبدأ **مملكة وداي عن ما كان يشكل في ١٨٨٢م مديرية دارفور** فـــإن حديث سلاطين عن الموضوع لابد من قبوله لأنه كان يحكم ويدير تلـــك المديريـــة مـــن ١٨٧٩م – ١٨٨٣م [١٠] .

وختم السفير البريطاني في باريس مذكرته الضافية إلى وزارة الخارجية الفرنسية بقوله : { إن البيّنة Evidence **التي وضعتها أمام سعادتكم توضح بجلاء وجهـــة نظـــر حكومة صاحب الجلالة ، وبحيث لا يكون ثمة شك يتعلق بوضع الدارين المذكورتيـــن . وتنفيذا للتعليمات التي وصلتني من السيد إدوارد قري يشرفني أن أبلغ ســـعادتكم أنـــه تأسيسا على هذه البيّنات فإن حكومة جلالته لا تستجيب للاقتراح الفرنسي بتعيين الحدود بين دارفور ووداي إلا إذا اعترفت حكومة فرنسا مسبقا بـــأن دار تامـــا ودار مســـاليت تتبعان إلى دارفور}** [١١] .

لم تسرع الحكومة الفرنسية بالرد على المذكرة البريطانية الضافية ،ولعلها قصـــدت عدم تصعيد المشاكل الحدودية مع العديد من الدول في وقت واحد . فقد كـــانت الحكومـــة الفرنسية معنية أيضا ، مع بداية العقد الثاني من القرن العشرين ، بقضايـــا حدوديـــة مـــع الدولة العثمانية وكذلك مع إيطاليا بشأن الحدود بين أفريقيا الإســـتوائية الفرنســـية ، ومـــا

---

(٨) نفس المصدر السابق .

(٩) [illegible]

(١٠) راجع:

Slatin, R., Fire and Sword in the Sudan 1879-1895, Translated by Wingate, London 1896, pp 110-111

(١١) نفس المصدر المذكور في الرقم (٥) .

أصبح فيما بعد ليبيا . ولكن بالرغم من ذلك جاءت إشارة بتحريك مسألة الحدود بين دارفور ووداي في الساحة الفرنسية ، عندما نشرت La Matin {مجلة الصباح} الفرنسية مقالاً تناولت فيه الموقف الحدودي في وداي ، حيث وصفته بالحظر استنادا على ما تردد بأن علي دينار سلطان دارفور قد أرسل قواته إلى أراضي دار تاما . وطالبت الحكومة الفرنسية القيام بواجبها لمعالجة المسائل الحدودية المعلقة مع إنجلترا وتركيا . ولم تكتف المجلة بإثارة الموضوع فقط بل اقترحت إقامة {منطقة محايدة} Neutral Zone لحين الإنتهاء من تسوية المشاكل الحدودية المعلقة (١٢) .

في تلك الأثناء لم يكن علي دينار بدوره صامتا ، فقد أبلغ سلاطين ، بتاريخ الخامس عشر من نوفمبر ١٩١١م ، بأنه يدرك بأن الحكومة الفرنسية كانت قد أبلغت حكومة السودان ، بأنها أوقفت تعديها على حدود دارفور . لكن الواقع يشير إلى أن القوات الفرنسية مازالت ماضية في تعديها على الحدود في المناطق القريبة من وداي . أكثر من ذلك أن تلك القوات باشرت من وقت إلى آخر جمع ضرائب من الأهالي القريبين من الحدود. وحلص علي دينار في رسالته إلى سلاطين ضرورة إرسال الحكومة ممثلين عنها إلى وداي لتخطيط الحدود To mark على نحو يكون مقنعا للطرفين(١٣). عندما استلمت وزارة الخارجية البريطانية فحوى رسالة علي دينار، رأى {قري} في رسالته إلى السفير البريطاني في باريس بتاريخ الرابع والعشرين من يناير ١٩١٢م، أن من الضروري إعادة تنشيط مسألة الحدود مع الحكومة الفرنسية خاصة وأن وقتا قد مضى دون أن ترد الخارجية الفرنسية على مذكرة السفير البريطاني المطولة(١٤).

وبالفعل لقد دفع مانشرته مجلة الصباح الفرنسية من ناحية ، وإثارة {بيرتاي} السفير البريطاني في باريس لمسألة الحدود كما وجهته خارجيته من ناحية أخرى ،

(١٢) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) F.O./407/176, Bertie to Foreign Office, 6/11/1911

(١٣) دار الوثائق القومية (مخابرات) R.S.C.A. Intelligence 7/2-13, Ali Dinar, 15/11/1911

ويلاحظ أن علي دينار استعمل كلمة (تخطيط) أو (تعليم) وهي الكلمة الصحيحة للتعبير عن المقصود فعلا ، علما بأن الوثائق والمستندات المتبادلة بين السلطات البريطانية والفرنسية جرت على استخدام كلمة (تعيين) باعتبارها مرادفة لكلمة (تخطيط) وهو استخدام جانبه الصواب وعدم الدقة كما يبدو .

(١٤) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) F.O./407/176, Grey to Bertie, 24/1/1912.

الحكومة الفرنسية نحو التحرك [١٥]. قد ركز {بوينكير} وزير الخارجية الفرنسي في رده على مذكرة السفير البريطاني بتاريخ السادس من مارس ١٩١٢م على حقوق فرنسا في دار مساليت ودار تاما التي لا يمكن لها التنازل عنها إلا بتعويض عادل وكاف. وأبان الرد بأنه ليس لدى الحكومة الفرنسية النية بالمضي في بحث الموضوع قبل أن تضع الحكومة البريطانية دارفور تحت سيطرتها . ولم يغفل الرد التنويه بتدخل علي دينار وعدائه المستمر الأمر الذي يقتضي ، في رأي الحكومة الفرنسية ، وضع دارفور تحت السيطرة المباشرة للسلطات البريطانية [١٦] .

بالرغم من أن {قرى} وزير الخارجية البريطانية لم يتفق مع المطلب الفرنسي بوضع إدارة دار تاما تحت السيطرة المباشرة لحكومة السودان ، إلا أنه كان على قناعة بعدم ترك موضوع الحدود مسكوتاً عنه . نقرأ ذلك في رسالته ، بتاريخ الرابع عشر من أبريل ١٩١٤م إلى {كتشنر} Kitchner المندوب السامي والقنصل العام البريطاني الجديد في القاهرة [١٧] . فقد أكد قرى في مستهل الرسالة ،على وجهة نظر حكومة السودان الثابتة بعدم إمكانية {تعيين} الحدود بين وداي ودارفور قبل انسحاب القوات الفرنسية من الدارين اللتين قامت باحتلالهما. وأضاف قرى : **{إن حكومة صاحب الجلالة لم تتوقع أن تسلم الحكومة الفرنسية بذلك الطرح . وعلى ضوء تفادي بوينكير وزير الخارجية الفرنسية كل ما أوردناه سلفا من حجج وبراهين في مذكراتنا فإني لا أرى مخرجا من الطريق المسدود الراهن غير أن تعقد مؤتمراً في لندن أو في باريس لمناقشة المسألة ولكي يطرح كل طرف أمام الآخر ما لديه من أدلة وبراهين . لقد نوهت الحكومة الفرنسية في أكثر من مناسبة لما لديها من أدلة وبراهين ، ولكن ليس في كل ما أبرزته حتى الآن ما يضعف القضية التي طرحتها لها حكومة صاحب الجلالة . وبالتالي ما لم يكن لدى الفرنسيين أدلة ذات وزن أخرى في جعبتهم ، فإن البيّنه التي يمكن أن تطرح في هذا المؤتمر لن تكون إلا في غير صالح الذرائع الفرنسية}** [١٨] .

---

(١٥) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن): F.O./407/176. Bertie to Poincare, 27/1/1912

(١٦) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن).

F.O./407/176. Poincare to Bertie 6/3/1912 Endosuer in Bertie to Grey 9/3/1912

(١٧) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن): F.O/407/178, Grey to Kitchner, 14/4/1912.

(١٨) نفس المرجع السابق .

تأسيسا على موافقة المندوب السامي البريطاني في القاهرة على طرح وزارة الخارجية البريطانية ، رفع السفير البريطاني في باريس اقتراح حكومته بعقد مؤتمر إلى الحكومة الفرنسية . وقد وافقت السلطات الفرنسية لكنها اقترحت بدورها عقد المؤتمر في باريس في نوفمبر أو ديسمبر ١٩١٢م . وبررت ذينك التاريخين بضرورة حضور المسؤولين الفرنسيين المؤهلين لمناقشة الموضوع إلى فرنسا ، وهما حاكم عام أفريقيا الاستوائية الفرنسية، والقائد العسكري لمركز تشاد [١٩]. ولما كان ليس بوسع ونجت حاكم عام السودان وسلاطين مفتش عام السودان مغادرة مواقعهما في التاريخين اللذين اقترحتهما الحكومة الفرنسية ، فقد اقترحت الخارجية البريطانية بدورها عقد المؤتمر في الخرطوم أو القاهرة كبديل لما ورد في رسالة {قري} إلى {بيرتاي} بتاريخ السادس من أغسطس ١٩١٢ [٢٠]. بيد أن السلطات الفرنسية رفضت الخرطوم [٢١]. وبحلت البت في القاهرة كمكان بديل حتى تتمكن من تكملة مشاوراتها في ديسمبر ١٩١٢م [٢٢]

بينما كانت تلك المراسلات الدبلوماسية الطويلة المتبادلة تتم بين السلطات البريطانية والفرنسية ، رفع السفير الفرنسي في لندن ، بتاريخ الخامس من أكتوبر ١٩١٢م ، مذكرة إلى الخارجية البريطانية [٢٣] .وطبقا لتلك المذكرة فإن عدم الاستقرار الذي تعاني منه الإدارة الفرنسية ، منذ أن أصبح سلطان وداي السابق وكذلك سلطان مساليت عحرين ، هو سلوك وتوجهات علي دينار . فقد استغل وضعه في الإقليم البريطاني حيث لا يمكن للقوات الفرنسية الهجوم عليه . وكررت المذكرة ادعاء فرنسا بأن علي دينار استمر في شن غاراته على مواقع تابعة إلى وداي . وتساءل السفير الفرنسي في نهاية مذكرته حول ما إذا كان في مخطط الحكومة البريطانية النظر بجدية في إمكانية جعل سلطتها مباشرة وأكثر فعالية [٢٤] ؟.

---

(١٩) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) F.O/407/179, Bertie to Grey, 29/7/1912

(٢٠) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) F.O/407/179, Grey to Bertie, 6/8/1912

(٢١) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن): F.O/407/179, Bertie to Grey, 30/9/1912

(٢٢) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) F.O/407/179, Bertie to Grey, 6/10/1912

(٢٣) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن): F.O/407/179, Memorandum By Cambon, 5/10/1912

(٢٤) نفس المصدر السابق

بعد التشاور مع القاهرة والخرطوم تأكد للسلطات البريطانية في لندن أن علي دينار ظل يقدم أحسن ما لديه في ظروف صعبة . وتأسيساً على ذلك ، عزا وزير الخارجية البريطاني في رده على مذكرة السفير الفرنسي بتاريخ الثامن عشر من ديسمبر ١٩١٢م الصعوبات التي واجهتها الإدارة الفرنسية في **وداي** ، إلى ضم فرنسا المتسرع لمناطق وأقاليم شاسعة ، وكذلك إلى عدم خبرة وقلة عدد المسئولين المكلفين بالسيطرة على تلك المناطق . وخلص الوزير البريطاني إلى أن الوضع الحدودي بين **دارفور ووداي** يحتم **عقد مؤتمر في أسرع وقت للنظر في الموضوع** [٢٥] .

بالرغم من الرد البريطاني الذي انطوى على نقد لاذع للمبررات التي ظلت تسوقها السلطات الفرنسية ، فقد أرسل السفير الفرنسي في لندن مذكرة ، بتاريخ السابع عشر من ديسمبر ١٩١٢م ، إلى الخارجية البريطانية متضمنة رفض حكومته لعقد الاجتماع في القاهرة [٢٦] **واقترحت** المذكرة الفرنسية **لندن أو باريس** محلاً لمؤتمر يعقد خلال الثلاثة أشهر الأولى من عام ١٩١٣م . كما حددت أن يكون الغرض من المؤتمر هو النظر في تبعية دار تاما ودار مساليت . وانتهت المذكرة إلى أن فرنسا لن تويد أياً من الالتزامات الناشئة عن ما يسمى {**بالتعيين**} طالما ظلت الأحوال في دارفور على النحو الذي أشارت إليه مذكرة السفارة بتاريخ السادس من أكتوبر ١٩١٢م [٢٧] لقد فسر وزير الخارجية البريطانية الرد الفرنسي بأنه محاولة أخرى لعرقلة الأهداف البريطانية الخاصة بعقد مؤتمر عاجل للنظر في مسألة الحدود . وبناءً على ذلك أبلغ {قري} وزير الخارجية البريطانية {**كتشنر**} المندوب السامي البريطاني في القاهرة ، بتاريخ الثامن من يناير ١٩١٣م ، بأنه لم تعد ثمة جدوى من الضغط على الحكومة الفرنسية بشأن تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر . ذلك أن الواضح من سياستها أنها ترمي إلى تأجيله لأطول زمن ممكن . **وخلص** وزير الخارجية البريطاني إلى صرف النظر عن مسألة عقد مؤتمر للنظر في الموضوع ، والعمل على رفعه إلى تحكيم دولي لحسم موضوع النزاع [٢٨].

---

(٢٥) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن). F.O/407 [illegible] Grey to Cambon [illegible]/12/1912

(٢٦) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن). F.O/407 [illegible] Cambon to Grey [illegible]/12/1912

(٢٧) نفس المصدر السابق .

(٢٨) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) [illegible] Grey to Kitchener [illegible] 1913

لقد حصل {قرى} على موافقة كتشنر وكذلك موافقة وبجت حاكم عام السودان ، برفع النزاع للتحكيم بتاريخ الخامس والعشرين من يناير ١٩١٣م[٢٩] .ومن ثم قام {قرى} بتاريخ الخامس والعشرين من فبراير ١٩١٣م ، بتوجيه السفير البريطاني في باريس {بيرتاي} لإبلاغ الحكومة الفرنسية أنه : {**بالنظر إلى صعوبة ترتيب مؤتمر، ورغبة في وضع نهاية للأوضاع الراهنة غير المرضية ، فإن حكومة صاحب الجلالة تدعوها للاتفاق معها لرفع مسألة ملكية دار تاما ودار مساليت إلى التحكيم في أقرب وقت ممكن**}[٣٠].

بهذه الطريقة تمكنت الحكومة البريطانية من محاصرة الحكومة الفرنسية بغية التوصل إلى حسم مسألة الحدود التي شغلت السلطات البريطانية في كل من لندن والقاهرة والخرطوم طوال الثلاث عشرة سنة الماضية [٣١]. ومما لا شك فيه أن ما انتهت إليه الدبلوماسية البريطانية يستجيب في محمله لما ظل يلح عليه السلطان علي دينار منذ بداية القرن العشرين .

* * *

---

(٢٩) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن): F.O./407/180, Kitchener to Grey, 25/ /1913

(٣٠) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن): F.O./407/180, Bertie to Grey, 2/4/1913

(٣١) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن): F.O./407/180, Bertie to Gery, 2/4/1913

الباب السابع

اتفاق الحكومتين لرفع النزاع للتحكيم ثم تأجيله

١ــ السلطات البريطانية تفضل أن يكون {التاريخ الحرج} لفض النزاع عــدة سـنوات وليس عاماً واحداً .

٢ــ خريطة السودان لسنة ١٩٠٤م رسمت دار مساليت ودار تاما داخل تخوم دارفور .

٣ــ حكومة السودان تعد وثائق وبيّنات مثيرة لإثبات قضية السودان .

٤ــ سلاطين يؤكد أن {التيرجا} هي الحدود وكانت خط دفاع علــى عــهد إدارة النــور عنقرة.

٥ــ مقتل علي دينار وحكومة السودان تحتل دارفور ، وتعييــن اســتاك حاكمــا عامــا وماكمايكل يحل محل سلاطين .

٦ــ سحب النزاع من التحكيم واستاك حاكما عاما وماكمايكل يقترح لجنة مشتركة لفـض النزاع مع الحكومة الفرنسية .

انتهينا في الفصل السادس إلى أن الحكومة البريطانية ضاقت ذرعا بتعــدد ذرائــع السلطات الفرنسية بشأن حسم موضوع الحدود بيــن دارفـور ووداي ، فقــررت دعــوة الحكومة الفرنسية لحسم الأمر عن طريق التحكيم الدولي . لقد وافقت الحكومــة الفرنســية بتاريخ السابع عشر من أبريل ١٩١٣م على الاقتراح البريطاني ، لكن الموافقــة الفرنســية جاءت مقترنة بثلاثة تحفظات هي : -

١. أن يقتصر التحكيم على سؤال محدد هو ما إذا كانت دار مساليت ودار تاما تابعتين إلى مملكة وداي أم تابعتين لمديرية دارفور طبقا للوضع الذي كان سائداً في ١٨٨٢م ؟.

٢. أن يكون قرار التحكيم خاضعا لتصديق البرلمان الفرنسي! .

٣. أن يتم {التعيين} بواسطة لجنة إنجليزية فرنسية مع استبعاد علي دينار [١] .

يبدو أن الحكومة الفرنسية قصدت تعقيد الأمر على السلطات البريطانية . فالقاعدة الأصولية هي أن يكون القرار الذي تصدره هيئة التحكيم ملزماً للطرفين . وبالتالي فإن مسألة إخضاع قرار التحكيم للتصديق من قبل البرلمان الفرنسي يفرغ التحكيم تماماً من الهدف منه . من جانب آخر فإن المطالبة باستبعاد علي دينار من التحكيم يبدو أمراً غريباً ، ذلك أن المسلم به أن أطراف التحكيم هما الحكومتان البريطانية والفرنسية ، وبالتالي فإن علي دينار ليس طرفاً . لكن من المسلم به أيضاً أنه من غير الجائز أن يتدخل طرف في تحديد نوعية مساعدي الطرف الآخر .

لقد أخضعت وزارة الخارجية البريطانية ، كما كان متوقعاً ، الموافقة الفرنسية لمشاورات مكثفة مع كتشنر في القاهرة وونجت في الخرطوم [٢] . وقد تبين أن حكومة السودان تفضل أن يكون حسم مسألة ما إذا كانت دار مساليت ودار تاما تابعتين إلى دارفور أو إلى مملكة وداي طبقاً للوضع الذي كان سائداً قبل ١٨٨٢م بعدة سنوات وبالتحديد ما بين ١٨٧٦م و ١٨٨٢م ، وليس طبقاً للوضع الذي كان سائداً في ١٨٨٢م فقط كما ورد في الموافقة الفرنسية على اقتراح التحكيم [٣].

لقد كان القصد من التعديل الذي طرحته حكومة السودان ، والذي انطوى على تمديد الفترة من ١٨٧٦م إلى ١٨٨٢م ، بدلا عن العام ١٨٨٢م فقط ، هو إتاحة المجال لها لتقديم أكبر قدر من البينات التي تدعم وتؤيد وجهة نظرها في النزاع المطروح. أما

---

(١) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

F.O/407/180, Pichon to Bertie, 7/4/1913, Enclosure in Bertie to Grey, 18/4/1913.

(٢) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن): F.O/407/180, Gery to Kitchener, 24/4/1913.

(٣) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن): F.O./407/180, Kitchener to Grey, 5/5/1913

بالنسبة لموضوع الاعتداء على دينار فقد أكدت حكومة السودان ، في كتابها بتاريخ الخامس من مايو ١٩١٣م أن ذلك يشكل مشكلة إذ أن التحكيم سيكون قاصرا على مسئولين بريطانيين يمثلون حكومة السودان وحرص ونجت وكتشنر على الإعراب عن أملهم بمساعدة الحكومة الفرنسية لكي تكون نتيجة التحكيم مقبولة وملزمة دون الرجوع للبرلمان الفرنسي حتى لا يفرغ التحكيم من جوهره . كما حرصا على الإعراب بأنه بوسع وزارة الخارجية البريطانية إعطاء تطمينات للحكومة الفرنسية مؤداها أن حكومة السودان سوف تكون مسئولة عن النظام والأمن على جانب السودان بعد {تعيين} الحدود[٤].

تأسيسا على ما ورد في رسالة كتشنر رأى {قري} وقبل الرد على الحكومة الفرنسية أن يطمئن بدوره عما إذا كانت حكومة السودان مستعدة لكي تتولى السيطرة مباشرة على دارفور إذا ما نشأت مشاكل في المستقبل بين علي دينار والفرنسيين في وداي . وكما أشار {قري} في رسالته ، فإن الحكومة الفرنسية سوف تثير هذه المسألة في هذه المرحلة من الاتصالات [٥]. لقد كان ردّ كتشنر على ذلك التساؤل بمثابة أول نقطة تحول في سياسة حكومة السودان بالنسبة إلى دارفور وعلي دينار : {إن علي دينار ممنوع منعا باتا بمقتضى تعيينه بأن لا يكون له أي علاقات أجنبية مباشرة . وإذا تسبب في أي مشاكل مع الفرنسيين بعد {التعيين} فإن من حق حكومة السودان أن تتخذ إجراءات مشددة لمنعه من ذلك . ومن أجل التأكيد على المحافظة على النظام ولمنعه من التسبب في أي قلاقل ، فإن حكومة السودان ستكون مستعدة لوضع نقاط عسكرية على الحدود بين دارفور ووداي إذا اقتضت الضرورة} [٦] وأضاف كتشنر : {من المستحيل التأكيد يقينا من تصرف علي دينار في هذه الظروف. وإذا لم يستجب إلى تعليماتنا فإنه سيعرض نفسه للفصل ، وهو تهديد سيجعل قبوله مؤكدا . إن حكومة السودان لا تنوي وتأمل ألا تكون مضطرة إلى المزيد من التدخل في الإدارة الداخلية الراهنة في دارفور . لكن السير ونجت يرى أن إحلال النفوذ الفرنسي محل نفوذ حكومة السودان على تلك

---

(٤) نفس المرجع السابق

(٥) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (سري) F.O./407/180, Grey to Kitchener, 26/5/1913

(٦) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (سري) F.O./407/180, Kitchener to Grey, 29/5/1913

الأقاليم الشاسعة ، يشكل أمراً بالغ الخطورة بالنسبة للسودان . وبالتالي فإنه من الواجب ، إذا اقتضى الأمر ، وضع إدارة دارفور على نحو أكبر من السيطرة الحالية}[٧].

على أثر هذه المشاورات بين وزارة الخارجية البريطانية من جانب والمفوض السامي البريطاني في القاهرة وحكومة السودان من جانب آخر ، أعد السفير البريطاني في باريس مذكرة إلى الخارجية الفرنسية انطوت على تفضيل الحكومة البريطانية بأن يكون {التاريخ الحرج} The critical date [٨] فترة عدة سنوات من ١٨٧٦م إلى ١٨٨٢م شاملة ، بدلا عن سنة واحدة فقط هي ١٨٨٢م كما تريد الحكومة الفرنسية}. وطلبت المذكرة أن يكون قرار التحكيم ملزما للطرفين دون حاجة إلى تصديق مجلس العموم البريطاني أو البرلمان الفرنسي . وانتهت المذكرة بأن حكومة السودان ستمثل في هيئة التحكيم بموظفين بريطانيين ، كما أن الحكومة ستتولى مسؤولية النظام في دارفور بعد تعيين الحدود [٩] .

في تلك الأثناء كانت حكومة السودان قد أعدت ما تسنى لها من وثائق وبيانات لازمة لإثبات تبعية دار تاما ودار مساليت إلى مديرية دارفور قبل وفي ١٨٨٢م. ومن بين الوثائق التي أوردها كتشنر في مذكرته ، بتاريخ الخامس عشر من يونيو ١٩١٣م ، إلى الخارجية البريطانية [١٠] ما يلي : -

1. **خطاب حاكم عام السودان إلى سلطان دارفور بتاريخ الأول من مايو ١٩٠١م**
2. **خطاب من المفتش العام للسودان إلى سلطان دارفور بتاريخ الثاني والعشرين من ديسمبر ١٩٠٣م .**

---

(٧) نفس المصدر السابق .

(٨) نفهم مدلول تحديد (التاريخ الحرج) وأهميته البالغة في قبول البينات التي يحسم على ضوئها أي نزاع حدودي

انظر : Goldie, L.F, (The Critical Date), Law Quarterly (1963), pp.1251-84.

(٩) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن): F.O./407/180, Bertie to Pichon, 18/6/1913.

(١٠) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):
F.O./407/180, Kitchener to Gery, Enclosure, 15/6/1913.

٣. مقتطف من كتاب (تاريخ السودان) لـ نعوم شقير المنشور عام ١٩٠٤م .

٤. مذكرة من وزارة الحربية ، بتاريخ العاشر من نوفمبر ١٨٩٨م .

٥. إقرار من اللواء السير رودولف سلاطين بتاريخ العشرين من يونيو ١٩١٣م .

٦. إقرار من النور بك عنقرة حاكم مركز كبكابية ، وهو المركز الذي كان يشمل من ١٨٧٨م إلى ١٨٨١م دار مساليت ودار تاما .

٧. إقرار من الحاج فضل الله بابا ليج العركي محصل الضرائب .

٨. إقرار من الجاويش فرج سعيد من الفرقة الثالثة التي كانت بقيادة سليمان بك.

٩. إقرار من الملازم أول ايفنتدي القاسم .

١٠. إقرار من عبدالسلام أغا محمد .

١١. إقرار من شريف محمود طلعت .

١٢. رسالة تم الحصول عليها من مراسلات مهدوية بعد سقوط امدرمان [١١]

لقد كان إقرار اللواء السير رودولف سلاطين ، الذي تم تقديمه كجزء من البيّنات التي ارسلها كتشنر إلى وزارة الخارجية ، تدعيماً لقضية السودان في التحكيم المزمع انعقاده ، عبارة عن وصف وبيان للحدود ، سبق أن أعده سلاطين للمندوب السامي البريطاني في القاهرة في الخامس من أغسطس ١٩١٠م . وطبقاً لذلك الإقرار : {إن **الحدود بين دارفور ووداي معلّمة بوضوح بما يسمى التيرجا ، وهو الاسم الذي أطلق على الحاجز المكون في الأساس من سلسلة جبال متوازية ملئت المسافات التي بينها بجدران حجرية يبلغ ارتفاعها مترين . وهي مغطاة بالحشائش الشوكية . إن الخط واضح وجلي ويعترف به الناس على الجانبين . لقد استعملت تلك الجدران خلال إدارة**

---

(١١) المرجع السابق.

النور عنقره ما بين ١٨٧٩م و ١٨٨٢م كخطوط دفاع ضد الغـــزاة وقطـاع الطـرق . ويتطابق هذا الخط مع الحدود الغربية المرسومة في خريطة السودان العامة مقاس واحد سنتيمتر مقابل ٤.٠٠٠.٠٠٠ . وهي تبدأ في الجنوب عند تقاطع مجرى مياه وادي كاجا و وادي أسونقا . ثم تستمر إلى الشمال مكونة جزءا من الحدود الغربية لدار مســاليت وملتزمة غربي وادي أسونقا وحتى زغاوة كوبي وهي النقطة الشمالية الغربيــة لإقليـم دارفور . هذا البيان حول الحدود بين دارفور ووداي هو كما أذكر صحيح جدا . أمـا دار تاما ودار مساليت فقد كنت أقوم بإدارتها بالفعل عندما كنت مدير عموم دارفــور . لقـد كانت الحدود بين السودان الإنجليزي المصري ومناطق النفوذ الفرنسي ، فــي مــارس ١٨٩٩م ، قائمة على أساس الحيازات السابقة للحكومــة المصريــة فــي الســودان . وبالتالي فإنه ليس للحكومة الفرنسية حـــق مــهما كــان نوعــه فــي دار تامــا ودار مساليت}[١٢].

ذكر كتشنر في مستهل مذكرته إلى وزارة الخارجية ، التي أرفق معها ما أعده مـــن بيّنات وأدلة مثيرة بشأن حدود دارفور مع وداي ، وقبل أن يعلق على تلك البيّنات أنه قــد قام بدراسة كل المراسلات الرسمية السابقة للمعاهدة الإنجليزية الفرنسية ١٨٩٩. والبـــادي من كل ذلك أنه لم يوجد ثمة شك حتى ولو كان ضئيلا في ذهن أي من الحكومتيـــن فـــي ذلك الوقت ، بأن الدارين . مساليت وتاما ، كانتا جزءا من دارفور وأن عدم التأكد الـــذي كان سائدا يتعلق بوضع دار سيلا . وعلى سبيل المثـــال المح اللورد كرومر في تلغرافـــه رقم (٥٤) بتاريخ الثامن عشر من فبراير ١٩٩١م ، إلى اللورد الراحل سالسبوري ، إلـــى خريطة فرنسية للقاهرة ، مراجعة في ١٨٩٥م ، يتضح من مرجعها رقـــم (٢٧) أن الديـــار الثلاث تقع في دارفور . ويبدو أيضا من مسودة المعاهدة التي تركـــها السفير الفرنســي بصورة شخصية في وزارة الخارجية البريطانية ، في التاسع من مارس ١٨٩٩م أنـــه لــم يكن لدى الحكومة الفرنسية ذاتها أي شك في ذلك الوقت بالنســـبة لوضـــع الدار ـــين . إن مســـأله الملكية عليهما قد أثيرت فقط مؤخرا ولم تثر من قبل [١٣].

(١٢) دار الوثائق القومية (مخابرات)، R.S.C.A. [illegible] Note By [illegible]
(١٣) نفس المصدر المذكور في الرقم (١٠) .

وأضاف كتشنر في مذكرته إلى الخارجية البريطانية {إن ثمة نقطة أخرى لا يجوز تجاوزها . وهي أنه لم توجد أي شكوك في ذهن سلطات حكومة السودان حول هذا الموضوع . فلقد تم نشر خريطة للسودان الإنجليزي المصري في ١٩٠٤م ، تم فيها تعليم الدارين في داخل تخوم تلك المديرية . ولم تثر أي مسألة بالنسبة لتلك الخريطة في زمن نشرها ولم نسمع أي تساؤل بشأنها فيما بعد إلا بعد أن احتلت القوات الفرنسية وداي} . وختم كتشنر مذكرته بالتعليق على طبيعة البينات التي أعدها لتأييد قضية حكومة السودان في التحكيم المرتقب بقوله : {أود أن ألفت النظر أنه في حالة البلاد القطرية ، حيث لا تحفظ سجلات دائمة أو حيث ، كما هو الحال في دارفور ، قد تم تدمير أوضاع ما كان موجوداً من سجلات خلال فوضى التمرد المهدوي ، فإن من الصعوبة بمكان الحصول على الوثائق الأصلية . وبالتالي فإن البينة المتاحة والأكثر تصديقا تتكون من بينات رسمية من مسئولين رسميين يكون لديهم ، أو كانت لديهم ، معرفة شخصية لصيقة مع الوقائع التي يشهدون عليها أو بها ..} [14] .

٨ ـ بتاريخ السادس والعشرين من اغسطس ١٩١٣م ، ردّت وزارة الخارجية الفرنسية على مذكرة السفير البريطاني المؤرخة في الثامن عشر من يونيو ١٩١٣م . وقد ركز الرد الفرنسي على مسألة التاريخ الحرج فقد رفضت الحكومة الفرنسية{التاريخ الحرج} الذي اقترحته الحكومة البريطانية . وأصر الرد الفرنسي على تثبيت {التاريخ الحرج} في سنة ١٨٨٢م بحجة أنها التاريخ الوحيد الذي ذكره إعلان مارس ١٨٩٩م الانجليزي الفرنسي . وبالرغم من أن الرد لم يثر مسألة إلزامية قرار التحكيم ، إلا أنه أشار بأن الحكومة لن تلزم نفسها باتفاق اللجوء إلى التحكيم Cmop omise دون موافقة البرلمان [15].

في غضون ذلك واصل المندوب البريطاني في القاهرة وحكومة السودان بحثهما الدؤوب للحصول على المزيد من البيّنات لدعم موقف السلطات البريطانية في التحكيم المرتقب . نجد ذلك في رسالة لاحقة من كتشنر ، المندوب البريطاني في القاهرة ، بتاريخ العاشر من أكتوبر ١٩١٣م ، إلى وزارة الخارجية في لندن [16]. فقد تم الحصول على أدلة إضافية هي عبارة عن مقتطفات من مذكرات المكتشف {ماتوكي} Matteucci التي

---

(١٤) نفس المصدر السابق .

(١٥) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (س). F O /407/180, Pichon to Bertie, 26/8/1913

(١٦) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (ن). F O /407/ 80 Kitchener to Grey , 10/10/1913.

كتبها عن رحلته عبر أفريقيا والمنشورة في مجلة {المكتشفون}The Exolorators، المجلد الخامس ،ميلانو ، {١٨٨١} يقول المكتشف {ماتوكي}:{في السودان مررنا في كردفان ومن هناك دارفور. لقد أبدى سلطان دار تاما تفهما عظيما لما يمكن أن يحدث لنا في ودّاي ، حيث يحكم ملك يكره البيض وشعب مفرط في التعصب . إن سلطان دار تاما سيبدأ مفاوضات مباشرة مع سلطان ودّاي [١٧] .وقد ورد في تلك المذكرات أيضا خطاب من أكاسا Akassa التي تقع عند مصب نهر النيجر بتاريخ الأول من يوليو ١٨٨١م وموقع باسم {ماتيكي الفانو ماريا} وقد جاء فيه : {ودّاي التي مازالت مغلقة أمام بحوث الجغرافيين ، هي أقوى إمبراطورية في أفريقيا الوسطى ، وتمتد ممتلكاتها شمالا حتى الصحراء الليبية عند خط بنغازي ، وتشمل في الجنوب ممالك باغرمي ودار رونقا الشاسعتين . وتحد من ناحية الغرب في أحد جوانبها بالبرنو ، والبقية من الحدود اختفت وسط قبائل البرنو . أما في الشرق فإنها تحد بدارفور ودار تاما وهي مملكة صغيرة تابعة إلى مصر } [١٨] .

من الواضح أن المقتطفات سالفة الذكر تدعم وتؤيد في محملها قضية السلطات البريطانية بالنسبة لتبعية دار تاما من وجهين . الأول ، أن دار تاما طبقاً للمقتطف الأول كانت سلطنة مختلفة عن مملكة ودّاي ، وأما المقتطف الثاني فقد أكد بجلاء أن ودّاي تحد من ناحية الغرب بدارفور و {دار تاما وهي مملكة صغيرة تابعة إلى مصر} . ويمكن القول إن هذه المقتطفات مقترنة مع البينات التي سبق أن أعدها كتشنر وحكومة السودان ، تعكس بجلاء مدى حرص السلطات البريطانية في القاهرة والخرطوم على تأكيد تبعية دار مساليت ودار تاما إلى السودان في التحكيم المرتقب .

أما فيما يتعلق بالاتصالات الدبلوماسية بين الحكومتين البريطانية والفرنسية فقد مضت أربعة أشهر دون أن ترد الأولى على اخر مذكرة وصلتها من الأخيرة بتاريخ السادس والعشرين من أغسطس ١٩١٣م . ولعل صمت السلطات البريطانية قد شغل السلطات الفرنسية . فقد بادرت وزارة الخارجيه الفرنسية بتحريك الاتصالات الدبلوماسية، حيث نقلت إلى الخارجية البريطانية ، بتاريخ الأول من أبريل ١٩١٤م ، رؤاها بشأن تكوين هيئة التحكيم . واقترحت أن يسمي كل طرف محكماً واحداً ويقوم المحكمان الاثنان

(١٧) نفس المصدر السابق.
(١٨) نفس المصدر السابق.

باختيار محكم ثالث ، وإذا أخفق المحكمان في ذلك تطلب الحكومتان من حكومة محايدة اختيار المحكم الثالث [١٩] . لقد اعترضت الخارجية البريطانية على ذلك الاقتراح بحجة أنه يترك القرار من حيث الواقع لمحكم واحد محايد ، واقترحت بدلا عن ذلك تكوين هيئة التحكيم من خمسة محكمين ، يمثل اثنان منهما الطرفين ويكون الثلاثة الباقون محايدين[٢٠]. ولم يشأ الفرنسيون الانصياع إذ وافقوا بدورهم أن يقوم كل طرف بتسمية محكمين، على أن يكون أحدهما من مواطنيه ، ومن ثم يقوم المحكمون الأربعة باختيار محكم خامس [٢١]. وبالرغم من أن الخارجية البريطانية قبلت الاقتراح الفرنسي الأخير إلا أنها أضافت أن يتم اختيار المحكم الخامس بتبادل المذكرات بين الحكومتين [٢٢]. وأبدت وزارة الخارجية الفرنسية إلا ان تشترط بدورها أن يتم تعيين المحكم الرئيس بواسطة حكومة ثالثة تقوم الحكومتان الفرنسية والبريطانية باختيارها [٢٣]. وأخيراً قبلت الحكومة البريطانية ذلك وأعربت بتاريخ الحادي عشر من يونيو ١٩١٤م ، عن استعدادها لإبرام اتفاقية التحكيم [٢٤] .

لقد تمت أحداث هامة في غضون تبادل تلك المراسلات الدبلوماسية المطولة بين الخارجيتين البريطانية والفرنسية ، فقد ذهب {سلاطين} الخبير العلامة بحدود السودان الغربية وحل محله {ماكمايكل} المفتون بتاريخ العرب والقبائل في السودان [٢٥] . ومن جانب آخر قامت حكومة السودان باحتلال دارفور وقتل علي دينار في نوفمبر ١٩١٦م[٢٦]. وتم تعيين (ونجت) حاكم عام السودان ، مفوضاً سامياً لبريطانيا في القاهرة . وجاء بدلاً عنه السير {لي ستاك} حاكماً عاما للسودان . وكما كان متوقعا فقد

---

(١٩) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) F.O./407/180, Pichou to Bertie, 1/4/1914

(٢٠) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن): F.O./407/180, Grey to Pichou, 13/4/1914

(٢١) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن): F.O./407/180, Pichou to Gery, 24/4/1914.

(٢٢) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن). F.O./407/181, Grey to Pichou, 7/5/1914.

(٢٣) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن): F.O./407/181, Pichou to Grey, 29/5/1914.

(٢٤) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن): F.O./407/181, Grey to Pichou, 11/6/1914.

(٢٥) عمل ماكمايكل ضابطاً سياسيا واستخبارات في الحملة التي انتهت بسقوط دارفور واحتلال حكومة السودان لها .

(٢٦) لقد قتل السلطان علي دينار في مكان يقع حوالي ٢٠ ميلا شمالي زالنجي وعلى بعد ٧١ ميلا من حدود أفريقيا الاستوائية الفرنسية – راجع:

Sandes, The Royal Engineers in Egypt and the Sudan, chatham, 1937,p 336

الف تلك الفترة من التطورات خلالها على اسلوب التعامل مع حدود السودان الغربيـــة . وتحديداً فقد خضعت التطورات اللاحقة بشأن حدود دارفور إلـــى حـد كبـر لاسلوب وعقلية{ماكمايكل} . ولعل أبلغ دليل على ذلك ان حكومة السودان بـــادرت بإبلاغ وزارة الخارجية البريطانية بأنها تفضل سحب النزاع مع فرنسا من التحكيـم وعلـى أن يكـون البديل تكوين لجنة إنجليزية فرنسية مشتركة (لتعيين) الحـــدود . **كمـا اقـترحت حكومـة السودان ضم {دار تاما} إلى فرنسا على أن يتم بالمقابل ضم {دار مساليت} و {دار قمر} إلى السودان**[27]. ويلاحظ أن وزارة الخارجية البريطانية ودون الدخول في تفصيل أقـرت تأجيل الموضوع برمته بحجة أن تتم معالجته في إطار التسويات الاقليمية الشـــاملة التـي ستتم بعد نهاية الحرب [28] .

مع استمرار الحرب العالمية الأولى دخل موضوع تسوية الحدود الغربية للســودان مع أفريقيا الاستوائية الفرنسية مرحلة من السكوت . في تلك الأثناء اعد ماكمـــايكل الـذي أصبح مديرا لمديرية دارفور بالإنابة ، تقريراً مطولا عن دار مســـاليت ، وقـد ورد فيـه بالنسبة للحدود الغربية لدار مساليت :**{لقد كانت حدود دار مساليت حتى قبل سبع سـنوات تمتد تجاه الشرق من ايفين التي بالقرب من نوفورنتج وسميت في الخريطة موقورتي ثم تمتد إلى تيقيري وسميت في الخريطة تيقوري ثم إلى وولي وسميت في الخريطة ويلـي حتى تصل على حدود تاما بالقرب من آندا وكان الفرنسيون قد ضمـــوا كـل المنطقـة الواقعة بين هذا الخـط وبين وادي اسونقا و وادي كاجا – كوم – أسونقا فـــي وداي . وقد تم ذلك بالرغم من أن السكان مساليت وبصرف النظر عن إعلان مارس الإنجلـيزي الفرنسي ١٨٩٩م . ومنذ ذلك التاريخ استمروا في إدارته وجمع الضرائب . وقاموا فـي ١٩١٧م بإنشاء نقطة في تلك المنطقة في أدري . وعندما كنـــا نسـمع أن الفرنسـيين أقاموا نقاطاً في دار مساليت أو أخذوا جزية من دار مساليت فإن الإشارة كـــانت لتلـك المنطقة}** [29] **ويضيف التقرير وبالتالي فإن الحدود الغربية لـدار مســاليت إذا حذفنـا المنطقة التي ذكرناها ، تكون هي وادي كاجا ابتداء من ايفين وإلى الجنوب منها إلى أن تصل على ملتقى كاجا وأسونقا وتمتد من هناك في اتجاه الشـــمال علـى امتـداد وادي**

---

(٢٧) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن): F.O./407/182, Grost to Foreign Office 17/3/1916.

(٢٨) أرشيف وزارة لخارجية البريطانية (لندن): F.O./407/182, Foreign Office to Grey 3/4/1916.

(٢٩) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):
F.O./407/182, Enclosure (in) Grost to Foreign Office, 17/3/1916.

اسوفنا إلى أن تصل إلى حدود تاما . وفي إيجاز تحد دار مساليت مـــن ناحيـــة الغـــرب بوديان أسونقا وكاجا ، وتحـــد من الشرق بوادي باري . ولـــم يمـــارس ســـلطان دار مساليت أية سلطة إلى الغرب من أسونقا – كم – كاجا كما أنه لم يمارس سلطة شـــرقي باري. إن أيا من هذه الوديان يمكن أن تكون حدودا مثالية حيث إنها وديـــان عريضـــة وموضحة توضيحا جيدا بسهول رملية غير صالحة للزراعـــة . إن أيـــا مـــن الطرفيـــن يستطيع أن يحفر آباره فيها بدون مضايقات من الطرف الآخر} [٣٠].

وهكذا بدأ ماكمايكل في وضع بصماته الأولية على ما قد ستكون عليه الحدود بين دارفور ووداي الفرنسية في مرحـلة تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى .

***

(٣٠) نفس المرجع السابق.

الباب الثامن

معاهدة ١٩١٩م الإنجليزية الفرنسية والبدء في تخطيط الحدود

١ـ الاتفاق على اعتبار معاهدة ١٩١٩م ملحقا لإعلان مارس ١٨٩٩م

٢ـ تأكيد المعاهدة لحقوق السعي والحقوق المكتسبة للقبائل على جانبي خط الحدود.

٣ـ المعاهدة تؤكد تبعية آبار النطرون و طور البيداي وبئر البيدي للسودان

٤ـ الفرنسيون يحتلون جزءا من إقليم التعايشة ويرفعون العلم الفرنسي في أم دافوق.

٥ـ استاك يرى ضرورة إبرام ملحق جديد لمعاهدة ١٩١٩م .

٦ـ تكوين لجنة بريطانية فرنسية لتخطيط الحدود على الطبيعة .

بعد أن أصبح استاك حاكماً عاماً للسودان وقفز ماكمايكل ، الذي كان المسؤول السياسي وضابط الاستخبارات في حملة احتلال دارفور، إلى قمة إدارة مديرية دارفور اقنعت وزارة الخارجية البريطانية بفكرة سحب النزاع من التحكيم . والواقع أن الحرب العالمية الأولى هي التي لعبت الدور الأساسي في تجميد التحكيم بل وفي صرف النظر عنه تماماً من جانب الطرفين البريطاني والفرنسي . وقرأنا في الفصل السابق عن التقرير المطول الذي أعده ماكمايكل عن دار المساليت وإشارته إلى أن الفرنسيين كانوا قد ضموا جزءا من إقليمهم إلى أفريقيا الاستوائية الفرنسية ، بالرغم من أن سكانه مساليت وأن ذلك تم بصرف النظر عن إعلان مارس ١٨٩٩م . وذكر ماكمايكل أن الفرنسيين قاموا في ١٩١٧م بإنشاء نقطة في تلك المنطقة في **أدري** . ومع نهاية الحرب العالمية الأولى اتجه المنتصرون نحو مفاوضات مطولة لتسوية اقتسام ما تمخضت عن الحرب ، حيث عقدت

سلسلة من المؤتمرات وأبرمت العديد من المعاهدات والاتفاقيات والذي سبل فيه ماكمايكل حكومة السودان في إطار ما سمي بمؤتمر باريس للسلام ١٩١٩م

في إطار ذلك المؤتمر ابرمت السلطات البريطانية والفرنسية معاهدة الثامن من سبتمبر ١٩١٩م بشأن حيازاتهما في شمالي وأواسط افريقيا . واتفقت الدولتان على أن تكون تلك المعاهدة {ملحقا} Supplementary لإعلان مارس ١٨٩٩م ومعاهدة يونيو ١٨٩٨م . وبالتالي فقد اكتسبت معاهدة ١٩١٩م ومنذ البدء اهمية بالغة بالنسبة لحدود السودان الغربية مع جمهوريتي أفريقيا الوسطى وتشاد من ناحية وحدود السودان الشمالية الغربية مع ليبيا من ناحية أخرى [١].

بداية أكدت معاهدة الثامن من سبتمبر ١٩١٩م، فيما يتصل بحدود السودان مع كل من افريقيا الوسطى وتشاد ، على نقطة البداية التي نص عليها إعلان مارس ١٨٩٩م . ومن ثم اتفقت الدولتان على أن {يتابع خط الحدود ، من حيث المبدأ فاصل المياه بين خط تقسم المياه في حوضي النيل والكنغو حتى تقاطعه مع خط عرض ١١ درجة شمال } وطبقا للمعاهدة يجب {رسم الحدود من تلك النقطة بحيث تفصل من حيث المبدأ مناطق دار كوتي ودار سيلا ووداي ودار تاما من مناطق التعايشة والقبائل الأخرى الخاضعة إلى دار فور ودار مساليت ودار قمر } . وتعريرا لذلك المبدأ {يجب أن تجري الحدود إلى ملتقى وادي أزوم مع وادي كاجا . ومن ثم تتابع من هناك وادي كاجا حتى تقاطعه مع وادي أسونقا ومن ثم يجب أن تتابع الحدود من هناك وادي أسونقا إلى نقطة تقع شمال جبل كودير ، تقوم لجنة الحدود بتحديدها وتجري الحدود من تلك النقطة نحو الشمال بحيث تتابع الحدود بين تاما ومساليت ، ثم تتابع الحدود من هناك الحدود الشرقية لدار تاما حتى تصل إلى أقصى نقطة التقاء شمالية بين دار تاما ودار قمر . وتجري الحدود من هناك شمالاً حتى وادي هور . ويجب ترسيم الحدود في كل هذا الجزء من الخط على نحو يفصل من حيث المبدأ دار تاما والإقليم الذي يقطنه فرع من قبيلة الزغاوة كوبي الخاضعة بالفعل للسلطة الفرنسية ، من منطقة قبائل الزغاوة الأخرى} .

واشترطت المعاهدة وجوب توفر السقي للقبائل التي على جانبي الحدود . كما تركت للجنة الحدود المزمع قيامها تحديد مواقع المياه ، على أن تكون آبار (أوربا) عند التحديد

---

(١) انظر United Kingdom Treaty Series, No. 6 (1921) Command

على الجانب الفرنسي من الحدود . أما عن وصف خط الحدود بعد أن يصل إلى {وادي هور}فقد نصت المعاهدة على أن {تتابع الحدود ذلك الوادي ، من حيث المبدأ في اتجاه الشرق حتى تصل إلى الحد الشرقي لمنطقة النفوذ الفرنسي ، وبالتحديد خط طول ٢٤ شرقي غرينتش ، وبحيث تفصل من حيث المبدأ أراضي قبائل البديات والقرعان إلى الشمال من أراضي الزغاوة الذين إلى الجنوب} [٢].

وأكدت الفقرتان {٥-٦} من المعاهدة بأنه ، قد بات مفهوما أن وصف الحدود بانها تتابع {واد} فإن ذلك يعني عدم الإضرار بحقوق مسقى السكان على جانبي الوادي. كما أكدت الفقرتان أيضاً أنه عند ما يتم وصف الحدود بأنها تجري من نقطة إلى أخرى بحيث تفصل من حيث المبدأ منطقة قبيلة من منطقة قبيلة أخرى فإن ذلك يعني وجوب مراعاة الحقوق القائمة على جانبي الحدود بقدر الإمكان [٣]. واللافت حقا أن بريطانيا اعترفت ، بموجب المعاهدة ، وبغرض تمكين السلطات الفرنسية من ممارسة سيطرة فاعلة على قبائل البديات والقرعان ، بأنه ربما يكون من الضروري بالنسبة إلى فرنسا أن تمد نفوذها شرقا إلى ما بعد خط طول ٢٤ درجة شرق وإلى الشمال من {وادي هور} . بالرغم من أن المعاهدة اشترطت عدم امتداد السيطرة الفرنسية إلى ما وراء حدود المنطقة المأهولة بالقبيلتين المذكورتين . كما أنه لا يجوز للسيطرة الفرنسية التعدي على الحقوق القائمة الكاملة الخاصة بالحكومة البريطانية على بئر {النطرون} وبئر {طور البيداي} وبئر {البيدي} والتي تقع جميعها على الجانب السوداني من الحدود وخارج المناطق التي تسكنها قبيلتا البديات والقرعان . وبالرغم من أن التحديد النهائي لهذا الامتداد من الحدود قد تُرك للجنة الحدود ، إلا أن المعاهدة اشترطت {وجوب ألا تتجاوز الحدود في كل الأحوال خط طول ٢٤ درجة و ٣٠ دقيقة شرقي غرينتش} [٤] .

لقد ذكرنا سلفاً أن معاهدة ١٩١٩م نصت على أنها ملحق للإعلان المبرم في لندن في الحادي والعشرين من مارس ١٨٩٩م ، لمعاهدة الرابع عشر من يونيو ١٨٩٨م التي نظمت الحدود بين الخيارات الاستعمارية البريطانية والفرنسية ومناطق النفوذ التي تقع غربي وشرقي نهر النيجر. ونضيف هنا أن معاهدة ١٩١٩م قد نصت في بندها الأخير

---

(٢) نفس المصدر السابق.
(٣) نفس المصدر السابق.
(٤) نفس المصدر السابق

على - {أنه من المفهوم أنه لا يوجد في هذه المعاهدة ما يخل بتفسير إعلان الحادي والعشرين من مارس ١٨٩٩م ، والذي طبقا له أن كلمات المادة (٣) التي تقرأ ...... ومن ثم يجب أن تجري الحدود إلى الجنوب شرق حتى تلتقي مع خط طول ٢٤ درجة شرقي غرينتش قد تم قبولها بحيث تعني : يجب أن تجري في اتجاه جنوب شرق حتى تلتقي مع خط طول ٢٤ درجة شرقي غرينتش عند تقاطع تلك الدرجة من خط الطول مع خط عرض ١٩ درجة و ٣٠ دقيقة شمالاً} [٥] .

لا شك أن تعبير {سلاطين} الخبير بحدود السودان الغربية بـ {ماكمايكل} قد سهل الوصول إلى تسوية سريعة للصراع الطويل على تلك الحدود . لكن مرونة ماكمايكل جعلت السودان يفقد مساحات واسعة من الأراضي . فقد وافق ماكمايكل على سبيل المثال أن يحتفظ الفرنسيون ليس فقط بدار تاما ولكن أيضا بـ {حجار توكي} بالرغم من أنهم من الزغاوة . ذلك بالإضافة إلى احتفاظ الفرنسيين بالبدايات والقرعان . لقد اعتبر ماكمايكل أن تلك التسوية مقنعة وأنه {حصل على كل ما كانت يمكن التغلب عليه} [٦].
يضاف إلى ذلك أن المعاهدة افتقرت للتفصيل الجغرافي مما يعني أن الفقرتين{٤-٥} من المعاهدة قد ألقتا على عاتق لجنة الحدود ، المزمع قيامها بمهام ثقيلة . خاصة وأن الحدود إلى الجنوب من خط عرض١٢ درجة شمالاً لم يتم ترسيمها خرائطيا. كما أن قبول خط عرض باعتباره حدودا إلى الشمال من وداي هور {خط عرض ١٥ درجة و ٤٠ دقيقة} قد اعتبر إجراءً مؤقتا اقتضاه الافتقار للمعلومة الجغرافية ، مما يعني أن على لجنة الحدود المزمع قيامها أن تحدد على وجه الدقة حدود المناطق التي تغطيها قبائل البديات والقرعان.

لقد لخص {استاك} حاكم عام السودان في رسالة منه ، بتاريخ الرابع من ديسمبر ١٩١٩م ، إلى {اللنبي} Allenby المندوب السامي البريطاني في القاهرة الوضع بقوله : {أرى أننا بحاجة إلى اتفاق آخر ملحق بعد أن تستكمل لجنة الحدود مهمتها ، ويهدف الاتفاق الجديد إلى أمرين. الأول أن يعّرف على وجه الدقة كل الخط الحدودي وبصفة خاصة في المنطقة التي تقع إلى الجنوب من خط عرض ٩ درجة شمال ، والأمر الثاني

---

(٥) سنعرض لأهمية هذا النص في القسم الثاني من هذا الكتاب الخاص بحدود السودان مع ليبيا
(٦) انظر: Wingate Papers, No.46, MacMichael to Wingate, 29/5/1919

استبدال خط طول ٢٤ درجة الواقع إلى الشمال من وادي هور بحـــدود جديـــدة بمنـح بموجبها إلى الحكومة الفرنسية كل المنطقة التي يقطنها القرعان والبديات ، وذلك بـــدلا عن السماح لها بتمديد منطقة نفوذها كإجراء مؤقت كلما اقتضت الضرورة إلى مـــا وراء حدودها الشرقية الفعلية كما ورد في معاهدة ١٩١٩} (٧)

لم تقف ملاحظات إستاك ، حاكم عام السودان ، عند ذلك التخصيص ، بـــل ألحقه بمذكرة أخرى ، يبدو أنها من إعداد ماكمايكل ، أشارت بوضوح إلى أن الحـــدود الغربية على امتداد طولها تحتاج إلى مسح وتعيين . وقد ركزت المذكرة على وجـــه الخصـــوص على قطاعين من امتداد الحدود الغربية يحتاجان إلى مسح وتسوية وتخطيط بصفة عاجلـــة. الأول وهو الأهم ، هو القطاع الحدودي الذي يبدأ من أقصى نقطة شمالية بيـــن دار تاما ودار قمر خط طول ١٤ درجة و ٤٠ دقيقة بالتقريب إلى وادي هور وعلـــى امتـــداد ذلك الوادي إلى خط طول ٢٤ درجة . وقد برر حاكم عام السودان أهمية هذا القطاع بأنـــه غير معروف وأن من الصعوبة بمكان بسط السيطرة الإدارية على القاطنين في تلك المنطقـــة سواء بالنسبة لحكومة السودان أو للسلطات الفرنسية .

وتأسيسا على ذلك اقترحت حكومة السودان تكوين لجنة مشتركة خاصـــــة بصفـــة عاجلة لتقوم بـــ {بتعيين} و {تخطيط} ذلك القطاع . ويجب يكون تقريرها نـــافذا مباشـــرة بعد قبوله من قبل الحاكم العام والسلطات الفرنسية المحلية . وعلى أن ينشر ذلك التقريـــــر كملحق لمعاهدة ١٩١٩م . وكخيار آخر اقترحت حكومة السودان قبـــول تقريـــر اللجنـــة المذكورة بصفة مؤقتة إلى حين إكمال التعيين الوارد في معـــاهدة ١٩١٩م . أمـــا القطـــاع الثاني الذي بحاجة ماسة إلى {مسح وتسوية} لأنه لم يمسح إطلاقا من قبل ، فهو الحـــدود التي تتابع خط عرض١٢ درجة شمالاً. وحيث إن المنطقة المعنية غـــير معروفـــة تقريبـــا للسلطات المحلية لعدم ترسيمها خرائطياً من قبل ، فقد اقترحت حكومـــة الســـودان أيضـــا تكوين لجنة مسح مشتركة لمسح تلك المنطقة بصفة عاجلة إلى أن تتـــم التســـوية النهائيـــة {بتعيين} الحدود (٨) .

(٧) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

F.O./407/185, Governor-General to Allenby, 4/12/1919.

(٨) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) F.O./407/185, enclosure No. (2)

لقد ختم حاكم عام السودان مذكرته إلى المندوب السامي البريطاني في القاهرة بالتساؤل عما إذا كان من الممكن له أن يبدأ اتصالات لاسلكية مع المسؤول الإداري الفرنسي في مركز تشاد عن طريق أبشي ليعرض نقل تلك المقترحات إليه . كما تساءل أيضاً عما إذا كان مناسباً إبلاغ المسؤول الفرنسي أيضاً نية حكومة السودان بوضع قوات كافية بالإضافة إلى تعيين بريطاني يقيم في دار مساليت ودار قمر يكون مسئولاً عن ضبط وعن توجيه السلاطين المحليين في الأمور الإدارية [9] . في هذه الأثناء ، وقبل نقل مقترحات حاكم عام السودان إلى الخارجية البريطانية ، قامت قوات فرنسية باحتلال جزء من الاقليم الذي تقطنه قبيلة التعايشة ، كما قاموا برفع العلم الفرنسي في {أم دافوق} وكما جاء في رسالة **{اللنبي}** المندوب السامي البريطاني في القاهرة بتاريخ التاسع والعشرين من ديسمبر ١٩١٩م ، إلى **{كيرزون}** Curzon وزير الخارجية البريطانية ، ان الفرنسيين يفترضون ان {أم دافوق} تقع جنوب خط عرض ١٢ درجة شمال وغربي خط تقسيم المياه بين حوضي النيل وشاري . كما أنهم يجادلون بأنه لا يوجد خط لتقسيم المياه بين النيل والكنغو شمالي حدود مديرية بحر الغزال [10] . واعترف **{اللنبي}** بأنه من المستحيل بالنسبة لحكومة السودان أن تجزم في تلك المرحلة ، ما إذا كانت المنطقة التي قام الفرنسيون باحتلالها ستؤول الى فرنسا أم إلى السودان ما لم يتم تعيين الحدود بوضوح. وتأسيساً على ذلك اقترح **{اللنبي}** على وزارة الخارجية البريطانية {وجوب الا تقوم فرنسا باحتلال أي منطقة لم تكن تحت احتلالها عندما بدأت المفاوضات التي انتهت الى معاهدة ١٩١٩م وذلك حتى يتم التوصل إلى تسوية نهائية للحدود} [11] .

بالرغم من مرور شهرين لم ترد وزارة الخارجية البريطانية على رسالة **{اللنبي}** ولعل لذلك السبب جددت حكومة السودان ملاحقتها لموضوع الحدود الغربية مع السلطات البريطانية في لندن . فقد اقترح **{اللنبي}** المندوب السامي البريطاني في القاهرة . باعتبار من حكومة السودان على وزارة الخارجية البريطانية ، في الثامن والعشرين من فبراير ١٩٢٠م ، وجوب إبلاغ فرنسا برغبة حكومة السودان ، القيام باحتلال دار مساليت ودار قمر بصفة عاجلة خاصة ، وأن تينك الدارين لا تمثلان صعوبات مثل المشاكل الناشئة

---

(٩) نفس المصدر السابق .

(١٠) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (س). F.O.407/186. Allenby to Curzon. 22.2.1920

(١١) نفس المصدر السابق .

جوا (١٢). وقد وجد اقتراح حكومة السودان قبولا لدى السلطات البريطانية في لندن ، فقد نقلت إلى السلطات الفرنسية رغبة حكومة السودان باحتلال الإقليم الذي أصبح جزءا من السودان ، بموجب معاهدة الحدود بين دارفور ووداي ، أي دار مساليت ودار قمر (١٣).

يبدو أن السلطات الفرنسية وإن كانت قد وافقت على المقترح البريطاني ، بأن تقوم السلطات الفرنسية والبريطانية المحلية بتعيين الحدود ، إلا أنها أعربت عن رغبتها بوقف أي عمليات تفضي إلى احتلال إقليم جديد ، حتى يتم التصديق على معاهدة ١٩١٩م ، من قبل البرلمان الفرنسي (١٤) . لكن إلحاح المندوب السامي البريطاني في القاهرة بمتابعة الموضوع ، فرض على الخارجية البريطانية إبلاغ السلطات الفرنسية بتاريخ الثامن من مارس ١٩٢٠م ، أهمية قيام حكومة السودان بالمضي قدما باحتلال الإقليم الذي تم ضمه نهائيا للسودان (١٥). وفي محاولة لإقناع السلطات الفرنسية بذلك التوجه ، أعربت وزارة الخارجية البريطانية ، بأنها لن تثير بالمقابل أي اعتراض من جانبها ، إذا قامت فرنسا باحتلال الإقليم الواقع على الجانب الآخر من الحدود التي أرستها معاهدة ١٩١٩م إضافة إلى ذلك أشارت الخارجية البريطانية بأنها لا تمانع بأن يكون ذلك الإجراء مؤقتا حتى يتم تعيين الحدود على نحو دقيق بموجب معاهدة ١٩١٩ (١٦)

بالرغم من أن فرنسا وافقت منذ مارس ١٩٢٠م ، بأن يتم تعيين الحدود بواسطة السلطات المحلية ، إلا أن الشروع في ذلك لم يبدأ حتى مارس ١٩٢١م ، عندما صدق البرلمان الفرنسي على معاهدة ١٩١٩م . وعلى أثر علمه بالتصديق سارع **{كيرزون}** وزير الخارجية البريطانية ، بإرسال مذكرة إلى رصيفه الفرنسي ، بتاريخ الأول من ابريل ١٩٢١م ، شرح فيها رؤاه حول الإجراءات التي يجب اتباعها في القيام **{بالتعيين الفعلي للحدود}** (١٧). لقد نوه **{كيروزن}** في مذكرته إلى أن الحدود العربية طويلة جدا ، الأمر الذي يصعب على لجنة واحدة القيام بالمهمة كلها . وتأسيسا على ذلك فقد اقترح

---

(١٢) رشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن). F.O/407/186. Allenby to Curzon. 22/2/1920

(١٣) رشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن). F.O/407/186. Curzon to Cambon. 4/3/1920

(١٤) رشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) F.O/407/186. Curzon to Allenby. 6/3/1920

(١٥) ارشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن). F.O/407/186. Curzon to Cambon. 8/3/1920

(١٦) نفس المصدر السابق .

(١٧) رشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن). F.O/407/186. Curzon to Achare. 1/4/1921

تقسيم المنطقة المراد تعيينها إلى أربعة قطاعات ، وأن يوكل كل قطاع إلى لجنة خاصة به، والقطاعات الأربعة هي : –

١. الإقليم الذي يقع إلى الجنوب من خط عرض ١٢ درجة شمالا .

٢. الإقليم الذي يقع بين خط عرض ١٢ درجة و ٣٠ دقيقة شمالا بالتقريب إلى أقصى نقطة اتصال شمالية بين دار تاما ودار قمر .

٣. الإقليم الذي يقع إلى الشمال من خط عرض ١٤ درجة و ٤٠ دقيقة شمالا إلى تقاطع وادي هور مع خط طول ٢٤ درجة شرقي غرينتش .

٤. الإقليم الذي يقع شمال وادي هور .

ركز {**كيرزون**} في مذكرته للسلطات الفرنسية على أن القطاعين الأول والثاني يحتاجان لأسباب إدارية ، إلى تسوية فورية . ولذلك اقترح البدء في عمليتي {**التعيين والتخطيط**} Delimitation and Demarcation لها في شتاء عامي ١٩٢١ ١٩٢٢ وعلى أن يتم تأجيل (تعيين وتخطيط) القطاعين الثاني والرابع . وكسبا للزمن اقترح {**كيرزون**} على رصيفه الفرنسي ، منح السلطة للممثلين الفرنسيين في افريقيا الاستوائية الفرنسية ، للقيام بالترتيبات الضرورية للتعاون مع حكومة السودان في شأن أعمال المساحة وتسوية و (**تخطيط الحدود**) [١٨] .

بعد جدل حول عدد الموظفين الذي اقترحته المذكرة البريطانية تم الاتفاق على أن يوكل إلى لجنة مركزية مشتركة بالإضافة إلى لجنتين فرعيتين مهمة {**تعيين**} كل الحدود. وقد مثّل حكومة السودان في اللجنة المركزية المستر {**بيرسون**} Pearson مدير مصلحة المساحة ومثل حكومة فرنسا الكولونيل {**جروسارد**} Grossard. وتنفيذا لما تم الاتفاق عليه

---

(١٨) نفس المصدر السابق ، ونلاحظ أن الإجراء الذي اقترحه وزير الخارجية البريطانية على رصيفه الفرنسي ، كان قد عدله حاكم عام السودان في فبراير ١٩٢١م كما نلاحظ أن تلك المرة الأولى التي وردت فيها كلمة (تخطيط) انظر:

F.O. 407/188, Governor General of the Sudan to the High Commissioner, 24/2/1921

فقد اجتمعت اللجنة المركزية المشتركة في مدينة الفاشر فـي نوفمـبر ١٩٢١م ، وبـدأت اللجان الفرعية أعمالها في بداية فبراير ١٩٢٢م [١٩] .

بالرغم مما اقترن بمعاهدة ١٩١٩م من إشكاليات تتعلق بتفسيرها مقروءة مع إعـلان ١٨٩٩م ، ومن جوانب قصور وإبهام ساد وصف الحدود في بعـض قطاعاتـها إلا انـها حسمت بوضوح تبعية القبائل والديار والآبار والجبال سـواء كـان بالنسـبة للسـودان أو بالنسبة لأفريقيا الاستوائية الفرنسية ، كما اشترطت صراحة وجوب توافر المسـفى مـن الوديان للقبائل على جانبيها ، وكذلك وجوب مراعاة الحقوق المكتسبة على جانبي الحـدود بقدر الإمكان في حالة وصف الحدود بأنها تجري من نقطة الى أخرى بحيث تفصل مـن حيث المبدا منطقة قبيلة من منطقة قبيلة أخرى . يضاف إلى كل ذلك مسألة هامة وهـي أن المعاهدة نصت على تكوين لجنة لتقوم **{بتحديد}** الحدود تارة و **{مسح}** الحدود تارة ثانيـة **{وترسيمها خرائطياً}** تارة ثالثة . وكما نرى أن المقصود من كـل ذلـك هـو **{تخطيـط}** الحدود. ولعـل مما يؤكد ذلك على نحو حاسم أن كيرزون وزير الخارجية البريطانيـة ، قد أكد في رسالته، بتاريخ الثامن من مارس ١٩٢٠م ، إلى وزير الخارجيـة الفرنسـية ، والتي أشرنا لها سلفاً ، أكد أن القطـاعين الأول والثـالث {A and C} يحتاجـان إلـى تسوية بصفة عاجلة ، وانطلاقا من ذلك اقترح كيرزون البدء في **{تعيين وتخطيـط}** تلـك القطاعات في شتاء ١٩٢١-١٩٢٢م . والثابت أن السلطات الفرنسيه لـم ترفـض عبـارة **{تعيين وتخطيط}** الحدود ، بل وافقت على ذلك وبدأت اللجان أعمالها على الطبيعـة فـي بداية فبراير ١٩٢٢م على ذلك مما يؤكد أن نية الطرفين متجهة نحو تخطيط الحدود .

***

---

(١٩) انظر:

P.K. Boulnois (On the Western Frontier of the Sudan) Geographical Journal, Vol. 3 (1924) p.465

الباب التاسع

إشكاليات تفسير معاهدات الحدود على الطبيعة

١ـ هل وسّعت معاهدة ١٩١٩م إعلان مارس ١٨٩٩م أم وضحته أم عدلته ؟ .

٢ـ تمسك حكومة السودان بأراضي التعايشة .

٣ـ مشكلة تحديد موقع آبار الطينة ونتوء كلبس

٤ـ وفاة مدير مصلحة المساحة السودانية أثناء مسح الحدود في أم دافوق .

وصلنا في الباب الثامن إلى أن السلطات البريطانية والفرنسية سكلتا لجنة مركزيـــة لترجمة الحدود بين السودان وما كان يعرف بأفريقيا الاستوائية الفرنسية على الطبيعة وقــد اجتمعت تلك اللجنة بالفعل في مدينة الفاشر في العاشر من نوفمبر ١٩٢١م، وأن اللجنتيـــن الفرعيتين شرعتا في مهامها مع بداية فبراير ١٩٩٢م .

لقد أفرزت مهمة {تخطيط} الحدود ومنذ البدء بعض الصعوبــــات ، فقــد واجــهت اللجنة المركزية ، المكونة من {بيرسون} مدير مصلحة المساحة الســــودانية والكولونيــل {جروسارد} ممثل الحكومة الفرنسية ، مشكلتان تتعلقان بتفسير نصوص معــــاهدة ١٩١٩م على الطبيعة ، أي ترجمة الحدود على الأرض .

كانت المشكلة الاولى تتعلق بالفقرة الثانية من معــــاهدة ١٩١٩م الملحقــة بمعــاهدة الرابع عشر من يونيو ١٨٩٨م وإعلان الحادي والعشرين من مارس ١٨٩٩م . لقد لاحـــظ {بيرسون} حق في مذكرة أرسلها إلى حاكم عام السودان ، بتاريخ الخامس عشـــر مـــن أبريل ١٩٢٢م ، أن النص الإنجليزي لمعاهدة ١٩١٩م يشـــير إلـــى أن المـــادتين الثانيـــة

والثالثة من إعلان الحادي والعشرين من مارس ١٨٩٩م قد تم **{توسيعها}** Amplified بينما يشير النص الفرنسي لذات المعاهدة إلى أن المادتين المعنيتين قد تم **{تعديلهما}** Modified[١].

إن **أهمية** هذا الاختلاف بين النصين الإنجليزي والفرنسي ، تعود إلى أن **{جروسارد}** ممثل فرنسا في اللجنة المركزية قد جادل بأن المادة الثانية من إعلان مارس ١٨٩٩م قد تم تعديلها وبالتالي فإن ذلك يعني أن الفقرة الأخيرة من تلك المادة لم تعد ملزمة . ولكيما تتضح الفكرة نعيد للأذهان أن الفقرة المعنية هي التي تقرأ **{ولا ينبغي ترسيم الخط بأي حال إلى الغرب بحيث يتجاوز خط طول ٢١ درجة شرقي غرينتش أو ترسيمه إلى الشرق بحيث يتجاوز خط طول ٢٣ درجة شرقي غرينتش}**. وبالتالي فإن فحوى التفسير الفرنسي هو أن خطي طول ٢١ درجه و ٢٣ درجة لم يعودا يعاملان باعتبارهما يمثلان النطاق الذي يجب أن يجري خط الحدود ، الواقع في القطاع الذي يقع بين خطي عرض ١١ درجة شمالاً و ١٥ درجة شمالاً، في إطارهما ، ويجب لا يتعداهما . ومن ناحية أخرى جادل **{بيرسون}** ممثل حكومة السودان في اللجنة المركزية، بأن حدود النطاق المنصوص عليه ، أي التي ما بين خط طول ٢١ و ٢٣ درجة ، ملزمة من حيث المبدأ للطرفين وأن إعلان مارس ١٨٩٩م سواء كان قد تم توسيعه أو تم تعديله يظل ساري المفعول طالما أنه لم يتم تعديله صراحة أو حتى بالاستدلال الضروري بما هو ليس معاهدة جديدة بل مجرد ملحق . وذهب بيرسون إلى أن الجملة الأخيرة من المادة(٢) في إعلان مارس ١٨٩٩م لم يتم إلغاؤها سواء كان ذلك صراحة أو حتى **بمقتضى الاستدلال اللازم**[٢] .

أما المشكلة الثانية التي واجهت اللجنة المركزية ، وهي بصدد ترجمة معاهدة ١٩١٩م على الطبيعة ، فهي وثيقة الصله بالمشكلة الأولى . فقد نصت الفقره رقم (٣) من معاهدة ١٩١٩م الملحقة بإعلان مارس ١٨٩٩م ، على أن **{يبدأ** خط الحدود من النقطة التي تلتقي عندها الحدود بين الكنغو البلجيكي وأفريقيا الإستوائية الفرنسية مع خط تقسيم المياه الذي بين حوضي النيل وحوض نهر الكنغو ، وسوف يتابع الخط من حيث المبدأ

---

(١) دار الوثائق القومية (مخابرات) :

R.S.C.A Intelligence 1/1-9 Pearson to the Governor General, 15/2/1922

(٢) نفس المصدر السابق .

فاصل المياه المذكور حتى نصل إلى تقاطعه مع خط عرض ١١ درجة شمالا، ومن تلك النقطة يتم ترسيم الخط بحيث يفصل من حيث المبدأ أراضي التعايشة والقبائل الاخرى الخاضعة إلى دارفور عن الأراضي التابعه لدار مساليت ودار قمر} .

ويتبدى من هذا النص أن الطرفين المتعاقدين، في ١٨٩٩م وكذلك في ١٩١٩م قد ارتكبا خطأين ينمان عن جهل بالحقائق الطبيعية باتفاقهما عليه . ففي المقام الأول لقد استند اتفقهما على فرضية أن خط تقسيم المياه بين حوضي النيل والكنغو يمتد شمالا حتى يصل إلى خط عرض١١درجة شمالاً، غير أن استكشافات لاحقة أثبتت ان الخط المذكور لا يذهب إلى أبعد من خط عرض ٩ درجة و ٤٥ دقيقة شمالا. أما الخطأ الثاني فهو أن الأطراف المتعاقدة ، افترضت أيضاً أن التعايشة يقطنون إلى الشمال من خط عرض ١١ درجة شمال بينما أغلبية القبيلة تعيش في الواقع إلى الجنوب من النقطة المذكوره . وهكذا فإن النتيجة المترتبة عن تلك الافتراضات هي عدم وجود قاعدة محددة يمكن ان تهتدي بها اللجنة عند قيامها بتسوية الحدود بين خطي عرض ١٠ درجة و ١١ درجة شمال [٣] .

في سياق البحث عن معالجة للإشكال الذي واجه اللجنة المركزية ، جادل الجانب الفرنسي بوجوب أن تتابع الحدود، ابتداءً من نهاية خط تقسيم المياه بين نهري النيل والكونغو وحتى خط عرض ١١ درجة شمالاً، خط تقسيم المياه بين **نهري النيل وشاري**، ومن ثم تكون القاعدة التي يستهدى بها بعد ذلك الحد ، هي الحدود القبلية.

إن **المغزى** العملي للمجادلة الفرنسية هو أن جزءاً كبيراً من دارفور ، وهو القطاع الذي يقع مباشرة إلى الشمال من خط عرض١٠ درجات شمالاً سيذهب إلى الفرنسيين. ذلك أن كل الوديان التي في تلك المنطقة تجري نحو الجنوب الغربي بحيث تصب في **نهر شاري** وليس في حوض النيل كما هو موضح في الخرائط القديمة . أما بيرسون ممثل السودان في اللجنة فقد ركز في رده على أن القصد البديهي للأطراف المتعاقده هو أن تتبنى اللجنة بمجرد انتهاء خط تقسيم المياه بين نهري النيل والكونغو القاعدة القبليه . وأشار بيرسون إلى حقيقة هامة وهي أن أراضي قبيلة التعايشة المحدده في معاهده ١٩١٩م ، باعتبارها خاضعة إلى دارفور ، تمتد من حيث الواقع إلى الجنوب من خط عرض ١١ درجة إلى مسافة مقدرة . عزز بيرسون نقده للطرح الفرنسي بعدم وجود اي

---

(٣) نفس المصدر السابق .

ـكر لخط تقسيم المياه بين نهري النيل وشاري سواء في إعلان ١٨٩٩م أو معاهدة ١٩١٩م [٤] .

بعد التشاور مع مستشاريه نصح {استاك}Stack حاكم عام السودان بيرسون عبر اللاسلكي كما ورد في مذكرته إلى المندوب السامي البريطاني في القاهرة ، بتاريخ الثاني من مارس ١٩٢٢م ، بأن الرأي القانوني يؤيد رأيه بأن النطاق المذكور في المادة (٢) من إعلان ١٨٩٩م ، أي أن خطي ٢١ و ٢٣ درجة شرقي غرينتش ، ما زال مفعولهما ساريا بين خطي العرض ١١ و ١٥ درجة شمالا، وأن وجهة النظر القانونية ترفض أيضا الزعم الفرنسي بشأن خط تقسيم مياه نهر شاري . وعليه يجب على بيرسون ألا يقبل امتداد النفوذ الفرنسي إلى الشرق من خط طول ٢٣ درجة . ولكن إذا رأى أنه لا يوجد ضرر في ترك الفرنسيين يمتدون على أسس قبلية ، وأن ذلك مناسب للسلطات السودانية المحلية ، فإن عليه رفع الأمر في شيء من التحديد ، ونوه {استاك} إلى {بيرسون} بالتروي حتى يصل إليه {كوليشستر}، جيولوجي الحكومة الذي غادر الخرطوم في الخامس والعشرين من فبراير للانضمام إلى جانبه تحسبا لاحتمال أن يتخلى {بيرسون} عن مناطق غنية بالمعادن تقع إلى الشرق من خط طول ٢٣ درجة شرقي غرينتش [٥]

ويلاحظ أن حاكم عام السودان التمس في رسالته التي وجهها إلى المندوب السامي البريطاني في القاهرة ، الحصول على قرار بشأن ما إذا كانت رؤيته بأن الحدود الواردة في الجملة الأخيرة من المادة الثانية من اعلان ١٨٩٩م ما زالت سارية المفعول وأن ما ذهب إليه في هذا الشأن صحيح . كما تساءل الحاكم العام فيما إذا كان ممكنا له أن يسمح للفرنسيين بعرض إلى الشرق من خط طول ٢٣ درجة إذ ظهر أن تلك الفرصة معقولة دون انتهاك خطير للحقوق القبلية . وتساءل أيضاً عما إذا كانت حكومة صاحب الجلالة سوف تعترض إذا ما قام بذلك بالرغم من القيود المبينة في المادة الثانية من اعلان ١٨٩٩م [٦] .

---

(٤) نفس المصدر السابق .

(٥) ارشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F.O.371/7748, Governor of the Sudan to High Commissioner for Egypt and the Sudan 12/3/1922

(٦) نفس المصدر السابق .

لقد رفع المندوب السامي البريطاني في القاهرة ، وجهات نظر السلطات السودانية والفرنسية المتباينة حول تفسير معاهدة ١٩١٩م على الأرض بتاريخ العشرين من مارس ١٩٢٢م ، إلى السلطات البريطانية في لندن [٧]. وكما يبدو من رد وزارة الخارجية البريطانية ، بتاريخ السادس من أبريل ١٩٢٢م إلى (اللنبي) المفوض السامي في القاهرة عدم رغبتها في إثارة خلاف أو جدل مع الحكومة الفرنسية . فقد وجهت حكومة السودان بعدم الاعتراض على تمديد الحدود إلى الشرق من خط طول ٢٣ درجة شرقي غرينتش إذا كان ذلك متفقاً مع الأوضاع المحلية . {**إن واجب المفوضين بشأن الحدود هو تقفي الخط المعرف في المعاهدة كلما كان ذلك ممكنا أما إذا ثبت أن من المستحيل تقفي هذا الخط طبقا للتعريف الوارد في المعاهدة ودون أن يقع الخط إلى الغرب من خط طول ٢١ درجة أو إلى الشرق من خط طول ٢٣ درجة ، وذلك في القطاع الواقع بين خطي عرض ١١ درجة و ١٥ درجة شمالا فإنه ينبغي اعتبار إعلان ١٨٩٩م ، قد تم تعديله إلى ذلك المدى ، بينما إذا وقع الخط الذي تم تقفيه في داخل نطاق القيود المذكورة أعلاه ، فإن الإعلان قد تم توسيعه فقط بموجب معاهدة ١٩١٩** } [٨] .

لم تكن تلك هي الصعوبة الوحيدة التي واجهت لجنة الحدود ، فقد برزت مشكلة بشأن {**آبار الطينة**} التي وضعت بموجب معاهدة ١٩١٩م في جانب السودان من الحدود ، بيد أن الفرنسيين ، تأسيسا على حقيقة أنهم قد سبق أن غزوا منطقة الآبار في ١٩١٢م واستمروا في إدارتها ، ادعوا تبعية الابار لهم . وتمسك جانب حكومة السودان بتبعية الآبار للسودان تأسيساً على حجتين . الأولى أن {**آبار الطينة**} كانت تخضع لرعايا سودانيين في السنتين السابقتين لإبرام معاهدة ١٩١٩م ، والثانية أن تلك الآبار تشكل مصدر المياه الثابت لقبلية {**زغاوة كوبي**} التابعة للسودان [٩]. ولم تقف معارفات معاهدة ١٩١٩م عند ذلك. فقد تبين أنها وضعت مجموعه تتكون من ٣٨ قرية، تقع بالقرب من

---

(٧) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

F.O/371/7748, High Commissioner to Curzon, 20/3/1922

(٨) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن).

F.O./371/7748, Foreign Office to Allenby, 6/4/1922

(٩) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

F.O./371/8977, Extracts from Sudan Annual Report , 1922

خط عرض ٩ درجة و ٤٥ دقيقة ، وهي مأهولة بعناصر من قبيلة الداجو ومدارة من قبل الفرنسيين ، في داخل جانب السودان من الحدود . وجدت ذات الامر بالنسبة على قرى في {دار سينيار} وقرى أخرى بالقرب من {كودي} فقد تم وضعها بموجب معاهدة ١٩١٩م إلى جانب السودان من الحدود بالرغم من أنها كانت تحت الادارة الفرنسية ، ومن جانب اخر فإن المنطقة المعروفة بـ {نتوء كُلبس} قد تّم وضعها بموجب معاهدة ١٩١٩م، في الجانب الفرنسي من الحدود ، بالرغم من ان بعض قراها تبين أنها تحت إدارة حكومة السودان (١١) .

على أثر إكمال لجان الحدود الفرعية المرحلة الأولى لمسح الحدود على الطبيعة في يوليو ١٩٢٢م ،عقد المندوبان الرئيسان ، **بيرسون وجروسارد** ، سلسلة اجتماعات في الأسبوع الأخير من أغسطس ١٩٢٢م ، دون الوصول لاتفاق ، وقد حاول {بيرسون} وفي ذهنه تعليمات الخارجية البريطانية ، فتح الطريق المسدود في رسالته إلى {جروسارد} بتاريخ الثامن من سبتمبر ١٩٢٢م (١١). فقد أكد على أهمية استمرار التفاوض بين الطرفين دون حاجة إلى اللجوء إلى تحكيم ، ونوه في ذلك السياق بأن حكومة السودان تتمسك بأراضي التعايشة بسبب رابطة هذه القبيلة الطويلة مع حكومة السودان ، وانطلاقا من رؤيته بأن ذلك النوع من الحدود لا يمكن تسويته إلا بإجراء تبادل في الأراضي ، فقد اقترح بيرسون بأن تاخذ السلطات الفرنسية المجموعة الكبيرة من قرى الداجو ، وكذلك القرى التي تقع داخل جانب السودان ، بموجب اتفاقية خط معاهده ١٩١٩م ، وهي الواقعة في {دار سنيار} وإلى الشمال من جبل كودي . وبالمقابل يأخذ السودان {نتوء كُلبس} وإقليم التعايشة (١٢). لكن {جروسارد} المندوب الفرنسي، لم يكن بأي حال مفاوضا مرنا، فقد أكد في رده بتاريخ الثاني عشر من سبتمبر ١٩٢٢م بأن صلاحياته تقتصر على تطبيق نص المعاهدة على الطبيعة بعد فحصها وليس إقحام نفسه في مناقشة تسوية ، وكما قال في رده إن مقترحات {بيرسون} تخرج عن نطاق صلاحياته (١٣) .

---

(١٠) ارشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) F.O/37/8976 Extracts from S.I.R. November 1922

(١١) دار الوثائق القومية (مخابرات): R.S.C.A.Intellence, 1/1-9, Pearson to Grossard, 8/9/1922

(١٢) نفس المصدر السابق.

(١٣) دار الوثائق القومية R.S.C.A.Intelence 1/1-9. Grossard to Pearson, 12/9/

بالرغم مما انطوى عليه الرد الفرنسي من تشدد واضح ، استمر بيرسون في بذل جهوده مع الجانب الفرنسي حتى آخر أيام حياته ، فقد عرض في آخر رسالة منه بتاريخ الثلاثين من نوفمبر ١٩٢٢م ، أي قبل شهر واحد من وفاته في أم دافوق في ديسمبر ١٩٢٢م [14] ، إمكانية تقديم تنازل آخر بهدف التوصل لاتفاق مع السلطات الفرنسية بعد أن ذلك من استعداده بتعديل {ترسيم} خط الحدود مسافة ٤٠ كيلو متر نحو الشرق مما يعني بالضرورة تعديل تمسكه الأساسي الخاص بإقليم التعايشة، أمـــا بالنسبة لـــ ما عــــرف {نتوء كليس} فقد تمسك بيرسون برؤيته السابقة بعدم تقديم أي تنازل ، واقترح إحالة تلـــك المسألة إلى الحكومتين للتقرير بشأنها [15]. على أن تسجل ــــأن وفــــاة {بيرســـون} مدير مصلحة المساحة وممثل السودان في اللجنة المشتركة {التخطيط} الحدود في أم دافوق ، في الثاني والعشرين من ديسمبر ١٩٢٢م ، قد حال دون تحقيق اتفــــاق مســـبق للالتقـــاء مـــع {جروسارد} في يناير ١٩٢٣م بهدف إعداد البرتوكول النـــهائي لتوصياتـــها بشـــأن حدود السودان مع أفريقيا الاستوائية الفرنسية [16] .

خلف {بويسى} Boyce الذي كان رئيس الجانب حكومة السودان في اللجنة الفرعية المسئولة عن تخطيط الجزء الجنوبي من الحدود ، الراحل مدير المساحة السودانية المستر {بيرسون} في اللجنة المركزية . وقام {بويسى} بدوره محاولات لكسر الجمود الذي كـــان سائدا بين الطرفين ولكن دون جدوى . وبالمقابل اكتفى الطرفان فـــي اللجنـــة المركزيـــة المشتركة بإبرام بروتوكول قدم وصفا للحدود بين السودان وأفريقيا الاستوائية الفرنسية في القطاع الممتد ما بين خط عرض ١٩ درجة و ٣٠ دقيقة شمالا و {نزيلي} N'zili الواقعـــة على بعد أميال قليلة جنوبي خط عرض ١١ درجة شمالا، وقد تم التوقيع على ذلـــك فـــي

---

(١٤) دار الوثائق القومية، R.S.C. A Intel 126/[illegible] Pearson to Grossard 30/11/1922

(١٥) نفس المصدر السابق .

(١٦) دار الوثائق القومية (مخابرات) R.S.C. A Intelligence 7/9 Pearson to [illegible] 13/01/1923

لقد تم تعيين (بيرسون) مدير مصلحة المساحة السودانية في ١٩٠٥م وعمل رئيس لجنة على مسح قطاع ثلاثة في جنوب السودان عام ١٩١٠م وعين خلال الحرب العالمية في وظيفة مختلفة منها منصب الحاكم العسكري في يافا والقدس ، وبعد نهاية الحرب عاد لوظيفة مدير مصلحـــة المساحة السودانية ، وعين في أكتوبر ١٩٢١م ممثل البريطاني في اللجنة المشتركة لتخطيط الحـــدود بين السودان ووداي ، وكانت تلك المهمة تتويجا لـــ ١٨ سنة من الخدمة في السودان ، وقد توفي في (أم دافوق) وهو في المراحل النهائية لتخطيط الحدود الغربية .

موقع يسمى {بولاية عبد الله} وذلك في العاشر من مارس ١٩٢٣م [١٧] لكن الطرفين فشلا في الوصول إلى اتفاق بشأن الخلاف المتعلق بمنطقة {آبار الطينة} وقد سجل كل جانب موقفه في هذا الخصوص . وافترض الطرفان عدم وجود صعوبة بشأن الحدود عند نهايتها الجنوبية اي من خط عرض ٥ درجة وخط عرض ٩ درجة و ٤٥ دقيقة شمالا تقريبا ، وبرر افتراضهما على أساس أن الحدود محكومة في ذلك القطاع بقاعدة خط تقسيم المياه بين حوضي النيل والكونغو ، أما بالنسبة للمسألة الأكثر اثارة للجدل ، وهي اقليم التعايشة فقد اتفق الطرفان ليتم تسويتها على مستوى الدولتين ، بريطانيا وفرنسا في أوروبا [١٨] .

لقد لخص {استاك} حاكم عام السودان المحصلة النهائية لما تم إنجازه على الطبيعة، في رسالة إلى المندوب السامي البريطاني في القاهرة ، بتاريخ الثامن والعشرين من ابريل ١٩٢٣م بقوله : **{بالرغم من أن كل منطقة الحدود قد تم مسحها وترسيمها خرائطيا ، وبالرغم من كل ماقدمناه من تنازلات من جانبنا يمكن أن تكون قد تجاوزت نصوص معاهدة ١٩١٩م إلا أن موقف المفاوض الفرنسي كان غير معقول ، بحيث أدى لاستحالة الوصول لاتفاق بالنسبة لقطاعات معينة من الحدود . لقد كان الكولونيل بيرسون آملا في اجتماعه الأخير مع لكولونيل جروسارد في تحقيق تسوية حتى الساعة الأخيرة ، لكن وفاته حالت دون تلك الإمكانية ويبدو لي بكل أسف قد تبقى للحكومتين البريطانية والفرنسية تسوية نقاط الخلاف في لندن أو باريس انطلاقا من المادة الكثيرة التي ستكون متوفرة أمامها}** [١٩] .

***

---

(١٧) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F.O./407/199, Eztract from Sudan Annual Report, 28/4/1923

(١٨) نفس المصدر السابق .

(١٩) ارشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن): F.O /407/196,Stack to Allenby, 28/4/1923

الباب العاشر

مفاوضات لندن وإبرام بروتوكول يناير ١٩٢٤ الإنجليزي الفرنسي بشأن تخطيط الحدود الغربية

١ــ فشل خطة وزارة الخارجية البريطانية بالمراوغة في مؤتمر لندن .

٢ــ السودان يكسب حدودا معقولة للتعايشة ويخسر نقاطا أخرى لصالح الفرنسيين .

٣ــ الصحافة المصرية تشن هجوما على بروتوكول ١٩٢٤م .

٤ــ مفتش زالنجي يوافق شفويا على تعديل في الحدود ويضع بركة تزبلى على الجانب الفرنسي من الحدود .

٥ــ أم خشيبة تثير إشكالا بين التعايشة والكارا .

٦ــ بروتوكول ١٩٢٤م يقرر حجية النص على الخريطة في حالة عدم التطابق .

لقد تمكنت لجنة الحدود المشتركة – كما قرأت سلفا من العام مسح كل منطقة الحدود وترسيمها خرائطيا مع تحديد المناطق والمسائل التي لم يتم الاتفاق بشأنها وعلى أثر المكاتبات التي دارت بين حاكم عام السودان والمندوب السامي البريطاني في القاهرة في ذلك الخصوص ، اتفقت الحكومتان البريطانية والفرنسية على عقد اجتماع في لندن في نوفمبر ١٩٢٣م لمناقشة المسائل التي لم تتم تسويتها [1] . وكما كان متوقعا فقد مثل

---

(١) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

F.O. [illegible] Foreign Office to the French Ministry of Foreign Affairs, 12/5/1923

حكومه السودان {**ماكمايكل**} بالإضافة إلى {**بويسى**} ممثل حكومة السودان في لجنة الحدود المشتركة .

لقد اتفق ماكمايكل مع الجانب الفرنسي على {**ترسيم**} الحدود في منطقه التعايشة إلى الشرق بمسافة تمتد إلى ٤٠ كيلو متر من الخط الذي دافعت عنه حكومه السودان ابتداء . وبالرغم من ان ذلك الطرح قد حافظ على الجزء الأكبر من اراضي التعايشه ، إلا أنه قد تنازل عن مناطق كانت تتبع تاريخياً لهم . واقر الجانبان اتفاقا مؤقتا بشأن {**آبار الطينة**} استجاب في مجمله لوجهة النظر الفرنسية .وبالرغم من تلك المرونة من الجانب البريطاني ، فقد طالب الجانب الفرنسي ، بقرى الداجو كشرط مسبق لقبول الاتفاق المؤقت الخاص بـ {**آبار الطينة**} قبولاً نهائيا . بالمقابل تمسك ماكمايكل بضرورة حصول السودان على {**نتوء كلبس**} إلا أن الجانب الفرنسي رفض ذلك بحجة أن صلاحياته لا تسمح له بقبول مثل ذلك التبادل . عند ذلك الحد تأجل الاجتماع ، واستدعت الحكومة الفرنسية ممثلها {**جروستارد**} إلى باريس للمزيد من المشاورات [٢]

عندما عقد الاجتماع مره ثانية في الرابع عشر من ديسمبر ١٩٢٣م في لندن أكد الجانب الفرنسي على موقفه السابق بإمكانية قبول تسوية بشأن **الطينة** في الشمال **والتعايشة** في الجنوب شريطة ضم قرى الداجو إليه . وبخلاف ذلك اعترف الجانب الفرنسي عن عدم استعداده للموافقة على أي تسوية اخرى على الحدود . الجانب البريطاني ، انطلاقا من تعليمات صادرة من وزارة الخارجية بمحاولة المراوغة وتبني خط متشدد في المفاوضات ، اقترح أنه من الأفضل الوقوف عند ذلك الحد وإعداد بروتوكول لكل الحدود ابتداءً من خط عرض ٥ درجة شمالاً إلى خط عرض ١٩ درجة و ٣٠ دقيقة شمال . مؤدى ذلك أن ينطوي البروتوكول على عدم اتفاق بالنسبة للقطاع الواقع ما بين خطي عرض ١٠ درجه و ١١ درجة في المنطقة الجنوبية من الحدود وكذلك على اتفاق بالنسبة لمنطقه الطينة في الشمال [٣].

---

(٢) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

F.O 407/196, Note from Mr. Michael to the Governor - General, Enclosure in No 226, dated 6/12/1923

(٣) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

F.O 407/197, Foreign Office Memorandum, By Mr. Murray, 6/12/1923

لقد قدرت وزارة الخارجية البريطانية ، طبقاً لخطتها ، أن صياغة البروتوكول كملاً سوف تستغرق عدة أيام يقوم خلالها المفاوض البريطاني المستر {بويسي} بمحاولة التأكد من مدى إمكانية أن يقدم الجانب الفرنسي تنازلات بالنسبة للمناطق المتنازع عليها. فإذا تمسك الجانب الفرنسي بموقفه السابق ، يكون على المفاوض البريطاني ، طبقاً للخطة أن يعبر عن أسفه بأن يترك الجانبان شوائب حدودية في حدود كان يمكن أن تكون مقنعة بالنسبة للدولتين . والأمر الثاني أن يقوم الجانب البريطاني في ذات الوقت بإعلان استعداد حكومة صاحبة الجلالة بالتنازل عن مطلبها الخاص بـ {نتوء كُلبس} والموافقة على التسوية التي تريدها الحكومة الفرنسية بالنسبة لمنطقة التعايشة وقرى الداجو والطينة ، شريطة أن تأخذ التسوية الشكل الذي تم الاتفاق عليه خلال المفاوضات التي سبقت زيارة جروستارد إلى باريس [4].

يبدو أن خطة المراوغة كما أطلقت عليها وزارة الخارجية تلك التسمية لم تحظ بالنجاح . ولعل نظرة متأنية لبروتوكول الحدود المبرم بين الحكومتين البريطانية والفرنسية في العاشر من يناير ١٩٢٤م ، بشأن الحدود بين السودان وافريقيا الاستوائية الفرنسية ، توضح جلاء أن الحدود قد تمت تسويتها لصالح المطالب الفرنسية . صحيح أن السودان كسب حدوداً معقولة للتعايشة ولكنه خسر نقاطاً عدة لصالح الجانب الفرنسي . وكما كان متوقعاً فقد شنت الصحافة المصرية هجوماً قوياً ضد بروتوكول يناير ١٩٢٤م . واتهمت الحكومة البريطانية بالتصرف في أراض سودانية دون استشارة مصر [5].

بالرغم من أهمية بروتوكول العاشر من يناير ١٩٢٤م القصوى باعتباره الوثيقة التي أرست تخطيط الحدود بين السودان ، وأفريقيا الوسطى من جانب والسودان وتشاد من جانب اخر ، على الطبيعة ، أي وضع علامات حدود على الأرض ، إلا أن ذلك لم يكن نهاية المطاف في التطور الدبلوماسي والقانوني لحدود السودان الغربية . فبعد وقت ليس بالطويل من تصديق الدولتين على البروتوكول أخذت المشكلات الحدودية تطل برأسها بسبب عدم الدقة في بعض بنوده ، وكذلك بسبب عدم وضع علامات على الحد ذاته. فقد اكتفت اللجنة بمسح الحدود ورسمها خرائطيا مع وضع اكوام من الحجارة، كما

---

(4) نفس المصدر السابق .

(5) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

F.O 70720, No 130 Acting Governor-General of the Sudan to High Commissioner 22/6/1925

حدث بالنسبة لوصف الحدود في القطاع الجنوبي وجزء من القطاع الأوسط فقد اقتنعت اللجنة بوصف الحدود على أساس متابعتها لخط تقسيم المياه بين حوض نهر النيل وحوض نهر الكونغو .

وأما بالنسبة لعدم الدقة الواردة في بعض بنود البروتوكول فنشير الـى أن القسم الثاني منه قد نص ، من بين أمور أخرى ، في الفقرات {E.I G} على ان : {خط الحدود يجري في خط مستقيم في اتجاه شمالي غربي حتى يصل إلى مكان السقي الرئيسي الواقع على الجانب الشرقي لمنخفض أم دافوق . ويجري الخط من هناك في اتجاه الشمال الغربي إلى الطريق الذي يمر من أم دافوق إلى بحيرة تيزي عبر رهد دهن أو دهين ورهد سهبايا ورهد سومو ورهد كو جوفا اوكودوفا ورهد بورينج أوبوريت إلى نقطة تقع على مسافة كيلومتر واحد إلى الشرق من الطرف الشرقي لبحيرة تيزى . وتجري الحدود من تلك النقطة في خط مستقيم إلى نقطة إرشاد على جبل كيلي . ومن ثم تجري الحدود في خط مستقيم إلى بركة نزيلي . ويكون للقبائل او الأفراد التابعين للسودان الحق في السقي من الرهود الواقعة على امتداد الطريق السابق ذكره وحتى بحيرة تيزي} كما نشير أيضا إلى أن الفقرة {٨}من القسم الثالث من البروتوكول تنص على : {تجري الحدود لدى مغادرتها بركة نزيلي في خط مستقيم في اتجاه شمال شرق إلى جبل صغير يقع على بعد ٦ كيلومترات إلى الشرق لعلامة إرشاد تم مسحها بالتثليث على جبل لاجا} .

إن القراءة المتأنية للنصوص المذكوره أعلاه يكشف بوضوح ما انطوت عليه من عدم دقة . فالرهود العديده المذكوره لم تشمل {بركة نزيلي} حيث إنها لا تقع في الطريق بين {ام دافوق} و {تيزي} المشار إليها في الفقره {I٠} . ولم توضح الفقره {G} الوضع بالنسبة لحقوق القبائل على جانبي الحدود في السقي وصيد السمك ، مع ملاحظة أنه قد تم النص صراحة في الفقرة {H} من القسم الثاني على حق القبائل والأفراد التابعين للسودان في الرهود الواقعة على امتداد الطريق وحتى بحيره تيزي . لقد جرت محاولة لتسويه الأمر في اجتماع عقد في السابع والعشرين من يناير ١٩٢٧م بين الكولونيل {جريج} Grigg مفتش مركز زالنجي والكابتن {ماسي} قائد منطقه دار سيلا التابعة إلى وداي . لقد وافق الكولونيل{جريج} شفوياً بأن الحدود تجري في خط مستقيم من{جبل كيلي} إلى جبل يقع على بعد ٦ كيلومترات شرقي {جبل لاجا} الذي تمت تسميته خطأ {بجبل سلطان}

في النسخة الفرنسية من خريطة البروتوكول . وقد ترتب عن ذلك الخطأ ان اصبحت كل بركة نزيلي في الجانب الفرنسي من الحدود . ونتيجة لذلك تم لاحقاً منع الرعايا السودانيين من صيد السمك في البركة المذكورة . وبالرغم من أن ذلك الخطأ لم يشكل صعوبات بالغة للرعايا السودانيين ، حيث كان متاحا لهم صيد السمك في أعالي وادي {ما قولا} ، إلا أنه ظل مصدراً لمشاجرات سنوية بين القبائل على جانبي الحدود . ولا شك ان موافقة الكولونيل {جريج} وإن كانت شفوية إلا أنها كشفت عن عدم المامه الكامل بنصوص بروتوكول ١٩٢٤م ، ذلك أن البروتوكول ينص في {نصوصه العامة} على أنه إذا ظهر أن الخريطة غير متطابقة على وجه الدقة مع كلمات البروتوكول فإنه ينبغي إعمال كلمات البروتوكول وليس الخريطة [٦] .

وفي سبيل تسوية مشكلة منع الرعايا السودانيين من الصيد في بركة {نزيلي} وسعيا للوصول لحدود مقنعة للطرفين ، عقد مفتش مركز زالنجي اجتماعاً لاحقاً مع الجانب الفرنسي في ١٩٣١م تمخض عن عدة اتفاقيات وتسويات على المستوى المحلي . لقد نصت الفقرة {G}من القسم الثاني من البروتوكول على أن تجري الحدود من جبل {كيلي} في خط مستقيم إلى بركة {كيلي} . وقد عولجت مسألة حقوق الصيد بالاتفاق على أن تجري الحدود في خط مستقيم من علامة الإرشاد التي تم مسحها بحساب المثلثات على جبل {وهي شجرة وحيدة} إلى {شجرة كول} على الشاطئ الشمالي للبركة ، أي أن الحدود تقسم بالتقريب البركة إلى نصفين . ونصت الفقرة {H} من القسم الثاني على حق القبائل والأفراد التابعين للسودان في السقي من الرهود الواقعة على امتداد الطريق وحتى بحيرة تيزي . وقد اتفق على تعديل هذا النص بحيث يكون حق السقي مكفولا لرعايا البلدين على جانبي الحدود وكذلك حق صيد الأسماك على أن يكون محكوما بخط الحدود الذي قسم البركة إلى نصفين بالتقريب . وقد تم ذلك الاتفاق والتسويات بحضور المكوك هارون خاطر وادم بوجوك واثنين من موظفي المراكز المعنيه والذين تم لهم شرح ما تم الاتفاق عليه على الطبيعة . كما تم أيضاً تنبيه الموظفين لمنع إقامة قرى في نطاق دائرة نصف قطرها خمسة كيلومترات من الحدود [٧].

---

(٦) الداخلية ، الحدود بين السودان وتشاد:

District Commissioner of Zalingei to Governor of Darfur Province, No. ZD/SCR/93 B 1,31/1/1931

(٧) الداخلية ، الحدود بين السودان وتشاد:

Governor of Darfur Province to Civil Secretary, No.SCR/39-11,9/2/1931

لقد أثار الغموض الذي انطوت عليه بعض فقرات بروتوكول ١٩٢٤م صعوبات أخرى ما بين عامي ١٩٣٧ – ١٩٣٩م . فكما جاء في مذكرة أعدها المستر {نايتينجيل} Nightingale مفتش مركز البقارة ، بتاريخ السابع والعشرين من مارس ١٩٣٧م ، إن وصف الحدود طبقا للفقرتين{D-E} من القسم الثاني من البروتوكول يجري عبر مكان السقي الرئيسي على الجانب الشرقي من منخفض أم دافوق ، وتذهب من تلك النقطة في اتجاه شمالي غربي لمسافة كيلومتر واحد إلى الشرق والتوازي للطريق الذي يمر من **أم دافوق إلى بحيرة تيزي عبر رهد دهن** . هذه الحدود التي تتطابق مع الحدود المرسومة في الخريطة لم تكن هي ذاتها التي وضحها وشرحها القادة الفرنسيون المنتقلون للسكان في تلك المنطقة . ولعل ذلك يعود إلى أن الحدود وصفت بأنها تجري عبر مكان السقي الرئيسي على الجانب الشرقي من منخفض أم دافوق دون تحديد واضح عما إذا كان المقصود بالجانب الشرقي طرفه أم وسطه ، الأمر الذي تسبب في خلق العديد من المشاكل للقبائل التي تعتمد على السقي من ذلك المنخفض . عندما قامت السلطات الفرنسية من منعها من الرعي بالقرب من منخفض أم دافوق ، بحجة أن المنطقة المحيطة بالمنخفض قد تم حجرها كمنطقة صيد مقفولة. وبالتالي فقد تم تحديدها، من قبل السلطات الفرنسية ، بوضع علامات على الأرض ، كان بعضها على بعد كيلومتر واحد جنوب غرب **{أم خشينة}** انطلاقا من الادعاء بأن **{أم خشينة} تقع على الحدود المشتركة.** وقد ساهم كل ذلك في تأزيم الأوضاع الحدودية في تلك المنطقة [٨] .

وكما حدث في عام ١٩٣١م في {نزيلي} فقد عقد اجتماع في السابع من فبراير ١٩٣٩م بين مفتش مركز جنوب دارفور وناظر قبيلة التعايشة من جانب وقائد مركز باراو وسلطات قبيلة الكارا من جانب آخر . لقد قام الجانبان بزيارة ميدانية لتحديد موقع **{أم خشينة}** . وقد تبين للجانبين أنها تقع على خط مستقيم إلى الشمال من **{مكان السقي الرئيسي}** في أم دافوق وعلى مسافة حوالي تسعة كيلومترات منها. وبالتالي فقد تأكد أنها تقع داخل الأراضي السودانية وعلى بعد ثمانية أو تسعة كيلومترات من الحدود المبينة في الخريطة والبروتوكول . ويلاحظ أن أم خشينة التي تم تحديدها على الطبيعة لم تكن مبينة في خريطة السودان مقياس (١) لـ {٢٥٠,٠٠٠} طبعة ١٩٣٢م وكذلك في خريطة افريقيا

(٨) شحلية ، الحدود بين السودان وتشاد:

Note on the Dar'ng Boundary by F H Nightingale District Commissione Baggara dated 27/3/193

الإستوائية الفرنسية المحلية مقـــاس (١) لـ {٥٠٠,٠٠}. وبالرغم من اعتراف الجانب الفرنسي بأن {أم خشينة} بالإضافة الى جزء من حدود حظيرة الصيد تقع داخل السودان ، إلا انه لم يوافق على ما ثبت على الطبيعة بحجه أنه لا يملك الصلاحية للإقرار بمثل ذلك الوضع في اتفاق موثق [٩].

في تلك الأثناء كانت بريطانيا وفرنسا بل وكل العالم قد انشغل بـــالحرب العالمية الثانية . ودخل موضوع حدود السودان الغربية مع أفريقيا الإستوائية الفرنسية مرحلة مـــن مراحل السكون الطويل . إذ لم يبرز الموضوع مرة أخرى إلى السطح طــوال العقديــن التاليين ، أي من ١٩٣٩م وحتى خروج المستعمر من افريقيا ، ممـــا **يعنـــي أن الدولتيـــن المعنيتين ، بريطانيا وفرنسا ، سلمتا بأن الحدود مكرسة على الطبيعة طبقـــا للترسـيم الخرائطي والمسح الطوبغرافي على الأرض الذي تَم وصفه في بروتوكول العاشـــر مـــن يناير ١٩٢٤م .**

***

(٩) الداخلية ، الحدود بين السودان وتشاد:

Report on Meeting of District Commissioner, Southern Darfur with Chad de la Sub-division de Berao, held at Um Dafog, 7/2/1939

الباب الحادي عشر

أثر الاستقلال على الحدود الموروثة من الاستعمار في القانون الدولى

١ـ الحالات التي تنشأ عنها الخلافة الدولية .

٢ـ عدم تأثير الخلافة الدولية على الحدود المقررة بمعاهدة .

٣ـ قاعدة بقدر ما تحوز الدولة عند استقلالها يجوز لها أن تحوز .

٤ـ السودان من الدول السباقة في قبول الحدود الموروثة .

٥ـ ماذا يعني مبدأ التحررية الوحدوية بالنسبة للحدود ؟ .

٦ـ تشاد وافريقيا الوسطى ورثتا حدودا إدارية بينهما .

٧ـ اعتراف تشاد وأفريقيا الوسطى ضمنا وصراحة ببروتوكول ١٩٢٤م .

باندلاع الحرب العالمية الثانية في أواخر العقد الثالث من القرن العشرين وتأسيس منظمة الأمم المتحدة بمقتضى ميثاقها في ١٩٤٥م ، انشغل العالم بالآثار القانونية والسياسية للحرب من ناحية وللميثاق من ناحية أخرى . وبالتالي لم تشكل الحدود بين السودان وأفريقيا الاستوائية الفرنسية شيئا مذكورا بالنسبة لبريطانيا وفرنسا على حد سواء. فهذه الحدود بصفة خاصة مقارنة بمجمل الحدود في القارة الأفريقية تعتبر من الحدود القليلة التي حظيت بالتعيين وبقدر من {**التخطيط**} على عهد الاستعمار في أفريقيا . فقد تم تعيينها منذ إعلان مارس ١٨٩٩م مرورا بمعاهدة ١٩١٩ التي جعلها الطرفان المتعاقدان ، بريطانيا وفرنسا ، ملحقا لإعلان مارس ١٨٩٩م . كما تم ترسيمها خرائطيا وتخطيطها على الأرض . بموجب بروتوكول العاشر من يناير ١٩٢٤ الإنجليزي

الفرنسي ، ولكن مع إعلان استقلال السودان في الأول من يناير ١٩٥٦م دخلت حدود السودان المشتركة مع أفريقيا الإستوائية الفرنسية مرحلة جديدة من مراحل تاريخ تطورها القانوني . فبعد أن كانت الحدود تفصل بين مستعمرات ، أصبحت ومنذ يناير ١٩٥٦م ، حدودا فاصلة بين دولة مستقلة من ناحية وأقاليم ما زالت ترزح تحت نير الاستعمار الفرنسي من ناحية أخرى .

وهكذا أصبح السودان باعتباره الدولة التي بادرت بتحقيق استقلالها مفارقة عشرات الدول الأفريقية الأخرى أمام خيارين بالغي الحساسية بالنسبة للأوضاع القانونية لحدوده الدولية المشتركة مع ثماني دول . **الخيار الأول** أن يلتزم بمبدأ التوارث الدولي او الاستخلاف الدولي State Succession [١]. وينشأ الاستخلاف الدولي من عدد من الظروف التي تعكس الطرق التي يتم بها الحصول او الاستيلاء على السيادة الدولية . مثال ذلك اذا تحرر الكيان الإقليمي القائم من الاستعمار ، أو اذا تحرر جزء من ذلك الكيان الاقليمي او إذا تفتت دولة قائمة سلفا ، او إذا انفصلت دولة عن أخرى أو ضمت دولة الى اخرى وهكذا [٢]. لقد برزت كل هذه الأوضاع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . ومع بروز اكثر من مائة دولة جديدة ، كان لأفريقيا فيها نصيب وافر . صحيح انه وتأسيسا على مبدأ الخلافة الدولية تبدأ الدولة المكونة حديثا ، والتي لا يمكن أن يقال بأنها تتضمن استمراراً سياسيا بالنسبة لأية دولة سابقة ، تبدأ حياتها وهي مبرأة من أية التزامات تعاهدية . إلا انه يوجد بالنسبة لهذا المبدأ العام استثناءُ هام هو المعاهدات الخاصة بالالتزامات{**العينية**} Real او التي نسمى أحيانا {**بالموضعية**}local . ونقصد بذلك المعاهدات التي تنظم الحدود الإقليمية وكذلك الالتزامات المنشئة لنظم إقليمية مثل النظم النهرية . والخلاصة هي ان خلافة الدول لا تؤثر في حد ذاتها على {**الحدود المقررة بمعاهدة ، أو الالتزامات والحقوق المقررة بمعاهدة والمتعلقة بنظام حدود**} [٣].

أما الخيار الثاني فهو تبني مبدأ {التحررية الوحدوية} وهو المعروف في إطار النزاعات الإقليمية والحدودية بمبدأ Irredentist . ومؤدى هذا الخيار هو عدم القبول بالامر

---

(١) انظر: D P Oconnell, The Law of State Succession London, 1956

(٢) انظر: McNair Law of Treaties, 1961,p.601

(٣) المادة (١١) من اتفاقية فيينا ١٩٧٨م في شأن خلافة الدول على المعاهدات .

الواقع Status Quo عند إعلان الاستقلال أو في تاريخ معين آخر . وينطوي هذا الخيار على المطالبة بتعديل الحدود الموروثة لإعادة إثبات أرض واستردادها إلى داخل حظيرة الدولة التي تطالب بالتعديل .

لقد اختار السودان الخيار الأول وهو الالتزام بمبدأ الخلافة الدولية . ويتعبير آخر قرر الدولة الجديدة الاعتراف رسميا بالحدود التي رسمها الاستعمار ، بصرف النظر عما إذا كانت هي الحدود الأمثل على امتداد حدوده مع تماسي دول أفريقية والبالغ طولها حوالي {٤٨٧٠} ميلاً . وبذلك القرار الحكيم تخلى السودان عن أي مطالب أو دعاوى مستقبلية بحجة أن الاستعمار اقتطع منه أرضا او بحجيه قاعدة عنصرية أو لغوية أو دينية أو إثنية . وباختصار اكتفى السودان ، الدولة المستقلة الحديثة ، بقاعدة {بقدر ما تحوز يجوزله بالتالي أن يحوز} وهي القاعدة المعروفة في القانون Uti Possedetus [4] . وبذا يكون السودان من أوائل الدول الافريقية التي أرست قاعدة القبول {بالوضع الراهن} Stuts Quo في تاريخ إعلان استقلاله [5].

من جانب آخر انبعثت عن مستعمرة إفريقيا الاستوائية الفرنسية دولتان مستقلتان جديدتان في سنة ١٩٦٠م، هما تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وما كان لتينك الدولتين غير التسليم الكامل بالحدود الموروثة من الاستعمار الفرنسي والقبول بالتالي بقاعدة الـ Uti Possedetus . وتعود هذه القاعدة في أصلها إلى تبني دول أمريكا اللاتينية للحدود [illegible]

---

(٤) انظر:

Bogss S W. International Boundaries A study of Boundary Functions and Problems, New Yourk, pp 79 80

وكذلك :

Hill N, Claims to Territory in International Law and Relations , Oxford, 1945, pp 154-46

وكان أول من أخذ بهذا المبدأ ، انطلاقا من قاعدة الملاءمة والجدوى ، كأساس لحدودها هي الدول الجديدة في أمريكا اللاتينية إذ قبلت بالتقسيمات الإدارية التي وضعتها الدولة الأم التي كانت قائمة في تاريخ اندلاع حركة الاستقلال . وكان التاريخ الحرج في حالة الدول الأمريكية الجنوبية هو بصفة عامة ١٨١٠م وفي حالة أمريكا الوسطى ١٨٢١م .

(٥) كان السودان في مقدمة الدول التي ساهمت في استصدار منظمة الوحدة الافريقية قرارها المشهور بشأن الحدود في القاهرة عام ١٩٦٤م والذي أعلن فيه رؤساء الدول والحكومات الافريقية تصريحهم وتعهدهم باحترام الحدود القائمة عند تحقيق دولهم لاستقلالها الوطني .

الإداريه للمحافظات الإسبانيه التي انبعث منها الدول الجديدة. وتلك الحالة تنطبق تماما على جمهوريتي تشاد وأفريقيا الوسطى اللتين انبعثتا عن مستعمرة فرنسية واحدة . فالحدود بين تشاد وأفريقيا الوسطى على سبيل المثال ترجع في جذورها لحدود بين مديريتين تابعتين إلى مستعمرة فرنسية واحدة هي أفريقيا الإستوائيه الفرنسية. لقد استقلت الدولتان في إطار الحدود التي رسمتها لهما سلفا الدوله الأم وهي فرنسا . وبالتالي فإن قبول جمهوريتي تشاد وأفريقيا الوسطى لحدودهما المشتركه يعني بالضروره قبولهم للحدود التي أبرمتها فرنسا مع بريطانيا بشأن حدودهما المشتركة مع السودان وغيره . وقد تأكد كل ذلك في أن الدولتين سكتتا عند إعلان استقلالهما في ١٩٦٠م ، عن إثارة أي نزاع حول البروتوكول والمعاهدات التي تحكم حدودهما مع السودان . وكما نرى لاحقا فقد أعلنت الدولتان المذكورتان قبولهما بالحدود الموروثة صراحة وضمنا ، وبالتحديد عرفنا بروتوكول العاشر من يناير ١٩٢٤باعتباره الوثيقة التي تحكم الحدود بينهما والسودان . ولعل أبلغ دليل على ذلك أن عملية تخطيط الحدود بين السودان وتشاد قد تمت على أساس بروتوكول العاشر من يناير ١٩٢٤م والذي على أساسه وبمقتضاه تمت عملية إعادة تخطيط الحدود بين السودان وتشاد بوضع علاماتها على الطبيعة باتفاق الدولتين . كما أن جمهورية أفريقيا الوسطى قد أقرت قبولها بذات البروتوكول كما سنقرأ ذلك لاحقا.

***

الباب الثاني عشر

الأوضاع على الحدود المشتركة بعد الاستقلال بين السودان وتشاد : ١٩٦٠ – يونيو ١٩٨٩م ومدى أثرها على المركز القانوني للحدود

١ــ اول نزاع حدودي بين البلدين بشأن منطقتي أنياتا وأنديبوكا ١٩٦١م .

٢ــ هدوء الأوضاع الحدودية على عهد حكم ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م – أكتوبر ١٩٦٤م .

٣ــ تدهور الأوضاع الحدودية على عهد حكم ثورة أكتوبر بسبب سياستها الخارجية.

٤ــ بروز الحدود كمسألة أمنية على عهد الديمقراطية الثالثة في السودان وعهد تمبال باي في تشاد .

٥ــ الرئيس نميري يطرح نفسه صانعاً للسلام ويجمع هبري وفيلكس في الخرطوم ١٩٧٨م.

٦ــ السودان يلعب دوراً نشطا لتحقيق الوحدة الوطنية في تشاد على شتى المستويات .

٧ــ حكومة الديمقراطية الثالثة تعجز عن التصدي للتدخلات الأجنبية عبر الحدود الغربية للسودان .

٨ــ الدولتان تحترمان الحدود الموروثة من الاستعمار .

بالرغم من أن كل الدول الأفريقية تقريباً قد سلمت بقبول الحدود الدولية التي رسمتها الدول الاستعمارية بينها على الورق وخططت بعضها على الطبيعة ، الا أن ذلك لا ينفي أن الحدود الموروثة من الاستعمار قد قسمت مجموعات عرقيه أو إثنيه على

خاصة الحدود في أغلب أنحاء القارة الأفريقية. وتأسيساً على ذلك فقد نشأت بالضرورة حساسيات جديدة مختلفة لذات المجموعة العرقية أو الإثنية . ولم تكن الحدود بين السودان وتشاد استثناء من ذلك . فقبيلة الزغاوة ، على سبيل المثال ، مقسمة على جانبي الحدود بين السودان وتشاد [١] وقد ترتب عن ذلك آثار سالبة ذات أبعاد أمنية معقدة بالنسبة للدولتين على حد سواء ، منذ السنوات الأولى لتحقق الاستقلال وحتى الزمن المعاصر [٢].

برز أول نزاع على الحدود بين السودان وتشاد ، بعد الاستقلال ، مع بداية عام ١٩٦١م ، بشأن الشريط الحدودي في منطقة {أنياتا} بين قبيلة الداجو التابعة لمركز قوز بيضة التشادي من ناحية وقبيلة المساليت التابعة لمركز الجنينة السوداني من ناحية أخرى كان النزاع متعلقاً بتفسير القسم الرابع من بروتوكول العاشر من سبتمبر ١٩٢٤م. فطبقاً لوصف البروتوكول للحدود في هذا القسم : {تجرى الحدود من الموقع السابق ، أي من قمة جبل الباص ، في اتجاه الشمال الغربي في خط مستقيم إلى القمة الشرقية لجبل تارى والموضح في الخريطة بارتفاع ٣٥٣ . ومن ثم تجري في اتجاه الشمال الغربي في خط مستقيم إلى نقطة تقع على بعد خمسة كيلومترات بالضبط نحو الشمال من تثليث نقطة الإشعار التي على جبل أرارا أو أنياتي . ومن هذه النقطة تجري الحدود مستقيمة إلى نقطة الإشعار المذكورة . ومن هناك تجري الحدود في خط مستقيم في اتجاه الجنوب الغربي إلى نقطة تقع في منتصف الطريق بين قرية باردي التابعة للمساليت وقرية أم دقل التابعة للداجو . ومن تلك النقطة تجري الحدود في اتجاه الجنوب الغربي في خط مستقيم إلى نقطة تقع بالضبط على بعد كيلومترين ونصف شمال تثليث نقطة الإشعار التي على جبل هونجار أو (هانجار) . وتستمر الحدود على امتداد ذات الخط المستقيم حتى تقاطع وادي كاجا على بعد كيلومترين إلى الشمال من قرية أندارا ، التي تقع في الإقليم الفرنسي } [٣] .

---

(١) توجد عدة قبائل أخرى مشتركة بين السودان وتشاد مثل البديات والزيادية والسلامات والفلاتة والبرقو والداجو .

(٢) لقد عانت تشاد من هذه الآثار منذ السنوات الأولى لاستقلالها وحتى نهاية القرن العشرين ومن جانب آخر بدأ السودان يعاني من هذه الآثار الأمنية السالبة وبخاصة في منذ ٢٠٠٣م

(٣) انظر :

Minutes of the Meeting to Consider the Border Dispute between Goz Beida of Chad and Geneina District of the Sudan, Feb 27.1961

لقد سارع الطرفان لمعالجة ذلك النزاع على مستوى الاداريين المحليين في الجنينة وقور بيضة ؛ وفي ذلك السياق اتضح أن خريطة السودان المطبقة رقم ٥٣ {sheet-53-0} المؤرخة ١٩٢٤م ومصححة في أكتوبر ١٩٣٠م ، لا توضح معلومات محددة حتى تاريخ النزاع {١٩٦١} بالنسبة للطرق والحدل والوديان . من جانب اخر كانت الخريطة الفرنسية {مونجورورو رقم ND 43-7} والمؤرخة ١٩٥٩م ، توضح معلومات حتى تاريخ النزاع بالنسبة لتلك المنطقة من الحدود . وتأسيسا على ذلك تمسك المندوب الفرنسي بأن منطقة {أنياتا} المتنازع عليها هي أرض تشادية . ورفض المندوب السوداني قبول الادعاء التشادي وبالتالي فشلا في الوصول لقرار بشأن تثبيت الحدود . وهكذا أقر الاجتماع تأجيل الموضوع وإحالته لسلطات البلدين العليا لترتيب فريق من المساحين يقوم بوضع الحدود على الطبيعة في تلك المنطقة

وحاول ذات الاجتماع بحث نزاع اخر بالقرب من ذات المنطقة كان متعلقا بموقع قرية اندبيوكا على بعد عشرة كيلومترات إلى الجنوب شرق من ارارا ، وكان النزاع منصباً حول تحديد ما إذا كانت في الأرض السودانية أو التشادية . لقد انتهى الاجتماع بالاتفاق على احترام الوضع الراهن حتى يتم تثبيت الحدود بعد إجراء مسح المنطقة . ويلاحظ أن تشاد قبلت ذلك على أساس أن يتم تثبيت موضع الحدود في غضون ثلاثة أشهر [4].

وحرصا من الدولتين على الحفاظ على علاقات طيبة بادرت وزارة الخارجية السودانيه برفع مذكره بتاريخ الرابع من أكتوبر ١٩٦١م ، إلى سفارة تشاد في الخرطوم لمعالجة الموضوع على المستوى الدبلوماسي . لقد أكدت المذكرة على استعداد السودان لتسوية أي خلافات بين البلدين بطريقة ودية ، وأعربت عن استعدادها لإرسال مساح سوداني ليشارك في إعادة تخطيط الحدود مع مساح من تشاد . ويلاحظ في هذا السياق أمران . الأول أن مذكرة الخارجيه السودانية استعملت كلمة {إعادة تخطيط} Re-demarcation . والأمر الثاني أن المذكرة تحدثت عن طرف في فريق يتكون من مساحين . وما تبته صياغة مذكرة الخارجية السودانية يهدف للتأكيد ضمنيا بأن الحدود قد سبق ان

---

(4) نفس المصدر السابق

تم تخطيطها في ١٩٢٤م وان الذي كان مطلوبا في ذلك الوقت هو إعادة التخطيط في منطقة محدودة [٥].

لقد قبلت الحكومة التشادية الاقتراح السوداني ، وتم على اثر ذلك إرسال مساحين اثنين واحد من كل دولة ، حيث قاما ببحث الأمر على الطبيعة على ضوء بروتوكول ١٩٢٤م ، وقاما برفع تقريريهما بذلك الخصوص لحكومتيهما . {وشهد منتصف فبراير ١٩٦٢م ، اجتماعا للجنة الحدود المشتركة في مدينة الجنينة السودانية ، اعتمدت اللجنة فيه تقرير المساحين والوصف الحدودي الذي ورد فيه}. ويلاحظ أن تقرير المسح كشف عن أن أغلب أشجار الفاكهة الخاصة بالمساليت هي في واقع الأمر على الجانب التشادي من الحدود . أما بالنسبة للنزاع على موضع قرية {أنديبوكا} فقد نجح المساحان في إعادة تخطيط الخط الفاصل بين قرية {باردي} التابعة إلى المساليت وقرية {أم دقسل} التي تتبع إلى الداجو . وقد قرر الاجتماع بناء سبعة أعمدة من الخرسانه لتوضيح الحدود ثلاثة منها في منطقة {أنياتا} ، وأربعة في الحد الفاصل بين قرية {شكوني} التابعة للمساليت و {انديبوكا} التابعة إلى الداجو على أن تحمل حرف الـ {S} من الناحيه المواجهه للسودان وحرف الـ {T} من الناحية المواجهة لتشاد . من جانب اخر قضى الاجتماع بالسماح للمزارعين السودانيين الذين لهم {جنائن} فاكهه أو خضروات داخل منطقة {أنياتا} التشادية بالاستمرار في زراعة تلك الجنائن بشرط عدم التوسع فيها والالتزام بدفع الضرائب المقررة إلى حكومة تشاد. كما تم الاتفاق بأن تُسمح لورثة أصحاب تلك الجنائن بالاستمرار بنفس الشروط المذكورة . وبالمقابل يسمح للمزارعين التشاديين الذين لديهم مزارع داخل منطقة {انديبوكا} السودانية بالاستمرار في الزراعه بنفس الشروط التي تطبق على المزارعين السودانيين [٦].

مما سبق يلاحظ أن الحكومتين تعاملتا مع ذلك الخلاف باعتباره أمرا محليا معزولاً نشأ أساساً بسبب عدم وضوح تخطيط الحدود أو لاندثار معالم التخطيط. ولذلك

---

(٥) الداخلية ، ملفات الحدود بين السودان وتشاد :

Boundary Agreement between the Boundary Strips of Antata and Andeboka, 18/2/1962

(٦) الداخلية ، ملفات الحدود بين السودان وتشاد :

Boundary Agreement between the Sudan and Chad concerning the Boundary Strips of Antata and Andeboka, 18/2/1962

اقتصر الموضوع على إجراء عملية مسح محدودة وتحديد إعادة تخطيط الحدود في المنطقتين المذكورتين . من جانب آخر فإن ما توصلت إليه لجنة الحدود يتفق في مجمله على مراعاة الحقوق المكتسبة للقبائل على جانبي الحدود التي نصت عليها معاهدة ١٩١٩م ، وكذلك بروتوكول ١٩٢٤م ، كما قرأنا سلفاً . وأخيراً فإن ما تم على مستوى فريق المساحين المشترك وما انتهت إليه لجنة الحدود المشتركة في اجتماع مدينة الجنينة في ١٩٦٢م ينهض دليلاً على أن أياً من الجانبين لم ينازع إطلاقاً في مسألة أن الحدود محكومة ببروتوكول العاشر من يناير ١٩٢٤م الإنجليزي الفرنسي.

لهذا يمكن القول إن الأربع سنوات الأولى من استقلال تشاد ، والتي تطابقت مع عهد حكومة انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م العسكرية التي انتهت في أكتوبر ١٩٦٤م اتسمت في مجملها بمعالجات هادئة واحترام للوضع القانوني للحدود من قبل الدولتين. لكن الأوضاع الحدودية للسودان سرعان ما تغيرت تماماً على عهد حكومة ثورة أكتوبر ١٩٦٤م في السودان . وبصفة خاصة الأوضاع على حدود السودان مع كل من إثيوبيا وتشاد [٧] فقد تبنت تلك الحكومة ما أسمته بدعم الحركات التحررية دون مراعاة لمصالح السودان الحيوية . وفيما يتصل بالجارة تشاد فقد غضت الحكومة الطرف إن لم يكن قد ساعدت في تهيئة الظروف للجبهات التشادية المختلفة للشروع في التوحد عام ١٩٦٥م[٨]. وعلى أثر ذلك قامت الحركات المناوئة لنظام الحكم القائم في تشاد بأعمال تخريبية في داخل تشاد انطلاقاً من الأراضي السودانية المتاخمة للحدود المشتركة مع تشاد. ولا شك أن تقسيم الحدود لمجموعات ذات جذور عرقية مشتركة على جانبي الخط الحدودي، مثل الزغاوة وغيرها، قد ساهم مساهمة فاعلة في تسهيل تلك الاختراقات عبر الحدود

---

(٧) راجع :
مؤلف : حدود السودان الشرقية مع إثيوبيا وإريتريا ، الطبعة الأولى ، الدوحة ، ٢٠٠٠م الصفحات من ١٣٦-١٤٠.

(٨) انظر :
تم تأسيس الجبهة الوطنية لتحرير تشاد (الفرولينا) في مدينة نيالا في غرب السودان في ٢٢ يونيو ١٩٦٦م وذلك بتوحيد ما كان يسمى بـ جبهة تحرير تشاد مع الاتحاد الوطني التشادي وقد لعب [illegible] ومناصروه من الفرعين دوراً رئيساً في تكوين تلك الجبهة . راجع :
V Thompson and Adloff, Conflict in Chad, California, 1981,p.51 and p 85

المشتركة . وقد انعكس كل ذلك سلبا على علاقات السودان الخارجية مما أدى إلى تدهور كبير في علاقاته مع تشاد .

إن ما حدث بين السودان وتشاد من تدهور مريع في علاقاتهما ، في منتصف ستينات القرن الماضي ، يؤكد أن عددا من النزاعات الحدودية قد نشأ عن خصومات سياسية بين الحكومات ، وان تلك الخصومة قد تعود في اصولها لأسباب لا علاقة لها بالوضع القانوني للحدود بين الدولتين المعنيتين . وذلك عندما تبدأ العلاقات عبر الحدود في التدهور . وتشرع الحكومات في النظر إلى تعصب بطرد عدائية ، تبدأ النزاعات بما في ذلك النزاعات بشأن الوضع القانوني للحدود في المرور من حين إلى آخر [٩].

ولعل من حسن حظ السودان أن حكومة أكتوبر لم تعمر طويلا . فقد جرت انتخابات عامة أتت بحكومة منتخبة . وكان من أولى اهتمامات تلك الحكومة ترميم واصلاح اوضاع علاقات السودان مع الدول المجاورة . وقد تمخض ذلك الاهتمام بالنسبة لحدود السودان الغربية ، عن انعقاد أول لجنة وزارية مشتركة مع تشاد في يونيو ١٩٦٥م في فورتلامي عاصمة تشاد . وفيما يختص بالحدود فقد أوصت تلك اللجنة بأن تتخذ الحكومتان التدابير اللازمة لضمان صون النظام والأمن ، كما تم الاتفاق على تكوين لجنة خاصة بالحدود المشتركة [١٠]. وقد عقدت تلك اللجنة الخاصة بالحدود أول اجتماع لها في العشرين من ديسمبر ١٩٦٥م ، أي بعد شهور قليلة من اجتماع اللجنة الوزارية في مدينة الجنينة السودانية . وقد انتهت اللجنة إلى الاتفاق على تشديد الرقابة على الحدود ، واتخاذ اجراءات مشددة ضد التهريب عبر الحدود ، بالإضافة إلى تقرير الاجتماع مرتين في العام ، وعلى أن يكون الاجتماع القادم في أبشي التشادية . وكما هو واضح من مقررات

---

(٩) انظر :

Touval S.(The Sources of Status Quo and Irredentist Policies) in African Boundary problems W I Uppsala, 1969, edited by C.Widstrand, at p.122.

(١٠) انظر :

I.W. Zartman (the Foreign and Military Politics of African Boundary problems) in African problems,95

ذلك الاجتماع أن أيا من الطرفين لم يثر أية مسألة تمس الوضع القانوني للحدود بل انصرف الامر نحو القضايا الأمنية مما يعني ضمنيا ترسيخا لبروتوكول ١٩٢٤م [١].

في ذلك الأثناء ساهم تأسيس الجبهة الوطنية لتحرير تشاد {الفرولينات} في مدينة نيالا السودانية في ١٩٦٦م و ما تبع ذلك من اختراقات عبر الحدود إلى داخل الاراضي التشادية . كل ذلك ساهم في تدهور العلاقات بين البلدين مما أسفر عن نشوء مواجهة بين الحكومتين لم تكن حربا بين الدولتين . فقد اتهم الرئيس التشادي {تمبل باي} السلطات السودانية بتوفير السلاح والتدريب العسكري لاعضاء {حكومة المنفى} التشادية القائمة بالخرطوم Government in Exile ، والتي هدفها كما صرح {تمبل باي} تحويل تشاد الى جمهورية اسلامية تحت سيطرة الجزء الشمالي المسلم في تشاد . وطالب تمبل باي الحكومة السودانية بابعاد العناصر المتمردة وفي عدم حصول ذلك ، وهدد بطرد كل السودانيين المقيمين في تشاد ، وإغلاق الحدود بين بلده والسودان [٢].

لقد انكر السودان تلك الاتهامات وعزا ما يحدث من اختراقات عبر الحدود إلى طول الحدود السودانية التشادية البالغة حوالي {٨٤٥} ميلا ، بالإضافة إلى التداخل القبلي على امتداد الحدود بين البلدين . وبالرغم من ذلك فقد صعدت تشاد في تدهور العلاقات باعتداء قواتها على قرية {أم ديسه} السودانية . في تلك الاثناء لعب الرئيس {هاماني ديوري} رئيس جمهورية النيجر دوراً هاماً ومقدراً في تهدئة الأحوال بين السودان وتشاد. وبصفته وسيطا أصدر بياناً في السادس عشر من أكتوبر ١٩٦٦م أكد فيه أهمية حسن

---

(١) اشترك مؤلف هذا الكتاب في ذلك الاجتماع بصفته مساعد لسكرتير لجنة الحدود السودانية التشادية وكانت تلك هي مشاركته العملية الاولى في الدخول في هذا المجال عبر لجنة {الحدود الدولية السودانية} فترجع فكرة انشائها للأستاذ / احمد خير ، عندما كان وزيراً للخارجية في ١٩٥٨م على عهد حكومة الفريق إبراهيم عبود . فقد اشترك مع وزير الداخلية آنذاك الاميرالاي المقبول الامين الحاج مسألة وجود جهة محددة يتم الرجوع لها بالنسبة لمشاكل الحدود . وتبنى وزير الداخلية الفكرة حيث صدر مجلس الوزراء قرار بتكوينها في ١٩٦٢م . وتكونت في الأساس برئاسة وكيل وزارة الداخلية وعضوية النائب العام أو من ينوب عنه ووكلاء الخارجية والحكومات المحلية والدفاع والمدير العام للبوليس ومدير عام مصلحة المساحة وعلى ان يكون سكرتيرها من وزارة الداخلية . وقد عمل مؤلف هذا الكتاب سكرتيرا لها ثم أصبح في زمن لاحق رئيسا لها في عام ١٩٨٠م بصفته وكيل وزارة الشؤون الداخلية .

(٢) راجع: V. Thompson, Conflict in Chad, California, 1981 p.117

الحوار كما نص بيانه على توسيع لجنة الحدود المشتركة بين البلدين من حيث تكوينها واختصاصاتها لتشمل كل الموضوعات المتعلقة بالحدود (١٣) .

وتنفيذا لذلك البيان عقدت لجنة الحدود المشتركة اجتماعها الذي في ديسمبر ١٩٦٦م في فورتلامي . وكما كان متوقعا فقد كرس الجانب التشادي كل الاجتماع للأوضاع الأمنية على الحدود المشتركة . وعزا عدم الاستقرار على الحدود الى وجود المتمردين والمحرضين في دارفور ، الذين يجدون فيها الدعم والملجأ من ذويهم من أهل دارفور . وهكذا ترسخت قضية الحدود في العلاقات السودانية التشادية باعتبارها مسألة أمنية محضة ، وليست نزاعا على الوضع القانوني للحدود (١٤) .

وبالرغم من الوساطات التي ظل يقوم بها الرئيس هاماني ديوري ، فقد ظلت العلاقات بين السودان وتشاد في تذبذب وعدم استقرار دائمين . ومع بداية حكم مايو على إثر انقلاب عسكري في ١٩٦٩م ، أحدثت العلاقات في تحسن نسبي . فقد نجح الرئيس **{جعفر نميري}** في عام ١٩٧٠م من إقناع الرئيس **{تمبل باي}** بأن السودان لن يساعد الجبهة الوطنية لتحرير تشاد **{الفرولينات}** وأنه أوقف أي دعم كانت تقدمه الحكومات السابقة للمتمردين التشاديين . واتجهت الحكومتان بدلا من المواجهة نحو إقرار جوانب التعاون الاقتصادي والتجاري . ويعود الفضل في تحسين العلاقات مرة أخرى للرئيس هاماني ديوري رئيس النيجر الذي لعب دورا لافتا في ذلك السياق (١٥).

أما فيما يتعلق بالوضع القانوني للحدود فقد نشأ في أوائل سبعينيات القرن الماضي التباس أوشك أن يتطور لنزاع في منطقة الحدود المعروفة بـ **{نتوء كُلبس}** . فقد أبلغ مفتش الحكومة المحلية لدار مساليت ، في الثاني عشر من مارس ١٩٧١م ، محافظ دارفور بأن سلطات مديرية **{بلتن}** التابعة إلى تشاد ، شيدت معسكرا على مقربة من قرية **{كلبس}** السودانية . وبالتالي فقد طلب المفتش تكليف فريق من المساحين لتوضيح الحدود على الطبيعة للتأكد من وضع المعسكر أسوة بما تم في ١٩٦٠ ولعل من المفارقة أن ذلك الطلب كشف عن عدم وجود قرية سودانية باسم {كلبس} في **{الخرائط السودانية}**

---

(١٣) نفس المصدر السابق .

(١٤) شارك المؤلف في هذا الاجتماع بصفته سكرتيرا للجنة الحدود الدولية السودانية

(١٥) انظر: Thompson ,op.cit., p.108.

مرسومة في ١٩٢٤م والمصححة في ١٩٣٢م ، وأن {كلبس} المبينة في تلك الخريطة تقع داخل الحدود التشادية ! وكما ذكر مدير المساحة في رسالة له بتاريخ الخمس عشر من ابريل موجهة الى محافظ دارفور ، أن مدير مديرية دارفور كان قد افاد مصلحة المساحة في ١٩٣٩م بأن {كُلبس} التشادية قد هجرت وان قرية اخرى باسم {كلبس} قد أنشئت داخل حدود السودان . وبناء على ذلك قامت مصلحة المساحة بتصحيح الخريطة بإدخال القرية السودانية وحذف القرية التشادية . كما قامت مصلحة المساحة في ١٩٦٦م بإعادة طبع تلك الخريطة وهي توضح قرية {كُلبس} القريبة جدا من الحدود المشتركة [16].

يبدو ان الالتباس التاريخي الذي أحاط بمنطقة {كلبس} وموقعها القريب جدا من خط الحدود ، فرض على محافظ دارفور في ١٩٧١م التحرك بهدف توضيح الحدود على الطبيعة بواسطة فرقة مسح مشتركة من البلدين إسوة بما حدث في عام ١٩٦١م بالنسبة لمنطقتي {أنياتا} و {انديبوكا} . وقد سعت وزارة الخارجية السودانية لتحقيق تلك الغاية بتاريخ السادس من يونيو ١٩٧١م . بيد ان السلطات التشادية لم تبد حماسا لتلك الفكرة مما جعل السلطات السودانية هي الأحرى أن تعتبر الأمر منتهيا عند ذلك الحد ، استصحابا للظروف الامنية التي كانت سائدة في داخل تشاد في تلك المرحلة .

وشكل الانقلاب على حكم {تمبل باي} في ١٩٧٥م في تشاد ، مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات السودانية التشادية . فبالرغم من أن الرئيس التشادي الجديد {فيلكس مالوم} لم يوجه أولوية اهتمامه نحو السودان منذ الوهلة الأولى ، إلا أنه لم يكن بوسع أي حكومة في الخرطوم تجاهل أهمية الأوضاع على حدود السودان الغربية . فهناك الاعداد المقدرة من التشاديين داخل السودان ، وهناك التداخل القبلي على جانبي الحدود المشتركة بين البلدين ، وهناك عدم الاستقرار داخل تشاد ذاتها ، وأخيراً وليس اخرا هناك العلاقات المتردية بين السودان وليبيا . لكل تلك الأسباب وغيرها سعت حكومة السودان بأساليب وطرق مختلفة نحو دعم العوامل الهادفة لتحقيق الوحدة في تشاد .

وعندما أصبح الرئيس جعفر نميري رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية في ١٩٧٨م سعى لطرح نفسه{صانعا للسلام} Peace-maker انطلاقا من الذي تحقق على عهده بموجب

---

(١٦) ملف مصلحة المساحة رقم ٦٣/د/١/٤/مجلد ٢ .

اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م بشأن السلام في جنوب السودان [16]. فقد ساهم السودان بجدية في مختلف الأطر والمستويات في المحاولات الرامية لتسوية الحرب الأهلية في تشاد . وفي سبيل ذلك اشترك السودان ، على مستوى النائب الأول لرئيس الجمهورية ، في مؤتمرات الوحدة الوطنية التي عقدت في سبها وطرابلس وبنغازي بالرغم من تردي العلاقات السودانية الليبية في تلك الفترة .

من جانب آخر نجح الرئيس نميري في ترتيب اجتماع بين {**حسين حبري**} قائد قوات جيش الشمال المعروفة بـ {**فان**} والرئيس التشادي {**فيلكس مالوم**} في الخرطوم في ١٩٧٧م [17] وبحضور مراقبين من السودان أبرم الخصمان التشاديان {**حبري وفيلكس**} في منتصف ١٩٧٨م ما سمي بـ مبادئ الميثاق الأساسي الذي بدأ تطبيقه في أغسطس ١٩٧٧م . وعندما احدثت بوادر التفكك تظهر مرة أخرى فيما عرف بالحكومة التشادية الموحدة ، بذل السودان محاولات لرأب الصدع . وباندلاع الحرب الأهلية مرة اخرى في تشاد ، وجه السودان جهوده لدعم سلسلة المؤتمرات التي نظمها رئيس نيجيريا {**اوباسانجي**} بين القادة التشاديين المتحاربين [19] . كما بذل السودان جهدا في إقناع قادة ورؤساء دول منظمة الوحدة الافريقية في يوليو ١٩٧٩م في منروفيا لرعاية المؤتمر الرابع بشأن الوحدة التشادية في لاغوس في نيجيريا ، وهو المؤتمر الذي تمخض عنه ما عرف بحكومة الوحدة الوطنية .

بالرغم من الأحداث المتلاحقة في تشاد فقد حرص السودان على الحفاظ على علاقات متوازنة مع الحكومات التشادية . فقد زار {**جوكوني وداي**} رئيس حكومة الاتحاد الوطني الانتقالية السودان في مايو ١٩٨٢م . وأكد البيان المشترك الصادر عقب تلك الزيارة تضامن السودان الكامل مع الحكومة التشادية ودعمه لشعب تشاد في تصميمه على {تحقيق الوحدة الوطنية وخلق مجتمع يسوده السلام والاستقرار دعما وتاكيداً لما نص عليه مؤتمر القمة الأفريقي في نيروبي ١٩٨١م} [20] . كما أكد السودان عدم مساعدته لأية قوات تعمل ضد الحكومة الشرعية في تشاد وبخاصة ما عرف بـ {**قوات الشمال**}

---

(١٧) انظر: Thompson, op.cit.,p.117

(١٨) نفس المصدر السابق .

(١٩) نفس المصدر السابق

(٢٠) نفس المصدر السابق .

ويهمنا أن نشير إلى أن البيان المشترك نص على أمرين هامين يتعلقان بالحدود . الأمر الأول أن البيان أكد على التزام الدولتين بخلق ظروف تتصل للتفاهم المشترك والثقة المتبادلة من أجل قيام تعاون بينهما على أسس الاحترام المتبادل لسيادة ووحدة وسلامة أراضي الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما . وأما الأمر الثاني فهو اتفاق الدولتين على تشكيل لجنة مشتركة على المستوى الوزاري يناط بها بحث كل المسائل ذات المصلحة المشتركه ، ويكون لها الصلاحيات لتكوين لجان فرعية فنية حسب الحاجه . وتحقيقاً لذلك **{قررت الدولتان تشكيل لجنة فرعية لمسائل الحدود والأمن باعتبارهما مسألتين ذاتي أهمية بالغة }** [٢١].

لقد تزامن حكم نظام مايو ١٩٦٩م وحتى سقوطه في ابريل ١٩٨٥م ، مع فترة حافلة بالحروب الأهليه في تشاد . وكما قرأنا فإن السودان لم يكن بمعزل عما كان يجري على او بالقرب من حدوده الغربية . فلقد ساهم بأشكال وصور شتى في كل الذي كان يجري داخل تشاد من صراعات . كما أنه لعب دوراً بارزا في المساعي الحميدة العديده التي بذلت لتسويه الحرب الأهلية التشادية سواء كان ذلك في داخل السودان أو في ليبيا أو نيجريا او في مؤتمرات القمة الأفريقية . والثابت أنه مع كل الذي كان يدور ويجري بالقرب وعبر الحدود المشتركة ، فإن ذلك لم يثر أي تنازع على المركز القانوني للحدود الدوليه . فقد ظلت الحدود راسخة على ما هي عليه أصلا ، محكومه ببرتوكول العاشر من يناير ١٩٢٤م .

أما فترة ما عرف بفترة الديمقراطية الثالثه قصيرة العمر {أبريل ٨٥-يونيو ١٩٨٩م} فقد شهدت اجتماعا واحداً للجنة الوزارية المشتركة في أكتوبر ١٩٨٦م في الخرطوم . وفيما يتصل بالحدود يبدو أن الجانبين قصدا التسليم بما هو مسلم به سلفاً . فقد اكتفت اللجنه كما جاء في البيان المشترك بالتوصيه بأن **{يضع الجانبان في الاعتبار العلاقات الوطيدة بين البلدين ويجددان التزامهما بالمواثيق الدولية والمعاهدات الخاصة بالحدود . وقد اتفقا على تكوين لجنة فرعية فنية مشتركة للمحافظة على معالم الحدود في المدى القريب}** . ومن المهم ملاحظه أن الجانبين جددا ، بموجب تلك التوصية اعترافهما بأن الحدود المشتركة قد تم تخطيطها من قبل وأن المطلوب والمرغوب هو

---

(٢١) انظر: pp.low

المحافظة على معالم الحدود على الطبيعة . ولا شك أن تلك المطالبة بالمحافظة على العلامات الحدودية تنطوي ضمنا على إمكانية إعادة تجديد ما اندثر منها بمرور الزمن أو بفعل فاعل .

وإذا كان ما تمت التوصية به في اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة يعتبر خطوة إيجابية ، إلا أن ذلك لا ينفي أن فترة حكم الديمقراطية الثالثة قد شهدت من ناحية أخرى جوانب سالبة بالنسبة للأوضاع على الحدود الغربية للسودان . فلقد بلغ عدم الاستقرار السياسي في داخل تشاد ، في أواخر عقد الثمانينيات من القرن الماضي مبلغا بعيدا . وامتدت آثار الحرب الأهلية والتدخلات الليبية في تلك الحرب إلى داخل الأراضي السودانية [٢٢]. وقد انعكس كل ذلك في تواجد قوات معارضة للنظام الحاكم في تشاد مثل تلك التي كانت بقيادة {أدريس دبي} في إقليم دارفور . وقد استغل النظام الذي كان حاكما في إنجمينا برئاسة حسين حبري في ذلك الوقت ، استغل تلك الأوضاع لتبرير دخول قوات من نظامه إلى منطقة {قايا} السودانية في١٩٨٨م بحجة ملاحقة القوات المعارضة. كما انعكس أيضاً في تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين التشاديين في مناطق مختلفة من إقليم دارفور . وقد ساهم كل ذلك في انتشار تجارة السلاح والتهريب والنهب المسلح فضلا عن الظروف الطبيعية التي اجتاحت كل المنطقة من جفاف وتصحر . ويؤخذ على حكومة السودان على عهد الديمقراطية الثالثة أنها كانت عاجزة عن مواجهة كل تلك المهددات التي شكلت تعدياً سافرا للأمن الوطني بل ولسيادة الدولة على أراضيها .

***

---

(٢٢) انظر :

بدأ تدهور العلاقات الليبية مع الأنظمة الحاكمة في أنجمينا منذ أن قطع تمبل باي علاقاته مع ليبيا في ١٩٧١م ، ومن ثم تبنت ليبيا عدداً من القادة التشاديين المعارضين للحكم في أنجمينا . ولا شك أن النزاع الحدودي الليبي التشادي قد ساهم في تصعيد الصراع الليبي التشادي . وقد سمحت السلطات السودانية على مرور الدعم الليبي بأشكاله المختلفة عبر الأراضي السودانية خلال تلك المرحلة

الباب الثالث عشر

الأوضـــاع علـــى الحـــدود المشتركة بعد الاستقلال بين السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى ١٩٦٠- ٢٠٠٣م ومدى أثرها على المركز القانوني للحدود

١ــ أفريقيا الوسطى تثير مسألة أم دافوق بعد عامين من استقلالها .

٢ــ دراسة سودانية لبناء سد بالقرب من منخفض أم دافوق .

٣ــ الهاجس الدائم لأفريقيا الوسطى هو الرعي الجائر والصيد غـــير المشـــروع عـــبر الحدود .

٤ــ اتفاق الطرفين على إعادة وضع علامات تخطيط الحدود دون تفعليها .

٥ــ الدولتان تحترمان الحدود الموروثة من الاستعمار .

ذكرنا سلفاً أن جمهورية أفريقيا الوسطى كانت جزءاً من مسـتعمرة فرنسـية هـي أفريقيا الاستوائية الفرنسية حتى ١٩٦٠ . وعندما دخلت مرحلة الاسـتقلال الوطـني في ١٩٦٠م ، مثل توأمتها تشاد ، سلمت بقبول الحدود التي رسمتها الدول الاستعمارية علـى الورق وخططتها على الطبيعة . مؤدى ذلك الاعتراف بـبروتوكول العاشـر مـن يـناير ١٩٢٤م باعتباره الوثيقة الحاكمة للحدود بين جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان .

لقد برزت ، على أثر استقلال جمهورية أفريقيا الوسـطى بوقـت لـيس بـالطويل مشكلة {**أم دافوق**} المزمنة على السطح مرة أخرى . فقد أرسلت وزارة خارجية أفريقيـا

الوسطى ، بتاريخ السابع عشر من أكتوبر ١٩٦٢م ، مذكرة للسودان ، نوهت فيها بوجود بعض المشكلات التي تواجه السكان على جانبي الحدود بين البلدين وخاصة في منطقة أم دافوق ، واقترحت المذكرة عقد اجتماع في {بانقي} عاصمة جمهورية أفريقيا الوسطى لحسم هذه المشكلة المتجددة ، وكذلك الشروع في وضع تحديد دقيق للحدود الفاصلة بين البلدين . ولم تشكل مذكرة حكومة أفريقيا الوسطى مفاجاة بالنسبة للسلطات السودانية. فكما قرأنا سلفا في الباب الثامن ، أن لجنة الحدود المشتركة **{لجنة بيرسون – جروسارد}** البريطانية الفرنسية التي كلفت بمسح وتخطيط الحدود وترسيمها خرائطيا في ١٩٢٢م ، قد اكتشفت خطأين بالنسبة لتعيين الحدود الوارد في إعلان ١٨٩٩م ومعاهدة ١٩١٩م ، في القطاع الجنوبي للحدود بين السودان وأفريقيا الإستوائية الفرنسية ، أي الحدود الحالية بين السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى الحالية . الخطأ الأول هو أن الإعلان والمعاهدة افترضتا أن خط تقسيم المياه بين حوضي النيل والكونغو يمتد شمالا حتى يصل إلى خط عرض ١١ درجة شمالا. والصحيح أن خط تقسيم المياه المذكور لا يذهب أبعد من خط عرض ٩ درجة و ٤٥ دقيقة شمال . والخطأ الثاني أن معاهدة ١٩١٩م افترضت أن التعايشة يقيمون إلى الشمال من خط عرض ١١ درجة والصحيح أن أغلبية هذه القبيلة تعيش إلى الجنوب من الخط المذكور. وأن هناك مشكلة أم دافوق المزمنة .

وكما قرأنا في الباب العاشر فقد اكتفى بروتوكول ١٩٢٤م ، بوصف الحدود في القطاع الجنوبي على أساس متابعته لخط تقسيم المياه بين حوضي النيل والكونغو وترسمه على ضوء ذلك الوصف الجغرافي غير الدقيق خرائطيا . لذلك كانت إثارة الموضوع بالنسبة لمخفض أم دافوق والدعوة لتوضيح الحدود على وجه الدقة بين البلدين في ذلك القطاع الحدودي أمرا مفهوما في حد ذاته . لكن الشيء غير المناسب بالنسبة للسلطات السودانية هو إثارته في ذلك التوقيت . فقد كانت حكومة السودان مشغولة في بداية الستينيات بمشاكل أكبر أهمية من مشكلة **{أم دافوق}** حيث كانت الحرب الأهلية في جنوب السودان قد بلغت مبلغا بعيداً . وكما أن الحال بالنسبة لحدود السودان الشرقية[١]، لم تشأ الحكومة فتح جبهة حدودية من الناحية الغربية. يضاف إلى ذلك أن معظم حدود

---

(١) بالرغم من علم السلطات السودانية بالتسلل الأثيوبي داخل الأراضي السودانية في أواخر عقد الخمسينيات من القرن الماضي إلا أن الحكومة لم تشأ فتح ملف مع أثيوبيا بشأن الحدود نتيجة لانشغالها بتدهور الأوضاع الأمنية في جنوب السودان في أوائل الستينيات .

السودان المشتركة مع أفريقيا الوسطى متاخمة لمديرية بحر العرب . وبالتالي لم يكن أمام السودان غير الاعتذار عن قبول دعوة وزارة خارجية افريقيا الوسطى لفتح ملف الحدود المشتركة معها في ذلك التوقيت . وبذا يمكن القول إن الحدود بين البلدين شهدت هدوء نسبياً في السنوات الأولى لاستقلال البلدين .

لكن السياسة الخارجية التي تبنتها حكومه أكتوبر ١٩٦٤م ألقت بظلالها على علاقات السودان مع جمهورية أفريقيا الوسطى أيضا . وسبق التنويه بالجهد الذي بذلته حكومة الديمقراطية الثانية لإصلاح وترميم علاقات السودان مع دول الجوار . وفي ذلك الإطار انعقد أول اجتماع للجنة الوزارية المشتركة بين السودان وأفريقيا الوسطى في يناير ١٩٦٧م ، في بانقي عاصمة أفريقيا الوسطى . وطبقا للبيان المشترك فقد ناقشت اللجنة عدة مسائل مع التركيز بصفة أساسية على مسالة اللاجئين السودانيين في أفريقيا الوسطى. واللافت أن ذلك الاجتماع لم يتطرق لأية مسألة تتعلق بالوضع القانوني على الحدود [٢]. وانعقد الاجتماع الثاني للجنة الوزارية المشتركة في فبراير ١٩٨٢م في الخرطوم على عهد حكم مايو ، وركز البيان المشترك الصادر عن ذلك الاجتماع على تعزيز الأمن على الحدود والتعاون لإيقاف {النشاطات الهدامة} مثل الصيد غير المشروع والتهريب وتجارة الأسلحة غير المرخصة .... وقد وقع الجانبان اتفاقية لمحاربه الصيد غير المشروع والمحافظة على الحياة البرية إيماناً منهما بأهمية تلك الثروات القومية وضرورة التصدي للأخطار التي تهددها . ومرة أخرى لم تتطرق اللجنة للمركز القانوني للحدود مما يعني بالضرورة تسليم الجانبين بالوضع الراهن الناشئ عن بروتوكول يناير ١٩٢٤م [٣]. **ويمكن القول** بأن العلاقات بين السودان وأفريقيا الوسطى ، على عهد حكومة مايو ١٩٦٩م ، شهدت استقراراً وتعاوناً وتفاهماً كبيراً . وقد انعكس كل ذلك إيجابا على الوضع القانوني للحدود ، كما انعكس إيجاباً على كيفيه تسوية ما قد ينشأ من خلاف يتعلق بالوضع القانوني للحدود . يثبت ذلك من الطريقة التي عالج بها وزير خارجيه أفريقيا الوسطى مع سفير السودان في بانقي موضوعاً هاما مثل منخفض المياه في {أم دافوق}.

---

(٢) لقد ناقشت اللجنة بالإضافة الى موضوع اللاجئين السودانيين تعلاقات الدبلوماسية بين البلدين ومسائل اخرى كفتح طرق وفتح خط جوي بين البلدين وإنشاء اتصالات لاسلكية بينهما

(٣) البيان المشترك الصادر عقب اجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة بين السودان وجمهورية افريقيا الوسطى في يناير ١٩٨٢م .

فقد برزت المشكلة للسطح مرة أخرى عندما استدعى الوزير الأفروسطي سفير السودان في يونيو ١٩٨٤م ، وأبلغه انزعاج حكومته من قيام السلطات السودانية في دارفور بعمليات حفر في مجاري المياه وفيما أسماه الوزير {ببحيرة الوادي} الأمر الذي ادى لحجب تدفق المياه في {منخفض أم دافوق} الذي يستغله السكان على جانبي الحدود . وتساءل الوزير الأفروسطي عما إذا كان لدى السفير علم بما يجري في منطقة ام دافوق. وقد نفى السفير السوداني أي علم له بذلك ، وشرح للوزير مضمون كلمة {واد} في المفهوم السوداني باعتبارها تعريفا جغرافياً عاما لمنطقة واسعة ليست اسماً لمنطقة . وكما اكد السفير في مذكرة إلى وزارة الخارجية أن الاجتماع كان ودياً [٤] .

بالرغم من ان الموضوع الذي اثاره وزير خارجية أفريقيا الوسطى لم يشكل مشكلة بين البلدين إلا أن سفارة السودان في بانقي ووزارة الخارجية أعطتا اهتماما بالموضوع مع الجهات المختصة داخل السودان . وقد تبين بالفعل وجود دراسة قامت بها إدارة المياه الريفية بجنوب دارفور هدفت لإنشاء خزان بالقرب من منخفض {أم دافوق} الذي يقع داخل الأراضي السودانية . وطبقاً لتلك الدراسة فإن وادي {أم دافوق} يوفر حوالي {٨٠} مليون متر مكعب في موسم الأمطار . ويهدف الخزان أو السد المقترح إلى نشر المياه بحيث تمتلئ المستنقعات الكبيرة والمنخفضات على مساحة شاسعة. وبالتالي يتسنى توفير المياه لقبائل البقارة مما يغنيها عن عبور الحدود والدخول في أراضي أفريقيا الوسطى بحثاً عن الماء والكلأ . علماً بأن تلك القبائل تدفع ضرائب عاليه لسلطات أفريقيا الوسطى كما أن الرعاة السودانيين كثيراً ما تعرضوا لمعاملة قاسية وصلت إلى حوادث القتل . ويرمي المشروع أيضا لتأمين الثروة القومية من الأمراض والأوبئة الحيوانية . خلاصة القول أن المشروع يستهدف توفير المياه في موسم الصيف كبداية لتوطين العرب الرحل . وهو يأتي في مجمله في إطار مشروع أكبر للتنمية الريفية تسعى الحكومة في ذلك الوقت لإنشائه [٥] .

---

(٤) ملفات وزارة الخارجية (الإدارة الافريقية /ملف رقم ٠ وج/ افريقي/١٢/٣/٣(الحدود بين السودان وأفريقيا الوسطى).

(٥) نفس المصدر السابق .

وقبيل سقوط حكومة مايو بشهور ثلاثة في أبريل ١٩٨٥م ، عقدت اللجنة الوزارية المشتركة اجتماعها الثالث في يناير ١٩٨٥م في بانقي . وطبقاً للبيان المشترك ومحضر الاجتماع ناقشت اللجنة عدة موضوعات من بينها الأمور المتعلقة بأمن الحدود. وقد طرح الجانب السوداني موضوع وضع علامات ثابتة على الحدود ، إلا أن الجانب الأفرووسطي أكد عدم وجود خلاف على الحدود ، وبالتالي لم ير مبرراً لإثارة ذلك الموضوع . وانتهى الأمر عند ذلك الحد . ولعل من اللافت أن الجانب الأفرووسطي لم يتطرق لموضوع قيام السلطات السودانية في دارفور بعمليات حفر في مجاري المياه الذي سبق أن أثاره وزير خارجية أفريقيا الوسطى مع السفير السوداني في يونيو ١٩٨٤م [٦].

وعلى عهد ما عرف في السودان بالديمقراطية الثالثة قصيرة العمر {١٩٨٦ – ١٩٨٩م} عقدت اللجنة الوزارية المشتركة اجتماعها الرابع في فبراير ١٩٨٦م في الخرطوم . وطبقاً للبيان المشترك ومحضر الاجتماعات ناقشت اللجنة العديد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك . ويلاحظ أن الجانب السوداني اقترح تكوين لجنة حدود مشتركة تكون مهمتها الاتفاق على {**وصف الحدود**} بين البلدين على ضوء المعاهدات والاتفاقيات السابقة . وكان رد الجانب الأفرووسطي كما سبق هو أن الإطار القانوني الخاص بوصف الحدود لم يكن مثار خلاف بين البلدين [٧] وانتهى الأمر عند ذلك الحد . غير أننا نأخذ على الجانب السوداني طرح ذلك الاقتراح بتلك الصيغة . ذلك أن الحدود بين البلدين معينة وموصوفة وليست بحاجة إلى وصف . وبالتالي فإن المطلوب هو وضع معالم ثابتة على امتداد وصف الحدود القائم أصلاً على الجغرافية الطبيعية . أي إعادة تحديد نقاط إشعار ثابتة ووضع علامات على امتداد خط تقسيم المياه بين حوضي النيل والكونغو حتى الملتقى الثلاثي للحدود بين السودان وتشاد وافريقيا الوسطى .

يلاحظ أنه بعد انقطاع طويل عقدت اللجنة الوزارية المشتركة أول اجتماع لها في عهد ما عرف بـ {**حكم الإنقاذ**} في السادس والعشرين من مارس ١٩٩١م في الخرطوم.

---

(٦) البيان المشترك الصادر عقب اجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة بين السودان وجمهورية افريقيا الوسطى الصادر في الثالث من يناير ١٩٨٥م في بانقي.

(٧) البيان المشترك الصادر عقب اجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة بين السودان وافريقيا الوسطى الصادر في الرابع من فبراير ١٩٨٦م في الخرطوم.

لقد ناقشت اللجنة ، طبقاً لمحضر الاجتماع ، العديد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك مثل الأمن على الحدود والتعاون الاقتصادي والفني والثقافي والاجتماعي . وقد ركز الجانب الأفروسطي على أعمال النهب والتسلل عبر أراضيه وعلى موضوعي الصيد غير المشروع والرعي الجائر . أما الجانب السوداني فقد كان مهتما بموضوع توضيح الحدود المشتركة بين البلدين . وعلى ضوء ذلك اتفق الجانبان على تنظيم دخول وخروج مواطني البلدين ، بمقتضى أوراق ثبوتية ، وعلى تكوين لجنة فنية مشتركة لمكافحة الصيد غير المشروع على أن تجتمع اللجنة في النصف الأول من مايو ١٩٩١م في {بيرواي} في جمهورية أفريقيا الوسطى . والتزم الجانب الأفرووسطي بإرسال مشروع لاتفاق بشأن معالجة مشكلة الرعي الجائر الذي تقوم به قبائل سودانية داخل أراضي أفريقيا الوسطى . **كما تم الاتفاق على أهمية توضيح الحدود على الأرض وفقاً لبروتوكول العاشر من يناير ١٩٢٤م وعلى تكوين لجنة مختصة بتوضيح علامات ومعالم الحدود** [٨].

في تلك الأثناء عقدت اللجنة الفنية المشتركة الخاصة بأمن الحدود التي اتفق عليها في اجتماع ١٩٨٦م اجتماعاً في يناير ١٩٩٢م في بانقي . وبعرض مواجهة مسألة النهب والصيد غير المشروع وهي الشكوى الأفرووسطية الثابتة ، اقترح الجانب السوداني قيام أطواف مشتركة على امتداد الحدود التي بين البلدين مع تزويدها بما تحتاج إليه الأطواف من أجهزة وآليات . لكن الجانب الأفرووسطي لم يوافق على ذلك الاقتراح.

وشهد عام ١٩٩٤م انعقاد الاجتماع الثاني للجنة الوزارية المشتركة على عهد الإنقاذ في {بيراوي} في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أمن الجانبان على ضرورة إعادة وضع معالم الحدود وفقاً لبروتوكول العاشر من يناير ١٩٢٤م . وفي سبيل تحقيق ذلك عقدت لجنة خبراء الأمن والحدود التي اتفق عليها في اجتماع ١٩٩١م ، اجتماعاً في يونيو ١٩٩٥م في نيالا في السودان . وقد تمخض الاجتماع عن تكوين قوات مراقبة مشتركة متحركة على طول الحدود لمحاربة ظاهرة الصيد غير المشروع الذي يشكل هاجساً دائماً لحكومة أفريقيا الوسطى . بيد أنه ليس في الوثائق ما يشير إلى تنفيذ تكوين

(٨) البيان المشترك الصادر عقب اجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة في التاسع والعشرين من مارس ١٩٩١م في الخرطوم.

تلك القوة . ويلاحظ ان الجانب السوداني أثار بالمقابل مسألة التعاون في مجال مكافحة التهريب وخاصة الصمغ العربي إلى داخل الأراضي الافرووسطية . أما بالنسبة للحدود فقد أوصت اللجنه إعطاء الأسبقية في (الترسيم) للجزء الشمالي الذي يبدأ من منطقة (بارا) مرورا بمنخفض أم دافوق وحتى الملتقى الثلاثي مع تشاد . وبالرغم من ان اللجنه قررت الاجتماع مرة ثانية في أغسطس ١٩٩٥م في بانقي ، وعلى أن تبدأ عملية إعادة التخطيط في ديسمبر ١٩٩٥م ، إلا أن كل ذلك لم يحدث بسبب اعتذار الجانب الأفرووسطي [٩].

لقد شهدت بانقي في الأول من فبراير ١٩٩٦م اجتماع قمة ثلاثيا ضم رؤساء السودان وأفريقيا الوسطى وتشاد . وبالرغم من الطابع السياسي الواضح لذلك اللقاء إلا ان المسائل المتعلقة بالأوضاع على الحدود المشتركة بين دولهم لم تكن غائبة . ولعل ابلغ دليل على ذلك أن وزير الداخلية السوداني بادر على أثر اجتماع القمة بدعوة الوزراء المسئولين عن الأمن والحدود في أفريقيا الوسطى للاجتماع في السودان في الثالث من مارس ١٩٩٦م أي بعد وقت قصير جدا من لقاء الرؤساء الثلاثة في بانقي . وطبقا لمحضر اللجنة الخاصة بمسائل الأمن والحدود بين جمهورية السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى ، المنبثقة عن اجتماع الوزراء ، فقد تم الاتفاق على اعتماد اتفاق بيالا وتقرير اللجنة الفنية السودانية الأفرووسطية بشأن مسائل الحدود بالإضافة إلى توجيهات اجتماع القمة الثلاثية وثائق أساسية . وتأسيساً على ذلك تم الاتفاق على مكافحه التهريب والنهب المسلح وتنظيم حركة الأفراد والممتلكات والشاحنات **بالإضافة إلى إعادة وضع العلامات الحدودية** . بيد أنه ليس هناك ما يثبت أن ما تم الاتفاق عليه قد وضع موضع التنفيذ منذ اخر اجتماع عقد في الخرطوم للجنة الوزارية المشتركة في ١٩٩٦م . ولعل ذلك يعود لعدم الاستقرار السياسي والأمني في داخل جمهورية أفريقيا الوسطى . ويبدو أن حراكا قد اصاب العلاقات السودانيه والأفرووسطية مؤخرا . فقد زار الرئيس الأفرووسطي الخرطوم في منتصف ديسمبر ٢٠٠٣م . ومن المتوقع ان يلقي هذا الحراك السياسي على مستوى القمة ظلاله على موضوع إعادة تجديد معالم ووضع علامات الحدود المحكومه في جزئها الاكبر بوصف جغرافي هو خط تقسيم المياه بين حوضي النيل والكونغو

***

(٩) محضر اجتماع الخبراء السودانيين والافرووسطيين في مجالي الأمن وترسيم الحدود ، بيالا ، ٢١ - ٢٩ يونيو ١٩٩٥.

الباب الرابع عشر

تخطيط الحدود الدولية في القانون والتطبيق

١ــ التفرقة والتمييز بين تعيين الحدود وتخطيط الحدود .

٢ــ واجبات المخططين وسلطات وأساليب لجان التخطيط .

٣ــ عملية التخطيط تكشف عناصر الضعف في اتفاقيات تعيين الحدود .

٤ــ عدم حماس الدول الأفريقية للولوج في عملية تخطيط الحدود بسبب ما تنطوي عليه من نفقات وتعقيدات .

٥ــ الفرق بين تخطيط الحدود وإعادة وضع علامات تخطيط الحدود وعملية تكثيف الحدود.

لما كانت حدود السودان الغربية وبصفة خاصة حدوده مع تشاد ، هي الحدود الوحيدة التي سبق أن خططت على الطبيعة [١] على عهد الاستعمار ثم تمت إعادة وضع علامات تخطيطها ، بعد الاستقلال ، فإن من الضروري قبل النظر فيما تم بشأنها مؤخرا الوقوف أولا عند مفهوم {تخطيط} الحدود في القانون .

---

(١) لقد شاعت في السودان ــ أخيرا ــ ترجمة كلمة Demarcation ــ (ترسيم) وهي ترجمة غير صحيحة فكلمة ترسيم تقابل في اللغة الإنجليزية كلمة Drawing ، والترسيم يكون عادة في الورق وبالنسبة للحدود يكون بالخرائط . أما ما كان المطلوب أن ينقل الحدود المرسومة في الورق إلى سطح الأرض فإن الذي يتم هو (تخطيطها) أي تعيينها بعلامات محسوسة وبارزة للاستهداء بها

كان الوضع السائد في القرن التاسع عشر وحتى الثلث الأول من القرن العشرين هو عدم التفرقة أو التمييز بين مصطلح **{تعيين}** Delimitation الحدود ومصطلح **{تخطيط}** Demarcation الحدود . والعديد من المعاهدات التي أبرمت والمراسلات الدبلوماسية التي تبودلت في ذلك الزمان جرت على استعمال المصطلحين باعتبار انهما مترادفان يؤديان لذات المعنى .

على سبيل المثال ، تعهدت بريطانيا وفرنسا ، بموجب المادة الرابعة من إعلان الحادي والعشرين من مارس ١٨٩٩م بشأن مناطق نفوذهما في السودان وافريقيا الوسطى، بتكوين لجنة مشتركة للقيام بـ **{تعيين الخط الحدودي في موضعه طبقا للموجهات المذكورة في المادة الثالثة من هذا الإعلان . وعلى المفوضين رفع حصيلة عملهم للموافقة عليها من قبل الحكومتين }** [٢] .

فإذا أدركنا أن **{تعيين}** الحدود المعنية قد تم سلفا بموجب المادتين الثانية والثالثة من الإعلان المشار إليه ، وأن المطلوب من اللجنة المشتركة هو **{تعيين الخط الحدودي في موضعه}** To be fix on the spot ، فإن مؤدى ذلك منطقياً أنه لم يعد للجنة من مهمة أخرى تقوم بتأديتها غير ترجمة ما تم الاتفاق عليه من وصف للحدود بموجب المادتين الثانية والثالثة ، وتنفيذ ما هو منصوص عليه بتخطيطه على الأرض . وتأسيساً على ذلك ذهبنا في الباب الأول إلى أن استعمال كلمة **{تعيين}** في المادة الرابعة تنطوي على أن المقصود منها هو **{تخطيط}** الحدود أو على الأقل **{تحديدها}** على الطبيعة .

لقد كان أول من لفت النظر للتفرقة بين دلالة كلمة **{تعيين}** من ناحية وكلمة **{تخطيط}** من ناحية أخرى ، هو الكولونيل هنري ماكماهون Mac Mahon خلال محاضرة قدمها في المعهد الملكي البريطاني في نهاية القرن التاسع عشر [٣] وجاء بعده اللورد **{كيرزون}** Curzon بعد عشر سنوات {١٩٠٧} ليذكر المهتمين بأمور الحدود في محاضرة له بما نوه به الكولونيل ماكماهون . فقد أكد كيرزون أن الممثلين الدبلوماسيين والوثائق والمراسلات جرت على الخلط بين معنى الكلمتين باستعمالهما وكأنهما قابلتان للتبادل

---

(٢) مطر ، Hertslet The Map of Africa By Treaty Third edition, Vol 3, London,p 785

(٣) للاطلاع على اصل المحاضرة راجع محاضرة وقع المعهد الملكي البريطاني ، المجلد الرابع والعشرون ، لسنة ١٩٨٦م ، الصفحة ٢٢٤.

بحيث يمكن وضع إحداهما مكانة الأخرى . وكما قال {إن الأمر ليس كذلك . إن التعيين يدل ويشير إلى كل العمليات المبكرة لتحديد حدود وإلى أن يتم تجسيدها في معاهدة او اتفاقية . ولكن عندما ينصرف المفوضون المحليون للعمل . فان الموضوع ليس تعيينا بل هو انهماك في تخطيط} [٤].

وبعد عشر سنوات لاحقة رأى {فاوسيت} Fawcett في ١٩١٨م {إن ثمة اتفاقا عاما قد تبدى وهو ان التعيين هو عملية تعريف حدود في خريطة وأدوات قانونية. أما التخطيط فهو عملية تعليم الحدود على الأرض} [٥] .

وعندما لاحظ {السير} هنري ماكماهون ان الخطأ مازال سنحا في العديد من الاتفاقات والمراسلات الدبلوماسية نشر مقالاً بعنوان {الحدود الدولية} في مجلة الجمعية الأفريقية الملكية عام ١٩٣٥م ، ورد فيه من بين أمور اخرى : {لقد أخذت كلمة Delimitation لتشمل تحديد الحدود بواسطة معاهدة أو أي أداة قانونيه مشابهة بالإضافة إلى تعريفها كتابة أو شفاهة . وأخذت كلمة Demarcation لتشمل الوضع الفعلي لتخطيط الحدود على الأرض وتعريف ذلك بواسطة أعمدة او أية وسائل محسوسة أخرى } [٦] .

لقد عرف قاموس القانون الإنجليزي {الحدود}Boundary بأنها{الخط الوهمي الذي يقسم قطعتين من الارض واحدة من الأخرى} . واكتفى قاموس أوكسفورد الموجز بتعريفها بأنها {خط الحد الأقصى} . وعرفتها الموسوعه البريطانيه بأنها {أي شيء محسوس يؤدي إلى توضيح الحد الأقصى أو لتوضيح التخوم } واما الفقيه {اوبنهايم} Oppenheim فقد قال: {إن حدود اقليم الدولة هي خط وهمي على سطح الارض تفصل بين اقليم دولة ودولة أخرى ....} [٧] . لكن من المهم التذكر بأن تعيين هذا الخط وحده في الورق لا يحقق في كل الحالات عنصري الاستقرار والنهائية Stability and Finality

---

(٤) نظر Curzon of Kedleston, Frontier, The Romanes Lecture, Oxford 1907 p 51

(٥) نظر . Fawcett C.B. Frontier, A Study in Political Geography, Oxford 1918 p 6

(٦) انظر:

McMahon A. International Boundaries, The Journal of the Royal African Society, No 84 (1935) p 4

(٧) نظر . Oppenheim, International Law, Vol 1 8 ed London 1955 p 530

الذين يسعى أن يكونا الهدف الأساسي من الحدود الدولية [8] . وبالتالي فقد أضحى من الضروري تثبيت موضع الخط بتعريف أكثر على الأرض بحيث يكون مكملاً للتعريف المكتوب في الورق . وبهذا المعنى يمكن أن يقال بأن خط الحدود قد تم **{تخطيطه}** Demarcated .

إن **تخطيط** الحدود وطبقاً للموسوعة البريطانية تخطيط الحدود هو **{عملية تطبيق تعريف الحدود الموثق على سطح الأرض}** . مؤدى هذا أن ينطابق العمل الميداني كقاعدة عامة ، مع بنود التعريف الوثائقي . وإذا كان تعيين الحدود هو عمل دبلوماسي قانوني سياسي ، فإن تخطيط الحدود هو عمل ميداني صرف فهو ينطوي على القيام بعملية ذات طابع فني يتطلب فريقاً من مهندسي المساحة والإداريين والمسؤولين المحليين بحيث يشكلون لجنة حدود مشتركة من الأطراف المتعاقدة ، وإن كان من الجائز أن تتكون اللجنة من أعضاء محايدين يقوم الجانبان بتعيينهم لأداء تلك المهمة [9]. وتنص اتفاقية تعيين الحدود في أغلب الأحيان على تكوين لجنة لتخطيط الحدود بما في ذلك **سلطاتها ومرجعياتها** [10] . وقد تمنح اللجنة في أحوال معينة سلطات تقديرية discretionary powers تجيز لها أن تنحرف عن أحكام اتفاقية الحدود إذا كان من شأن الظروف المحلية ومصلحة الطرفين أن تجعل من الانحراف عن التعيين أمراً مرغوباً ومطلوباً [11] . لكن القاعدة العامة تظل هي أن يلتزم المخططون بأحكام اتفاقية التحكيم إلا إذا منحوا سلطات تقديرية صراحة أو ضمناً .

---

(٨) راجع في هذا الخصوص قضية النزاع على الحدود بين كمبوديا وتايلاند التي فصلت فيها محكمة العدل الدولية في ١٩٦٢ وهي من السوابق القضائية الهامة في منازعات الحدود وقد اشتهرت بقضية المعبد أو قضية معبد برية فايهير .
Case Concerning the Temple of Preah Vihear Merits. International Court of Justice Reports. 1962,p.6

(٩) في حالة تخطيط الحدود بين الكويت والعراق وتخطيط الحدود بين إريتريا وإثيوبيا تولت الأمم المتحدة هذه المهمة بقرارات صادرة من مجلس الأمن . ولا شك أن الحربين اللتين اشتعلتا بين تلك الدول بسبب الحدود في ١٩٩٠م و ٢٠٠٠ على التوالي هي التي فرضت تلك الإجراءات الاستثنائية

(١٠) أنظر : Jones. S.B. Boundary- Making Columbia. 1945, p. 190.

(١١) لقد نصت اتفاقية ١٨٩٠م بين بريطانيا العظمى وألمانيا بشأن الحدود بين بحيرة نياسا وتنجانيقا على تصحيح الحدود وفقاً للمتطلبات المحلية أنظر . Hertslet op cit p 899

وإذا كان على المخططين الالتزام بأحكام اتفاقية تعيين الحدود ، فإن عليهم أولا مراعاة مطابقة وملاءمة خط الحدود بقدر ما يكون ممكنا مع تشكيل الأرض . كما يجب عليهم ثانيا تحديد المواقع الصحيحة للأعمدة وعلامات الحدود الاصطناعية الأخرى. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة إذا كانت ثمة معالم أخرى في وضع منقاطع أو عابر للحدود . وأما الواجب الثالث الذي ينبغي على المخططين القيام به عند اكتمال عمل التخطيط فهو إعداد وصف عام تفصيلي لخط الحدود وللظروف الطوبغرافية لكل علامات الحدود ونقاط الإرشاد . ويشمل ذلك وصف نوعياتها وأشكالها وأبعادها وألوانها وتقوم لجنة تخطيط الحدود بتضمين الوصف التفصيلي في محضر أو بروتوكول كما جرت العادة [١٢]. ويكتسب هذا المحضر أو البروتوكول أهمية بالغة إذ من شأنه طرح صورة دقيقة وواقعية للحدود المعنية . كما أن هذا الوصف يحول دون ضياع المعلومات التي تكتسب أهمية بالغة بالنسبة لأي مساحين أو لجان يناط بها مهمة صيانة أو إصلاح أو إعادة تجديد العلامات الحدودية . وغني عن التذكير بأن تلك المعلومات لازمة ومساعدة لأي عمل من أعمال المسح أو الجيوديسيا .

وتختلف طرق ووسائل تنفيذ تخطيط الحدود على ضوء طبيعة الأقليم الذي يتم فيه التخطيط والوسائل المتاحة للمخططين . فقد يكون المطلوب منهم على سبيل المثال تثبيت الحدود الموصوفة في المعاهدة بطريقة التثليث Triangulation كلما كان ذلك ممكنا . وإذا كانت هذه الطريقة غير عملية لأسباب تتعلق بطبيعة المنطقة أو لاعتبارات تتعلق بالزمن والنفقات ، فقد تتم إقامة الحدود على أساس مناطق سيطرة مثبتة فلكيا على مسافات معقولة . وفي كل الأحوال من المهم أن تتفق اللجنة المشتركة المكلفة بمهمة التخطيط بادئ ذي بدء على موضع نقطة الانطلاق في التخطيط ، ذلك أن نقطة تخطيط الحدود إنما يتم بالارتكاز عليها . **{والمطلوب هو الموضع الإحداثي المشترك الدقيق في خط العرض وخط الطول لنقطة ما على سطح الأرض تكون مشتركة بالنسبة للبلدين المعنيين ، وأن**

---

(١٢) نسبة لأن وصف تخطيط الحدود بين السودان وأفريقيا الاستوائية الفرنسية في ١٩٢٤م قد ضمن في بروتوكول وهو بروتوكول العاشر من يناير ١٩٢٤م البريطاني الفرنسي، فقد تم تضمين وصف إعادة وضع علامات تخطيط الحدود بين السودان وتشاد التي تمت في ١٩٩٥م قد تم تضمينه في (محضر) .

يكون المدلول الدقيق للإحداثي المشترك قد تم تحديده على نحو علمي من قبل الطرفين بحيث يكون الاتفاق المترتب مقنعاً} [١٣].

لا شك أن عملية تخطيط الحدود تنطوي في كثير من الأحيان على مسائل حيوية وأساسية تتطلب الحسم السريع ، وقد تقتضي في بعض الحالات تأجيل التخطيط في بعض المواقع حتى يتم حسم الأمر بواسطة الطرفين المتعاقدين . ذلك انه في هذه العملية تظهر النزاعات عادة ، ويتم اكتشاف عناصر الضعف في معاهدات واتفاقيات تعيين الحدود . بجلاء كامل فقد توجد معالم هامة في مواضع غير متوقعة ، كما قد تبرز على نحو غير متوقع مئات النقاط ذات الأهمية المحلية والتي لم تؤخذ في الاعتبار خلال التعيين . وعلى سبيل المثال لقد عرّفت اتفاقية ١٨٩٤م بين بريطانيا العظمى والملك ليوبولد ملك دولة الكونغو المستقلة ، الحدود بين الكونغو البلجيكي وروديسيا الشمالية بأنها { **منتصف مجرى نهر لوبولا إلى أن يصل إلى منبعه من بحيرة بانجولو** } [١٤]. لقد وجدت لجنة الحدود المشتركة التي تم تعيينها في ١٩٢٧م لتخطيط خط الحدود على الطبيعة {**أن نهر لوبولا لا ينساب من بحيرة بانجولو على الإطلاق بل هو مماثل لنهر زمبيزي الذي ينبع من منطقة مجاورة لنهر أبيركون ويأخذ اسم لوبولا بعد أن يعبر المستنقعات جنوبي بحيرة بانجولو** } [١٥] . وتأسيسا على ما اكتشفته لجنة **تخطيط الحدود تم وصف ذلك القطاع في بروتوكول ملحق بمذكرات متبادلة في الرابع من أبريل والثالث من مايو ١٩٢٧م . وطبقا للمادة الثانية من البروتوكول لقد تم الاتفاق بالنسبة لذلك القطاع على حقيقة أن نهر لوبولا لا ينبع من بحيرة بانجولو حيث إن اتجاهه قد تغير تغيرا حادا بواسطة ذروة جبل ماباننا جنوبي البحيرة**}. وعلى ضوء ذلك تم تصحيح خط الحدود بحيث يتبع {**منتصف نهر لوبولا حتى مصبه في بحيرة مويرو**} .

إن مثل هذه المفارقات ليست قليلة في القارة الافريقيه ، فالحدود أو بالأحرى مناطق النفوذ التي تم تقسيمها او توزيعها بين القوى العظمى بعد مؤتمر برلين ١٨٨٤-

(١٣) عن: Holdich, Political Frontiers and Boundary Making , London, 1916 p. 220

(١٤) انظر: Hertslet, op.cit.,p.578.

(١٥) انظر: Boggs S.W. International Boundaries, A Study of Boundary Functions and Problems, New York, 1940

١٨٨٥م ، قد رسمت في الورق على ضوء جغرافيا افتراضية أو جغرافيا غير دقيقة . فالخرائط التي أعدتها قلة من المكتشفين الذين تسنى لهم زيارة داخل افريقيا ، اعد بعضها خرائط غير صحيحة أو غير دقيقة لعدم توافر الآليات والمعدات الدقيقة والظروف الطبيعية غير المواتية . ويضاف إلى ذلك أن البعض من المكتشفين لم يكن متأكدا حتى عن الذي زعم اكتشافه [١٦] ، فلقد تدافعت القوى الأوربية لتحديد مناطق تعود لها في قارة كانت بالنسبة لها لا تعني أكثر من {**القارة الداكنة**} ! وهل هناك أبلغ من شهادة احد دهاقنة الاستعمار الأوربي للقارة الأفريقية ، وهو اللورد {ساليسبوري} Salisbury رئيس الوزراء ووزير خارجية بريطانيا في أواخر القرن التاسع عشر . لقد صرح بذلك اللورد عقب إبرام المعاهدة الإنجليزية الفرنسية في ١٨٩٠ التي وضعت الأساس للحدود الدولية المعاصرة بين دول نيجريا وداهومي والنيجر وتشاد، وهو يقف أمام قصر الرئاسة بقوله: {**لقد كنا منشغلين في رسم خطوط على خرائط لأماكن لم تطأها قدم رجل أبيض ألبتة . كنا نهب جبالاً وأنهارا وبحيرات لبعضنا الآخر . ولم يكن ثمة عائق صغير يمنعنا من ذلك لأننا لم نكن نعلم إطلاقا أين هي تلك الجبال والأنهار والبحيرات بالضبط** } [١٧].

يتبدى مما سبق شرحه أن عملية تخطيط الحدود عملية بالغة التعقيد باهظة التكاليف، وقد تكون سبباً لإثارة عدم الاستقرار أثناء تعيينها . ولربما لتفادي كل هذا لم تبد الكثير من الدول في أفريقيا حماساً للدخول في عملية تخطيط حدودها ، واتجهت نحو التركيز على ترسيخ مفهوم الاعتراف بالأمر الواقع Status Quo واحترامه اي الاكتفاء بأن حدودها معينة . بدأ هذا التوجه بقبول الحدود الموروثة من عهد الاستعمار . وكما قال رئيس وزراء ملاقاسي في مؤتمر القمة التأسيسي لمنظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا في ١٩٦٣م {**لم يعد ممكنا بل وليس مرغوبا أن تعدل حدود أمم بحجية قاعدة عنصرية أو دينية أو لغوية . وللحقيقة أنه إذا اعتمدنا العنصر أو الدين أو اللغة قاعدة لوضع حدودنا فإن عدداً من الدول الحاضرة ستختفي من الخريطة** } [١٨]. وقد أدت تلك النظرة

---

(١٦) لقد طعن المكتشف (بيرتون) في نظرية (اسبيك) المتعلقة بكتشاف مصدر النيل ، انظر

Perham and Simons, African Discovery, 1954,p. 57

(١٧) انظر: Mac Michael, H., The Sudan, London, 1954,p. 67.

(١٨) انظر:

Proceeding of the Summit Conference of Independent Africa States, May 1963,Vol (1) Section (2) CIAS/GEN/INF

الواقعية نحو القبول بالحدود التي استقلت الدول داخل أطرها[١٩] إلى صدور قرار المنظمة المشهور ، بشأن الحدود في القاهرة عام ١٩٦٤م . فقد قطع رؤساء الدول والحكومات الأفريقية بموجب ذلك القرار عهداً نيابة عن دولهم باحترام الحدود القائمة عند تحقيق استقلالها الوطني .

والأصل أن يتولى الطرفان المعنيان بالتخطيط تحمل نفقات التخطيط . حيث يتولى كل طرف نفقاته بأن يوفر لجانبه في اللجنة المشتركة عادة المعدات والآليات والمواد الضرورية واللازمة للقيام بالخدمات الطبوغرافية والفلكية والتي لا غنى عنها لتنفيذ اللجنة لمهمتها . أما بالنسبة لقيمة الكلية للمنصرفات مثل العمل والمواد ووسائل النقل والمؤن التي يقتضيها بناء نقاط الإرشاد للحدود والعلامات ، فإن العادة جرت على أن يقوم الطرفان باقتسامها ، مع العلم بأن كل طرف يتحمل بذاته مرتبات وأجور ونفقات المعيشة لموظفيه وعماله وحراسه . في إيجاز تتحمل كل دولة نفقاتها ونصف تكلفة العمل العام للتخطيط[٢٠] .

ويمكن القول أنه حتى بالنسبة لبعض الدول التي حدثت منازعات بينها بسبب عدم تخطيط الحدود المشتركة ، لم تتجه مباشرة لخيار الولوج في عملية تخطيط تلك الحدود ، بل لجأت إلى تدبير آخر لا يرقى إلى مرتبة تخطيط كل الحدود . فقد اكتفت بالاتفاق على إرسال فريق مشترك من المساحين يقوم بتوضيح الحدود على الطبيعة طبقاً لأداة التعيين في المكان المتنازع عليه ، أي القيام بعملية تخطيط محدودة . وقد مارس السودان هذا التدبير مع تشاد بعد استقلال الدولتين عام ١٩٥٦م - ١٩٦١م على التوالي . فقد اتفقت الدولتان على تكليف فرقة مساحين من الجانبين لتقوم بإعادة توضيح الحدود في منطقة {إنياتا} ومنطقة **{أنديبوكا}** على أثر نزاع بين القبائل على جانبي خط الحدود .

وثمة مسألة أخيرة لابد من النظر إليها على ضوء ما تم موخراً على الحدود المشتركة بين السودان وتشاد وهي التفرقة والتمييز بين مفهوم **{تخطيط الحدود}** Demarcation من ناحية ومفهوم **{إعادة وضع علامات تخطيط**

---

(١٩) وطبقاً لرئيس جمهورية مالي (حيث علينا أن نأخذ أفريقيا كما هي وعلينا أن نتخلى عن أي مطالب أو ادعاءات : إن الوحدة الأفريقية تتطلب من كل دولة منا الاحترام الكامل للتراث الذي حصلنا عليه من النظام الاستعماري وأعني بذلك المحافظة على الحدود القائمة الآن بين دولنا).

(٢٠) انظر : Jones, op cit., p. 24

الحدود{Re demarcation} من ناحية أخرى . فالأول كما عرف يعني ترجمة تعيين الحدود من الورق في الأرض . أما وضع علامات إعادة التخطيط فيقصد به تجديد التخطيط السابق. فكما هو معلوم فإن وسيلة التخطيط هي تحديد نقاط إرشاد أو وضع علامات محسوسة بناء أو تشييدا ، وهذا هو الغالب بالطبع ، على الأرض لتوضح أين تنتهي سيادة دولة وأين تبدأ سيادة الدولة الأخرى التي لها معها حدود مشتركة . وكما شرحنا فإن العديد من اتفاقيات الحدود التي وضعتها القوى الاستعمارية قد تجاهلت تماماً الظروف والاعتبارات المحلية في أفريقيا . فقد قسمت العديد من القبائل بين دولتين او أكثر كما هو الحال بالنسبة لقبيلة الزغاوة في كل من السودان وتشاد وعلى سبيل المثال لا الحصر . وبذلك الأسلوب عزلت الحدود الاستعمارية العديد من القبائل من مناطق رعيها التقليدية. لذلك ليس من قبيل المفاجاة أن تكون الحدود بالنسبة للعديد من القبائل {مكتوبة في السماء} وبالتالي فإن تلك القبائل لا تعير أي اهتمام لمسالة في اي {بلد} من البلاد هي توجد في سياق بحثها عن الكلأ والماء والمرعى [٢١]. وليس ثمة طريقة حضرية متاحة لتنبيه تلك القبائل الرعوية بما يشبه {نقطة النظام} point of order غير تلك العلامات الحدودية ! .

لكن العلامات الحدودية قد تتآكل بسبب الأحوال الطبيعية أو تندثر بمرور الزمن وأخيراً وليس آخراً قد تتلاشى أو تختفي بفعل الإنسان . لكل ذلك يجب على الدولتين المعنيتين بمثل تلك الحدود ، صيانة وإصلاح أو حتى إعادة بناء وتشييد علامات الحدود ابتداء من جديد في موضعها الصحيح . ذلك أن وضع علامات الحدود أصلاً على سطح الارض ، سيكون فاقداً لاي جدوى أو معنى ، إذ لم يلتزم الطرفان بحمايتها وصيانتها وإصلاحها بل وإعادة بنائها وتشييدها من جديد إذا اقتضت أهمية التداخل في الحدود المعنية ذلك . وقد ذهبت بعض الدول تاريخياً ، في سبيل التأكيد على أهمية المحافظة

---

(٢١) قبيلة الزاندي مقسمة بموجب الحدود التي وضعها الاستعمار في ثلاث دول هي السودان والكنغو وافريقيا الوسطى . كما أن وضع الحدود الذي وضعه الميجور (جوين) للحدود الشرقية بين السودان وأثيوبيا ، في قطاع البارو ، قسم الاراضي التي تعتمد عليها قبيلة النوير والانواك إلى قسمين فالجزء الاكبر من قبيلة النوير يعيش في السودان في مركزي الناصر والسور وعلى حدود قطاع البارو ، إلا أن هناك عدداً مقدراً من النوير معتاد عبور السودان الى داخل الاراضي الأثيوبية طلباً للمرعى . اما الانواك فإن نصفهم تقريبا يعيش داخل الحدود الأثيوبية انظر كتابنا حدود السودان الشرقية مع أثيوبيا وارتريا ، الطبعة الاولى ، الدوحة ، ٢٠٠٠، صفحة ١٠٢ .

على جدوى تخطيط الحدود ، إلى أن احترام خط الحدود الذي تم إنشاؤه {واجب ديني مقدس} بحيث لا ينبغي أن يحدث فيها أي تغيير إلا بموجب الموافقة الصريحة والرضا الحر للدولتين وأن يصدر ذلك من حكومة كل طرف طبقا لدستوره [٢٢] . كما ذهبت دول اخرى للنص صراحة في اتفاق تخطيط الحدود على التزامها باتخاذ كل الاجراءات اللازمة لحماية علامات الحدود وتقديم أي شخص يقوم بتحريكها او العبث بها او تدميرها إلى المحاكمة . ومتى ثبت أن الذي قام بتحريك علامات الحدود أو العبث بها كان مقيما او احد رعايا الدولة المعنية ، فإنها تكون مسؤولة {مسؤولية تقصيرية} Vicariously بإصلاح العلامات الحدودية التي تم تدميرها على حسابها [٢٣] .

اما إذا اندثرت العلامات الحدودية أو اختفت بمرور الزمان او بسبب الاحوال الطبيعية أو كان التخطيط السابق غير واضح في حد قطاعاته ، وكانت الدولتان على جانبي الحدود على قناعة بجدوى وأهمية وضوح الحدود ، تفاديا لأي احتكاكات او احترافات قد حدثت او قد تحدث ، فليس أمامها غير الاتفاق على {إعادة وضع علامات تخطيط} Re-demarcation of the boundary Marks الحدود ، اي تخطيط الحدود من جديد في موقعها القديم على وجه الدقة . وهنا تبرز أهمية بروتوكول او محضر تخطيط الحدود السابق ، بالنسبة للجنة الحدود المشتركة المكونة للقيام بإعادة وضع علامات تخطيط الحدود . فكما عرفنا أن محضر تخطيط الحدود ينطوي على الوصف التفصيلي لخط الحدود بعد تعليمها على سطح الارض ، سيما وأن الوصف يشتمل على تفاصيل يمكن التأكد منها في الموقع . ومن ثم فإن على لجنة الحدود إعادة وضع علامات تخطيط الحدود ، كقاعدة عامة ، الالتزام بالوصف السابق للتخطيط ، وليس لها أن تعدل فيه او تغير ، ما لم تتفق الدولتان المعنيتان صراحة أو ضمنا على تفويض لجنة إعادة وضع علامات التخطيط بذلك .

وإذا كان ذلك هو الواجب الذي يجب على اللجنة احترامه والالتزام به ، فإننا نرى جواز ان تقوم اللجنة ، في سياق قيامها بمهمتها ، بما نسميه تكثيف التخطيط السابق ، ونقصد بـ {التكثيف} Condensation أن تقوم اللجنة بوضع علامات او نقاط ارشاد اضافية

---

(٢٢) انظر: Jones.op cit.,p. 214.

(٢٣) انظر: United Nations Treaty Series, Vol.266.pp.243.

وانظر ايضا معاهدة الثامن عشر من يناير ١٩٥٨م بين الاتحاد السوفيتي وافغانستان

لم يكن أصلاً موجوده في التحطيط السابق ، طالما أن ذلــك لا يتعــارض مــع القــراءة الصحيحة للوصف السابق . وتكون هذه الفرصة مفهومه ومفهونـــة إذا تبيــن للحــنه ان مواضع العلامات السابقة على مسافات بعيدة من بعضها ، بحيث يمكــن بالنساق جمالــي اللجنة ، وصع علامات أو نقاط إرشاد بين تلك المسافات لتقريـــب الشـقة بــين علامــة واخرى. ولا شك ان مثل هذا التكثيف ، إنما يتم تحقيقــا للمصلحــة المشــتركة والعايــة المرجوة من التخطيط ، ألا وهي توضيح أين تنتهي سيادة دوله ومن اين تبدأ سيادة دولـــه أخرى تشترك معها في ذات الخط الحدودي .

وسواء كان الأمر اعادة وضع علامات تخطيط الحدود demarcation او كان تكثيفــا condensation فإن أهميه اتفاق الدولتين المعنيتين على تنفيذ أي منــهما لا يحتــاج لتوكيــد شديد. ذلك انه بالإضافة إلى تحقيق الغاية المرجوة أصلاً من الحدود بيــن الــدول ، فــإن العمليتين ينطويان على بعد قانوني بالغ الأهمية ، وهو أن الدولتيــن المعنيتيــن بــالحدود تعترفان بأن الحدود قد سبق تعيينها وتخطيطها . مؤدى ذلك ان أيا من الدولتين لا تسـتطيع أن تنازع في الوضع القانوني للحدود ، اذ أن منازعتــها مــردود عليــها بموجــب مبــدأ الاعتراف السابق من ناحيه ، وبمقتضى نظرية {الإغلاق} Estopped من ناحية اخـــرى . وقد اكتسب نظرية الإغلاق أهمية بالغة في القانون الدولي بشــكل عــام وفــي نزاعــات الحدود بصفه خاصة [٢٤].

***

(٢٤) انظر:

Mac Gibbon (Stoppel in International Law) International and Comparative Law Quarterly (1958) P 468

الباب الخامس عشر

اتفاق السودان وتشاد على الشروع في وضع علامات تخطيط الحدود

١ـ ادعاء السلطات التشادية بأن منطقة قايا أرض تشادية .

٢ـ تنشيط اللجنة الوزارية المشتركة وتفعيل اللجنة الفنية للحدود .

٣ـ الطرفان يؤكدان على المعاهدات الموروثة ويتجهان نحو وضع العلامات .

مثل ما انتهى حكم ما اصطلح عليه في السودان بحكم الديمقراطية الثانية بانقلاب عسكري في مايو ١٩٦٩م ، انتهى حكم ما اصطلح عليه بحكم الديمقراطية الثالثة بانقلاب عسكري آخر في يونيو ١٩٨٩م ، اشتهر {بحكم الإنقاذ} وقد شهدت علاقات الحكم الحديث مع دول الجوار تدهوراً في الخمس سنوات الأولى من عمره ، كما انه وجد صدا من العديد من الدول الاخرى . لكن النظام لم يلبث أن نجح في تحسين علاقات السودان وبخاصة مع دول الجوار .

أما فيما يتصل بعلاقات السودان الحدودية فقد فتحت ثلاثة ملفات . الأول هو ملف النزاع الحدودي مع مصر بشأن مثلث حلايب . وفي هذا السياق عقدت اجتماعات مشتركة عديدة على المستويين الوزاري والفني في الخرطوم والقاهرة ، ولكنها لم تصل إلى حسم نهائي لهذا الموضوع (١) . ويمكن القول أن أسبابا سياسية معينة فرضت فتح الملف بل وتصعيده إلى أزمة حقيقية بين البلدين ، كما أن أسبابا سياسية محددة فرضت إغلاق الملف دون التوصل إلى حل للنزاع .

---

(١) كان مؤلف هذا الكتاب مستشار للجانب السوداني في الاجتماعات التي عقدت على المستويين الوزاري والفني.

من جانب آخر حرصت حكومة السودان على فتح ملف الحدود مع أثيوبيا[٢] في إطار اجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة المتعددة التي عقدت طوال عقد تسعينيات القرن الماضي . لكن أثيوبيا أبدت عدم رغبتها لفتح ذلك الملف بحجة انشغالها بقضايا مهمة أخرى . وبالرغم من التحسن الكبير الذي طرأ على العلاقات بين البلدين ، على خلفية تدهور علاقات البلدين مع الجارة المشتركة معهما في حدود دولية وهي إريتريا ، إلا أن المسائل المتعلقة مع أثيوبيا ، منذ إبرام اتفاقية الحدود المشهورة في ١٩٠٢، ما زال بعضها ينتظر الحسم النهائي .

أما بالنسبة للأوضاع في حدود السودان الغربية ، فقد ورثت حكومة الإنقاذ تداعيات الصراع السياسي التشادي . وكانت آخر آثار له، في أواخر عقد ثمانينيات القرن الماضي ، قد تجسدت في وجود قوات معارضة بقيادة {إدريس دبي} في داخل الأراضي السودانية من ناحية ودخول قوة تابعة لحكومة الرئيس {حسين هبري} في منطقة {قايا} من ناحية أخرى . وقد أوشك ذلك الوضع وبخاصة على إثر سقوط حكم {هبري} واستيلاء {دبي} لمقاليد الحكم في إنجمينا ، أن يتطور لادعاء على أرض سودانية . فعندما سعت السلطات السودانية لتطويق الوضع في منطقة {قايا} مع السلطات التشادية ، فوجئت بادعاء الجانب التشادي بأنه لم يسمع بوجود نزاع حول منطقة {قايا} بين السودان وتشاد وهو ادعاء انطوى على ادعاء الجانب التشادي بتبعية منطقة قايا إلى تشاد . وبرر الجانب التشادي ادعاءه على منطقة قايا ، بعدم إثارة حكومة السودان لذلك الموضوع عندما كانت محتلة من قبل قوات حسين هبري !. وأضاف الجانب التشادي إلى ادعائه مسوغاً آخر هو أن ضرورات استراتيجية وأمنية تحتم على السلطات التشادية السيطرة عليها . وقد ساق الجانب السوداني من جانبه العديد من الردود والمبررات من بينها أن حكومة السودان سبق أن طلبت من هبري إخلاء قايا ، وأن ثمة قوة سودانية قد وضعت لمنع عودة قوات هبري ، بالإضافة إلى أن الإصرار على البقاء في قايا يشكل تمسكاً بالاحتلال . وبالرغم مما ساقه الجانب السوداني من حجج إلا أن الاجتماع مع الجانب التشادي انتهى إلى

---

(٢) كتابنا : بعنوان (حدود السودان الشرقية مع أثيوبيا وإريتريا: النزاع الحدودي والمركز القانوني) الطبعة الأولى ، الدوحة، ٢٠٠٠، الصفحات من ٢١١-٢٢٦.

طريق مسدود . وقد تم تطويق الوضع لاحقا على إثر اتصالات على مستوى الدولتين لسحب الرئيس التشادي الجديد لقواته الى داخل الاراضي التشادية [٣]

يبدو ان مشكلة {قايا} وادعاء مسؤولين عسكريين بأنها أرض تشادية قد شكل ناقوس خطر للسلطات السودانية . من ناحية أخرى كانت هنالك الآثار السالبة على الأمن في دارفور والمترتبة عن الصراعات التشادية القديمة والمتجددة تبعا لتغيير النظم الحاكمة في انجمينا وكثرت عمليات النهب المسلح ورواج تجارة السلاح والتهريب بالإضافة الى إذكاء التعصب القبلي . وكان تفاقم الوضع بقيام قوات تشادية بعمليات نهب وسلب داخل الأراضي السودانية . لكل تلك الاسباب اهتمت حكومة السودان بمسألة توطيد علاقتها مع نظام الحكم الجديد في تشاد . وكانت البداية تنشيط آلية اللجنة الوزارية المشتركة ، وكذلك تفعيل اللجان الفرعية المنبثقة عنها ، وبصفة خاصة اللجنة الفنية الخاصة بالحدود . فقد عقدت اللجنة الوزارية المشتركة بين السودان وتشاد ، أول اجتماع لها في عهد حكم الإنقاذ ، في الرابع عشر من فبراير ١٩٩١م . وقد ناقشت اللجنة العديد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك مثل الامن على الحدود والاتفاقية القنصلية والحوارات والهجرة والجنسية واللاجئين ومكافحة الصيد غير المشروع . أما بالنسبة لموضوع الحدود فقد تناول الطرفان طبقا للبيان المشترك **{حول اتفاقيات وبروتوكول العاشر من يناير ١٩٢٤م، والتي تحكم الحدود بين البلدين . واتفقا على تكوين لجنة خبراء مشتركة ، وعلى أن تنعقد في الخرطوم في الأسبوع الأخير من أبريل ١٩٩١م . لدراسة وتوضيح معالم الحدود بين البلدين وتحديد مصادر التمويل وعلى أن ترفع تقريرا بأعمالها للدورة الرابعة }** [٤]

---

(٣) بحث اللواء أ.ح / التجاني محمد التجاني بعنوان: (عدم تخطيط الحدود وأثره على الأمن الوطني) للأكاديمية العسكرية العليا بإشراف الأستاذ/ محمد الباقر خليفة، وكان مؤلف هذا الكتاب هو المناقش للبحث

(٤) المحضر الختامي لاجتماعات الدورة الثالثة للجنة الوزارية المشتركة بين السودان وتشاد الخرطوم ١٤-١٧ فبراير ١٩٩١م وقد اتفق الجانبان أيضا على اتخاذ كل التدابير اللازمة لتطبيق الاتفاق الخاص بإنشاء لجنة فرعية سودانية تشادية أمنية مشتركة والتي تم التوقيع على تكوينها في ٣ اكتوبر ١٩٨٦م والتي أنيط بها معالجة مواضيع الأمن على الحدود.

لقد سارع وزير الداخلية رئيس لجنة الحدود السودانية ، باصدار قرار ، بتاريخ السابع عشر من مارس ١٩٩١م ، بتكوين الجانب السوداني في لجنة الخبراء المشتركه مما يعكس بوضوح حرص السودان على تفعيل الاتفاق الخاص بموضوع الحدود . وانطلاقا من ذلك القرار أعد الجانب السوداني في لجنة خبراء الحدود تقريرا ضافيا ومميزا عن الحدود المشتركه مع تشاد استعدادا وتمهيدا للاجتماع مع الجانب التشادي وقد تناول التقرير السمات الأساسية للعلاقات بين البلدين . ورد العوامل التي ادت إلى عدم الاستقرار في الحدود وتفاقم الحالة الأمنية وتصاعد المشكلات ، إلى الصراع التشادي الداخلي واستغلال العناصر غير الموالية للنظام الحاكم في تشاد للاراضي السودانية خلال قيامها بعمليات مناهضة للسلطة .

من جانب اخر هناك تدفق اللاجئين التشاديين إلى داخل السودان بسبب الجفاف والتصحر الذي ضرب الأجزاء الشماليه والوسطى من تشاد وهناك التداخل الاخر مسن القبيله نتيجه لولائها او مناهضتها للسلطه أو للعناصر المعارضه . كما ان هناك رواج تجارة السلاح والنهب المسلح والتهريب . يضاف إلى كل ذلك امران هامان الاول هو الصراع الليبي التشادي ومرور الدعم الليبي عبر الأراضي السودانيه وخاصه خلال مرحلة النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد حول (قطاع اوزو). والامر الثاني هو الاحتكاكات الناشئة عن عدم وجود معالم واضحه للحدود لاندثارها بمرور الزمن أو بفعل فاعل[٥].

ولاحظت اللجنة في سياق وضع خطة إعادة تخطيط الحدود ، طول الحدود بين البلدين إذ تبلغ حوالى ١٣٠٠ كيلومتر ، وأن أجزاء كبيره منها تكاد تكون خاليه من السكان ، وبخاصة القطاع الذي يمتد من وادي هور وحتى الملتقى الثلاثي للحدود بين السودان وتشاد وليبيا . ونسبة لتكاليف إعادة التخطيط الباهظة رأت اللجنة أن تنحصر العمل في الأساس على خط الحدود في المناطق التي بها مشاكل ، أو التي يتوقع ظهور نزاعات بها ، وهي تشمل بشكل عام مناطق الزراعه والرعي والصيد ، وذلك بتكثيف علامات الحدود ووضع علامات للإرشاد على مسافات معقولة في هذه Condensation الأجزاء ، أي من الملتقى الثلاثي الحدودي في (تيزي) وحتى وادي هور . من جانب اخر

(٥) تقرير لجنة خبراء الحدود بين السودان وتشاد ، الجانب السوداني ، الخرطوم ١٦/٥/١٩٩١م ، شارك في اعداد التقرير عضوية الجانب السوداني ، الا ان الذي قام باعداده المهندس ... والمهندس محمد ابكر ادم ممثلا مصلحة المساحة السودانية

اوصت اللجنة تركيز عملية إعادة التخطيط في القطاع الحدودي الممتد من الملتقى الثلاثي في {بيزي} وحتى {خور برنقا} على أساس أن هذه المنطقه تشمل منطقه {قايا} التي سعت السلطات التشادية لبسط ادعاء عليها ومنطقة {انزيلي} التي تتمتع بموارد مائيه تجعلها جاذبة للرعاة والمزارعين .

وتأسيساً على كل ذلك اقترحت اللجنة أن يتم العمل على مرحلتين . الاولى من الملتقى الثلاثي بين السودان وتشاد وأفريقيا الوسطى . واما المرحلة الثانية فإنها تشمل الحدود من {خور برنقا} وحتى الملتقى الثلاثي للحدود بين السودان وتشاد وليبيا . ومما لا شك فيه أن قلة العقبات الطبيعية في معظم أجزاء هذا القطاع من الحدود ، وما تم بشأن إعادة تخطيط الحدود في عام ١٩٦٢م ، قد شجع اللجنة على اقتراح إعادة تخطيط هذا القطاع [٦].

واللافت أن التقرير وضح أن المهمة التي يجب ان تتم ستطوي على شقين . الأول {إعادة تخطيط الحدود} . والثاني {تكثيف الحدود } . ولم يفت التقرير بالطبع أن يقدم ميزانيه مفصله شملت التصوير الجوي لمنطقة الحدود واستكشاف في مناطق الحدود بالاستعانه بالصور الجوية ، ورصد نقاط الحدود لتحديد المواقع ، وبناء علامات ثابته على طول الحدود . كما شملت الميزانية المقترحة لذلك العمل تكوين فرق الحقل وما تتطلبه من مهندسين وجنررجية وسائقين وعمال مؤقتين وممرضين ورجال حراسة . وذلك بالإضافة إلى العربات والمعدات الفنية التي تشمل أجهزة القياسات الطويلة والقصيرة ونظارات رصد الزوايا ونظارات الخيط وبوصلات وكشافات الرصد الليلي وأجهزة اتصال قصيرة المدى وطويلة المدى ومولدات كهربائية وبطاريات واجهزة لملء البطاريات والات حاسبة . يضاف إلى كل ذلك قيمة الوقود والمرتبات والبدلات .

وبالنظر إلى هذا التفصيل يتضح أن الجانب السوداني قد أعد تقريرا صافيا شارحا لمهمته محدداً لحاجاته موضحاً لأولوياته الأمر الذي مكنه من أداء مهمته خير أداء . يبدو من هذا الاستعداد للولوج في عملية تخطيط الحدود ، أن العملية ليست صعبة ومعقده فقط بسبب الجغرافيا الطبيعية لمناطق الحدود ، بل أيضاً هي باهظة التكاليف والنفقات الماليه . ويقينا أن تلك هي الأسباب الأساسية التي جعلت الغالبية العظمى من الحدود بين الدول في أفريقيا غير مخططة على الطبيعة.

---

(٦) نفس المصدر السابق .

الباب السادس عشر

إعادة وضع علامات تخطيط الحدود المشتركة بين السودان وتشاد

١ـ اللجنة الفنية تقسم المرحلة الأولى إلى ثلاثة قطاعات .

٢ـ الوصف التفصيلي للحدود بعد إعادة وضع علاماتها على الأرض .

٣ـ إنشاء لجنة مشتركة لحماية علامات الحدود وصيانتها .

٤ـ معالجة أوضاع المواطنين المتأثرين بإعادة تخطيط الحدود .

٥ـ الاتفاق على المضي قدماً لتكملة المرحلة الأخيرة .

٦ـ اعتماد الدولتين لمحضر وضع علامات الحدود بين البلدين .

بالرغم من أن اللجنة الوزارية المشتركة بين السودان وتشاد التي انعقدت في فبراير ١٩٩١م في الخرطوم ، كانت قد قررت عقد اجتماعها التالي في ١٩٩٢م ، إلا أن ذلك لم يتحقق إلا في سبتمبر ١٩٩٤م وفي الخرطوم أيضاً . وكما حدث في الاجتماع السابق ناقشت اللجنة العديد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وفي مقدمتها مسائل الأمن على الحدود ومسائل الوضع القانوني للحدود. وقد اتفق الطرفان، في مجال مسائل الأمن على الحدود ، على زيادة تبادل المعلومات الأمنية لمواجهة تواجد المجموعات المسلحة وعصابات النهب المسلح التي تمارس التخريب في المناطق الحدودية . وكذلك اتفقنا على مواجهة الأعمال الخارجة عن القانون وكافة الأنشطة العدائية التي تهدد أمن كل من

البلدين . وتنفيذاً لهذه الاستحقاقات اتفق الجانبان على تنشيط اللجنة الفرعية المشتركة للأمن بين البلدين والتي كانت قد كونت لمثل هذه الأغراض [1].

أما بالنسبة للأوضاع القانونيه للحدود فقد أكد الطرفان على التزامهما باحترام كافة الاتفاقيات والمواثيق التي تحكم الحدود بين البلدين وبصفة خاصة {**بروتوكول العاشر من يناير ١٩٢٤م والخرائط الملحقة به**} . واتفق الطرفان أيضاً على {**إعادة وضع علامات الحدود في أماكنها وفقاً للمواثيق المذكورة سلفاً** } . وتنفيذاً لذلك اتفق الطرفان على تكوين لجنه مشتركة من الخبراء لوضع علامات الحدود على الطبيعة وحرصاً من الجانبين على المضي قدماً في مسألة إعادة تخطيط الحدود فقد تم الاتفاق على أن : {**تجتمع لجنة الخبراء المشتركة في أبشي خلال أكتوبر ١٩٩٤م . وأن يقوم الطرفان بتمويل تنفيذ العمل بصورة مشتركة بين البلدين وعلى أن يهيئ الطرفان أفضل الظروف لإنجاح مسألة إعادة تخطيط الحدود**} [2] .

وهكذا يبدو واضحاً من محضر اجتماع سبتمبر ١٩٩٤م للجنة الوزارية المشتركة ، أن السودان قد حقق قدراً كبيراً من بصبو إليه . فقد أكد الطرفان على المواثيق الموروثة وبصفة خاصة بروتوكول العاشر من يناير ١٩٩٤م . ثم إن المحضر أكد على رؤية السودان بأن الحدود قد تم تخطيطها سلفاً وأن المطلوب هو إعادة وضع معالمها التي إندثرت أو اختفت سواء بمرور الزمن أو بفعل فاعل .

وبالفعل عقدت لجنة خبراء الحدود المشتركه بين السودان وتشاد اجتماعها المقرر في أبشي عاصمة محافظة وداي في جمهورية تشاد في أكتوبر ١٩٩٤م . وكما ورد في التقرير الختامي لاجتماع الخبراء فقد اتفق الجانبان {**على استخدام الخرط الملحقة ببروتوكول العاشر من يناير ١٩٢٤م كوثيقة وحيدة يتم الرجوع إليها وفي حالة مواجهة عقبات يتم الرجوع لنصوص البروتوكول**} .كما اتفق الجانبان على تحديد ثلاث مناطق حدودية بحيث تكون لها الأولوية في عملية إعادة وضع العلامات وهي : -

---

(١) محضر اجتماع اللجنه الوزاريه المشتركة بين السودان وتشاد في دورتها الرابعة ، ١٥-١٩ سبتمبر ١٩٩٤م وبالرغم من أن الاجتماعات ترأسها وزيرا خارجية البلدين ، إلا أن اللذين وقعا على المحضر هما النائب الأول لرئيس الجمهوريه في السودان ورئيس وزراء تشاد مما يعكس مدى اهتمام الدولتين بمسار العلاقات بينهما .

(٢) وهذا ما نص عليه بروتوكول العاشر من يناير ١٩٢٤م في بنوده العامة

١. **المنطقة الجنوبية** : وتمتد من الملتقى الثلاثي لحدود السودان وتشاد وافريقيا الوسطى حتى تقاطع {**وادي صالح**} مع {**وادي أزوم**} .

٢. **المنطقة الوسطى** : وتمتد من {**بئر كوجان**} حتى {**جبل أنياتا**} مرورا بـ {**أم بلنج**} .

٣. **المنطقة الشمالية**: ويقصد بها منطقة {**كلبس**} التي تمتد إلى ما يقارب{٥٠} كيلومتر شمالي كُلبس و {٥٠} كيلومتر إلى الجنوب منها .(٣).

من جانب آخر اتفقت لجنة الخبراء من حيث المبدأ ، على إعداده وضع {٣٣} علامة حدودية و {١٢} نقطة موصوفة في البروتوكول بمعالم طبيعية ، مثل الجبال والوديان والتي ستحدد إحداثياتها في الموقع . كما اتفق أيضا على مبدأ تكثيف العلامات Condensation في الجنوب بين مشختي {**فنقورو**} و {**سينيار**} وتحديدا من {**حرازة**} حتى {**ملم**} مروراً بمنطقة {**قايا**} . وأقرت اللجنة أن يكون التكثيف في المنطقة الوسطى بين مسبحتي {**وادي كجا**} و {**كولوي**} وذلك في المنطقة الممتدة من {**بئر كوجان**} حتى {**وادي نياتا**} مرورا بـ {**أم بلنج**} و {**أم دافوق**} .

كما اتفقت اللجنة على اعتماد العلامات الحدودية وأنواعها . وطبقا للكروكي المرفق مع تقرير اللجنة يرمز الشكل {C}للعلامة الأساسة والشكل {P} يرمز لعلامة التكثيف . ويرمز الشكل {D} للعلامة الجبلية . ويرمز الشكل {E} للشاهد على جانبي الوديان . وبالنسبة لترقيم العلامات فقد اعتمدت اللجنة لكل علامة أربعة أرقام يشير الرقمان من جهة اليمين للسنة التي صنعت فيها العلامة ، ويوضح الرقمان من جهة اليسار الرقم المتسلسل للعلامة . واعتمدت اللجنة ترقيم علامات التكثيف من الرقم {**واحد**} وحتى نهايتها بتسلسل مطرد . واتفقت اللجنة على أن يكتب في كل علامة خط الطول والعرض بالإضافة إلى الحرف {S} في اتجاه السودان والحرف {T} في اتجاه تشاد (٤).

---

(٣) التقرير الختامي لاجتماعات لجنة خبراء الحدود السودانية التشادية المشتركة بانجمينا بين ٢٣ و ٢٥/١٠/١٩٩٤م

(٤) اتفقت اللجنة على أن التكلفة الكلية لبناء الأعمدة والعلامات في حدود (٥٠) ألف دولار أمريكي وأن يمد كل بلد [illegible] بالأجهزة الضرورية لإنجاز العمل شريطة أن تكون الأجهزة المستخدمة من قبل الطرفين . كما اتفقت على أن تنفرد كل طرف بمخصصات فريقه الفني وتسوية قوة [illegible] التي تحدد من جانبه . ومن جانب آخر اتفقت اللجنة على أن يتحمل الطرفان تكلفة العلامات الحدودية والأعمدة مناصفة وكذلك تكلفة المواد والمعدات اللوجستية بغض النظر عن المصدر [illegible]

وهكذا بالتأسيس على تقرير لجنة الخبراء المشتركة نتشيني في أكتوبر ١٩٢٤م والتزاما بالاتفاقيات والمذكرات المتبادلة والمواثيق ذات الصلة بالحدود بين البلدين والجديد في بروتوكول العاشر من يناير ١٩٢٤م والخرائط الملحقة به ، شرعت اللجنة الفنية المشتركة بإعادة تحديد معالم الحدود وإعادة وضع علامات التخطيط على الطبيعة أعمالها ابتداء من ٢٣ ديسمبر ١٩٩٤م . ولكن يبدو أن اللجنة قد ووجهت في بداية مهمتها مسألة تحديد نقطة الانطلاق الأمر الذي دعاها للرجوع الى رئيسي الجانبين في اللجنة العليا للاتفاق على نقطة البدء . وبالفعل فقد اتفق رئيسا الجانبين ، بناء على توصية الفنيين من الجانبين ، على أن تكون العلامة الحدودية رقم {٤٩/١} على تقاطع {وادى ازوم} و {وادي صالح} هي العلامة المتفق عليها كأساس لبداية اعادة وضع بقية العلامات الحدودية الأخرى [٥] . ومن ثم فقد بدأت اللجنة عملها في الثلاثين من ديسمبر ١٩٩٤م ، والذي استغرق قرابة الأربعة أشهر ، حيث انتهت من تنفيذ أعمال إعادة وضع علامات تخطيط الحدود في المرحلة الأولى في الثامن عشر من مارس ١٩٩٥م [٦] وقد نفذت اللجنة مهمتها ميدانيا وسجلت احداثيات ما قامت به باستعمال مستقبلات جودسية . كما تم تحديد نقاط التكثيف حسب الإحداثيات المحسوبة من الخرائط الملحقة بالبروتوكول والتي تحكم عددها التداخل السكاني بالمنطقة والمسافات بين العلامات الأساسية بصا‌فة الى ذلك قامت اللجنة ببناء العلامات بواسطة الاسمنت المسلح بمباشرة فنية من كل دولة .

وقد تم تنفيذ المرحلة الأولى من إعادة وضع علامات تخطيط الحدود بين البلدين في ثلاث مناطق وذلك على النحو التالي :-

أولاً المنطقة الجنوبية : -

يمتد هذا القطاع من {**بحيرة تيسى**} جنوباً حتى تقاطع وادي كجا مع وادي أزوم **{أي المنطقة الواردة في الجزء الثاني الفقرة {E} إلى الجزء الثالث الفقرة {K} من بروتوكول العاشر من يناير ١٩٢٤م }** ويبدأ هذا القطاع من بحيرة تيسى إلا أن اللجنة لم تتمكن من تحديد هذه النقطة الثلاثية بسبب غياب جمهورية أفريقيا الوسطى وهي الطرف

---

(٥) محضر الجانبين السوداني والتشادي الصادر في قوزبرنق في جمهورية تشاد بتاريخ التاسع والعشرين من ديسمبر ١٩٩٤م والموقع من قبل رئيسي الجانبين

(٦) محضر وضع علامات الحدود بين السودان وتشاد : ٣٠ ديسمبر ١٩٩٤م – ١٨ مارس ١٩٩٥م .

الثالث في هذه العلامة . وتسمل هذه المنطقة واحداً وعشرين علامة أساسية من بينها تسع علامات جبلية بصف برميل واثنان وأربعون علامة تكثيف وسته سواهد .

ويبدأ الوصف التفصيلي لهذه المنطقة من قمة **جبل كيلي** حيث تتجه الحدود في خط مستقيم إلى موقع غرب بحيرة {**أنزيلي**} ثم يتجه خط الحدود في خط مستقيم إلى قمة {**حجر درقا**} الذي يقع في الناحية الشمالية الغربية لسلسة جبال {**ماشنقا**} . وتسير الحدود من الموقع السابق في خط مستقيم إلى أعلى جبل اري {**تانقير**} . وتتجه الحدود من الموقع السابق في خط مستقيم جنوب قرية {**مردف**} السودانية إلى حيث الموقع المشار إليه في البروتوكول بـ {Conspicuous Rocks} . وتتجه الحدود من الموقع السابق شمالاً في خط مستقيم إلى حيث جبل {**كلوا**} وتتجه الحدود من الموقع السابق في خط مستقيم ناحية الغرب إلى قمة حجر {**تقولا**} . ثم تتجه الحدود من الموقع السابق في خط مستقيم حيث ملتقى وادي {**لوجوكو**} مع وادي {**مانقرقا**} . وتسير الحدود من الموقع السابق في خط مستقيم إلى حيث منتصف الطريق الواصل بين قرية {**لوحوكو**} وجبل {**منداقيا**} . ومن الموقع السابق تسير الحدود حيث تمر بموقع يقع جنوب غرب قرية {**تماسي**} السودانية . ويتجه خط الحدود من الموقع السابق وهو يمر بموقع حدودي يشار اليه في البروتوكول باسم شجرة {**المرايا**} . ومن الموقع السابق تتجه الحدود في خط مستقيم الى حيث الموقع المشار اليه في البروتوكول بـ حجر {داكوندي}{**قمة حجر داكوندي**} وتتجه الحدود من الموقع السابق إلى قمة حجر {**ميرسي**} . ومن الموقع السابق تسير الحدود في خط مستقيم إلى حيث الموقع المشار إليه في البروتوكول باسم {Clearing} {**القرلية**} . ثم تتجه الحدود في خط مستقيم إلى موقع {**الشجرة**} الحدودية . وتسير الحدود من هناك إلى حيث قمة جبل {**هقرا**} . ومن الموقع السابق يتجه خط الحدود في خط مستقيم إلى حيث موقع شجرة {**الحميضة**} . وتسير الحدود من الموقع السابق شمالاً إلى حيث الموقع الحدودي الذي يقع في منتصف مجرى {**وادي صالح**} مع الخط الفاصل بين الموقع السابق وموقع {**حجر زرا**}. ومن الموقع السابق تتجه الحدود ناحية الغرب متبعة {**وادي صالح**} حتى تقاطعه مع {**واي أزوم**} . وتسير الحدود من الموقع السابق إلى حيث ملتقى {**وادي كجا**} مع {**وادي أزوم**} . ثم يتجه خط الحدود من الموقع السابق إلى حيث الموقع الذي يحمل الرقم {**١/٢٠٩٥**}[٧].

---

(٧) المصدر السابق .

ثانياً : المنطقة الوسطى :

يمتد القطاع الحدودي في هذه النقطة من ملتقى وادي {**بئر كونجان**} مع {**وادي كجا**} وحتى التقاء {**وادي كجا**} مع الحدود الدوليه . وقد تم بناء العلامات ميدانيا طبقا لموجهات الجزء الرابع الفقرة {A} حتى الفقرة {L} من بروتوكول العاشر من يناير ١٩٢٤. وهي تشمل على اثنتي عشرة علامة أساسية من بينها أربع ، علما بأن العلامة الرابعة بنيت عام ١٩٦٢م . كما بينت ثماني نقاط طبيعية وأربع عشرة نقطه تكثيف بالإضافة إلى عشرة شواهد .

ويبدأ الوصف التفصيلي للحدود في هذه المنطقة من تقاطع وادي {**بئر كونجان**} مع {**وادي كجا**} حيث تسير الحدود شمالا مع منتصف وادي {**بئر كونجان**} حتى تقاطع وادي {**بئر كونجان**} مع الحدود الدوليه . ثم تتجه الحدود من الموقع السابق إلى ناحية الشمال إلى القمه الجنوبية لجبل {**قونقرى**} . ومن الموقع السابق تتجه الحدود إلى حيث القمه الشماليه لجبل {**قونقرى**} . وتسير الحدود من الموقع السابق إلى حيث قمة جبل {**انجنون**} . ثم تتجه الحدود من الموقع السابق إلى قمة {**جبل الباز**} . ومن الموقع السابق تتجه الحدود إلى حيث أعلى قمة في سلسلة {**جبل ناري**} . وتسير الحدود من الموقع السابق في خط مستقيم إلى حيث المنحنى الذي يحمل الرقم {٢٨٩٥} . ومن الموقع السابق تسير الحدود إلى حيث قمة {**جبل أتياتا**} . ثم تتجه الحدود إلى قريه {**أم ضفل**} التشادية و{**باردى**} السودانيه. من الموقع السابق تسير الحدود حتى جبل {**هنقرا**}. وتسير الحدود من الموقع السابق إلى حيث ملتقى {**وادي كجا**} مع الحدود الدولية .

ثالثاً : المنطقة الشمالية :

ويبدأ **الوصف** التفصيلي لهذا القطاع الحدودي من الموقع رقم (٣٣٩٥) المشار إليه في الخرائط الملحقة بالبروتوكول بـ{Conspicuous Tree} ثم تتجه الحدود منه إلى حيث تمر بالمنخفض الذي يقع بين {**جبل زفيدا**} وجبل {**كركوبا**} إلى الموقع الذي يحمل الرقم {٣٤٩٥}. ثم تسير الحدود من الموقع السابق جهة الشمال الى حيث قمة{**جبل أبو لجام**}. ومن الموقع السابق تسير الحدود في خط مستقيم الى حيث قمة {**جبل كشكش**} . وتسير الحدود من الموقع السابق تتجه لشمال الشرقي في خط مستقيم إلى حيث {**الصخرة**}

المشار إليها في البروتوكول بـ{١٠٩M}.ومن الموقع السابق تسير الحدود في خط مستقيم حيث القمه الجنوبية **{لجبل أوم}** . وتسير الحدود من الموقع السابق في خط مستقيم عبر منتصف **{الهضبة}** إلى حيث قمة **{جبل أوم}** . ومن الموقع السابق تتبع الحدود الهضبه من الجنوب إلى الشمال في خط مستقيم إلى حيث ابار **{قوز بدين}** . وتسير الحدود من الموقع السابق إلى حيث **{رهد مقدد}** الذي يحمل الرقم {٤١٩٥} . ومن الموقع السابق تسير الحدود إلى حيث مجرى **{وادي بويزا}** . وتتجه الحدود من الموقع السابق مع مجرى **{وادي بويزا}** إلى **{آبار بويزا}** . ومن الموقع السابق تسير الحدود إلى حيث **{حجر درو}** . وتسر الحدود من الموقع السابق في خط مستقيم إلى حيث القمة الجنوبية من سلسلة **{جبل مرّا}** MURRA . ومن الموقع السابق تسير الحدود إلى حيث القمه الشمالية الشرقية والتي يشار إليها في البروتوكول بـ {١١٢٩M} . وتسير الحدود من الموقع السابق إلى حيث الموقع {٤٧٩٥} . ومن الموقع السابق يسير الخط الحدودي في خط مستقيم إلى حيث **{قوز ممريكو}** . وتسير الحدود من الموقع السابق في خط مستقيم الى حيث **{قوز جمال هرو}** . ومن الموقع السابق تتجه الحدود ناحية غرب الشمال الشرقي الى **{رهد عرديب}**. وتتجه الحدود من الموقع السابق في خط مستقيم إلى **{حجر كبش}** . ومن الموقع السابق تسر الحدود لتمر بـ**{رهد نبقاية}**. وتسير الحدود في خط مستقيم من الموقع السابق إلى **{رهد جبر}** ومن الموقع السابق تسير الحدود متبعة مجرى **{وادي برنقالا}** الى حيث الموقع الذي يحمل الرقم {٥٤٩٥}. ثم تتجه الحدود في خط مستقيم منحرفه عن الموقع السابق إلى حيث **{رهد دقوي}** . ومن الموقع السابق تتجه خط الحدود شرقاً إلى حيث **{رهد شوراك}** . ويسير الخط الحدودي من الموقع السابق ناحية الشمال الشرقي في خط مستقيم إلى حيث الموقع المشار إليه في البروتوكول بـ { Super Mark}. ثم يتجه الخط الحدودي في خط مستقيم إلى موقع في منتصف المسافة بين **{جبل سندي}** و **{جبل وسطاني}** . ومن الموقع السابق يتجه الخط الحدودي في خط مستقيم الى موقع يقع غرب قرية **{جرجيرة}** ويحمل الرقم {٥٩٩٥} [٨] .

ذلك هو الوصف التفصيلي لإعادة تخطيط المرحلة الأولى من الحدود المشتركه بين السودان وتشاد وكما ورد في محضر إعادة وضع علامات تخطيط الحدود في

(٨) المصدر السابق.

الفترة من ٣٠ ديسمبر ١٩٩٤م إلى ١٨ مارس ١٩٩٥م . إن تنفيذ العمل قد تم في تفـــاهم وانسجام تامين من قبل الفريقين الفنيين . ولم تواجه الفرق الفنية أية مشاكل في التخطيـــط في القطاعين الجنوبي والشمالي حيث انساب العمل بصورة طيبة عدا ما حدث في منطقـــه {مدوا} الواقعة في القطاع الأوسط. وقد اتفق الفريقان الفنيان على بنـــاء خمـــس علامـــات تكثيف في المنطقة الواقعة بين تقاطع {وادي كجا} مع {وادي بئر كونجان} وتقـــاطع وادي بئر كونجان مع الحدود الدولية . كما تم بناء ثلاث منها في شكل شـــواهد علـــى جـــانبي الوادي من ناحية تقاطعه مع {وادي كجا} . وقد أخذت لها إحداثيات بيد أنه لم يتـــم تحديـــد علامتي التكثيف المتبقيتين اللتين تبلغ المسافة بينهما حوالي أربعة كيلومترات . وقـــد رأي الفنيون رفعها للجنة المتابعة لمعالجة أمرها . وقد تضمن المحضر تحديد المســـافات بيـــن المواقع والنقاط وتحديد الاتجاهات وإحداثيات المواقع والنقاط بخطـــوط الطـــول وخطـــوط العرض الأمر الذي جعل إثبات المواقع والنقاط سهلاً وميسرا في الحاضر والمستقبل [٩].

وتتويجاً لذلك العمل الكبير والهام الذي قامت به اللجنة الفنية المشتركة بين البلدين، عقدت اللجنة الوزارية المشتركة اجتماعها الرابع خلال الفترة من السابع والعشـــرين مـــن سبتمبر إلى الثالث من أكتوبر١٩٩٥م في الخرطوم. وبعد مداولات سادتها روح الصداقـــة والأخوة والتفاهم المشترك اتفق الطرفان على أربع مسائل بالغة الأهمية وذلك على النحـــو التالي [١٠].

أولاً : اعتمد الطرفان محضر أعمال إعادة وضع العلامات الحدودية المقـــدم مـــن الفريق الفني المشترك بين البلدين والمستند على بروتوكول العاشـــر مـــن ينـــاير ١٩٢٤م والخرائط الملحقة به .

ثانيا : اتفق الطرفان على إنشاء لجنة مشتركة لحماية علامات الحدود بين البلديـــن وعلى أن تختص بـــ :ـ

١. الكشف الدوري على علامات الحدود بين البلدين .

---

(٩) المصدر السابق.

(١٠) محضر اتفاق بين حكومة جمهورية السودان وحكومة جمهورية تشاد ، الخرطوم في الثـــالث مـــن أكتوبر ١٩٩٥م.

٢. تبادل المعلومات المتعلقة بحالة تلك العلامات .

٣.اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين حماية تلك العلامات وإعادة العلامات التي قد تحول عن مواقعها أو تتلف ، إلى موقعها الأصلي وفقا للإحداثيات المتفق عليها. كما اتفق الطرفان على أن تشكل اللجنة المكلفة بالمحافظة على العلامات الحدودية من وزارة الداخلية والجهات الفنية {المساحة} والأجهزة الأمنية بالإضافة إلى السلطات المحلية بما في ذلك الإدارة المحلية في المناطق الحدودية .

ثالثا : بهدف معالجة أوضاع المواطنين المتأثرين بوضع العلامات الحدودية اتفق الطرفان على عدة أمور أهمها:

١.منح السودانيين الذين دخلوا في تشاد نتيجة لعمليات المسح التي تمت ، وكذلك التشاديين الذين دخلوا في السودان ، مهلة زمنية قدرها (١٢) شهراً اعتباراً من تاريخ توقيع المحضر ليقرروا بصفة نهائية حقهم في اتخاذ أماكن إقامتهم الدائمة في أي من البلدين .

٢.يكون السودانيون الذي قرروا اتخاذ أماكن إقامة لهم في تشاد خاضعين للقوانين التشادية وتسري عليهم أحكام القانون التشادي. وكذلك الحال بالنسبة للتشاديين الذي اختاروا السودان مكان إقامتهم فإنهم يخضعون بذلك للقوانين السودانية وتسرى عليهم أحكامها .

٣.ضمان استمرار المزايا التي كانت متاحة لرعايا البلدين على جانبي الحدود عند إعادة وضع العلامات الحدودية، أي المزايا المتعلقة بالزراعة والرعي والشرب والمسير وتبادل المحاصيل مع احترام القوانين واللوائح السائدة في البلدين.

رابعا : اتفق الطرفان على تكملة وضع علامات الحدود المتبقية بواسطة اللجنة الفنية المشتركة بذات الأسس السابقة [١١].

---

(١١) المصدر السابق

هكذا توجت اللجنة الوزارية أعمال اللجنة الفنية المشتركة باعتمادها لمحضر إعادة علامات الحدود بين السودان وتشاد. وكما لاحظنا فقد أقرت اللجنة الوزارية مسائل بالغة الأهمية مثل تلك التي تتعلق بالمحافظة على العلامات الحدودية وصيانتها . ذلك أن العمل الضخم الذي قامت به اللجنة الفنية يكون عديماً للجدوى إذا لم يتعاهد الطرفان على حمايته. كما عالجت اللجنة الوزارية الآثار المترتبة عن عملية إعادة وضع علامات الحدود بالنسبة لرعايا البلدين وذلك بمراعاة {**الحقوق المكتسبة**} Acquired-Rights والمتعلقة بالزراعة والرعي والشرب والمسير وتبادل المحاصيل على أساس التبادلية Reciprocity . يضاف إلى ذلك حرص الطرفين على مواصلة جهودهما المشتركة لإكمال وضع علامات الحدود المتبقية بذات الأسس السابقة . ولا شك أن هذا الحرص يعكس مدى قناعة والتزام الدولتين بما قاما به بالنسبة لحدودهما المشتركة ، وإصرارهما على المضي قدماً لتكملة المرحلة الثانية [١٢].

***

(١٢) صدر القانون السوداني بالتصديق على محضر اتفاق بين جمهورية السودان وجمهورية تشاد لسنة ١٩٩٦م بتاريخ ٥ يناير بعد إكمال كل الإجراءات الدستورية.

الباب السابع عشر

إصرار الدولتين لتكملة إعادة وضع العلامات الحدودية

١ـ عدم الدقة فى صياغة الوثائق القانونية يعكس عدم الحرفية.

٢ـ انفلات الأوضاع الأمنية في دارفور يحول دون المضي في المرحلة الثانية.

٣ـ الحكومة التشادية تقوم بدور لافت في سبيل تهدئة الأوضاع الحدودية.

كانت اجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة بين السودان وتشاد شبه منتظمة في الفترة ما بين ٩١ – ١٩٩٥م . ولكن يبدو أن إبرام محضر الاتفاق على إعادة وضع علامات تخطيط الحدود بين البلدين في أكتوبر ١٩٩٥م ، قد هدأ من تواتر تلك الاجتماعات . شاهدنا على ذلك أن الاجتماع الخامس للجنة الوزارية المشتركة لم يتسن عقده إلا في الثالث عشر من فبراير ١٩٩٩م في أنجمينا عاصمة تشاد أي بعد أربع سنوات من الاجتماع السابق [١] . وقد ناقش الاجتماع جدول أعمال واسع المدى . فقد شمل المسائل السياسية والقضايا الأمنية والمسائل الاقتصادية والتجارية والتعاون الثقافي والعلمي والإعلامي . وشملت المسائل السياسية والقضايا الأمنية أربعة موضوعات هي التعاون السياسي والقضايا الأمنية ومسائل اللاجئين [٢] والمسائل الحدودية .

---

(١) محضر اجتماع الدورة الخامسة للجنة الوزارية المشتركة بين جمهورية السودان وجمهورية تشاد ، أنجمينا من ١٠ إلى ١٣ فبراير ١٩٩٩م .

(٢) اتفق الطرفان على تطبيق اتفاقية تسليم المجرمين المبرمة بين البلدين منذ عام ١٩٦٥م

لقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن الماضي عدم استقرار أمنياً في ولايات دارفور . لذلك اتفق الطرفان السوداني والتشادي ، في إطار القصاب الامنيه على زيادة تبادل المعلومات الأمنيه ، لمواجهة المجموعات المسلحة وعصابات النهب المسلح التي تمارس التخريب في المناطق الحدودية بالإضافة إلى مواجهة الأفعال والأنشطة العدائية التي تهدد أمن البلدين. وتفعيلاً لذلك أعرب الطرفان عن عزمهما على تنشيط اللجنة الفرعية المشتركة بين البلدين والمكلفة بالمسائل الأمنية في الحدود المشتركة بين البلدين والمكلفة بالمسائل الأمنية في الحدود والمكونة منذ ١٩٨٦م . وأنيط باللجنة الأمنية معالجة المشاكل الناتجة عن الصراعات القبلية الناشئة عن حالات اللجوء وانتشار حمل السلاح . وجدد الطرفان تأييدهما لاقتراح سابق بإنشاء مراكز عسكرية على حدود الدولتين والقيام بعمليات دورية مشتركة لتمشيط حدود البلدين . وفي هذا السياق اشترط على القوات المسلحة التي في حالة تعقب للعصابات داخل حدود الدولة الأخرى، الاتصال أولاً بالسلطات الإقليمية والحدودية للطرف الآخر. وأكد الطرفان أن مسائل اللاجئين تمثل اهتماماً خاصاً للدولتين . وفي هذا الإطار عزا الجانب التشادي وجود لاجئين سودانيين داخل حدود بلاده للصراع القبلي بين {العرب} و {المساليت} السودانيين [٣]. واتفقا على استقبال ومساعدة اللاجئين في أراضي الدولتين وفقاً للمعاهدات والمواثيق الدولية والإقليمية ، وعدم استغلالهم في النزاعات المسلحة بواسطة المعارضة لزعزعه وإثارة الاضطرابات الأمنية في البلد الأصل [٤].

أما بالنسبة للمسائل المتعلقة بالوضع القانوني للحدود على سطح الأرض فقد جدد الطرفان التزامهما بإحترام كل الاتفاقات والمعاهدات المتعلقة بالحدود بين البلدين وبخاصة {اتفاقية} العاشر من يناير ١٩٢٤م و الخرائط المرفقة معهما [٥]. واتفق الطرفان على تكملة نفيه إعادة {ترسيم} الحدود طبقاً للوثائق الواردة في الاتفاقية على أن يقوم الجانب التشادي بدعوة لجنة الخبراء في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من توقيع المحضر ، وذلك لوضع برنامج عمل محدد لما تبقى من أعمال وإيجاد حلول لمشكلة {مدوي} وغيرها .

---

(٣) يقصد بالعرب القبائل ذات الجذور العربية

(٤) المصدر المذكور في رقم (١) .

(٥) الصحيح هو (بروتوكول) العشر من يناير ولس (اتفاقية) الأمر الذي يعكس عدم الدقة وافتقار الحرفية في صياغة الوثائق القانونية.

وفي هذا الصدد اتفق الطرفان على تحديد صلاحية لجنة المتابعة في المناطق الحدودية وتنشيط لجنة حماية العلامات الحدودية التي اتفق عليها في الاجتماع الوزاري الخاص بـ {ترسيم الحدود} بين البلدين الذي انعقد في أكتوبر ١٩٩٥م . وأخيراً وليس آخراً اتفق الطرفان على دعوة جمهورية أفريقيا الوسطى للمشاركة في {ترسيم} الحدود المشتركة لمثلث تيسي [٦].

ويلاحظ عدم الدقة في صياغة محضر اجتماع الدورة الخامسة للجنة الوزارية المشتركة بين البلدين الصادر في أنجمينا في الثالث عشر من فبراير ١٩٩٩م . فقد استعمل المحضر كلمة {**اتفاقية**} ١٩٢٤م بدلاً عن كلمة {**بروتوكول**} . كما استعمل عبارة {**إعادة ترسيم الحدود**} والصحيح هو {**إعادة وضع علامات تخطيط الحدود**} . ثم أن المحضر تحدث عن الاجتماع الوزاري الخاص بترسيم الحدود والصحيح هو الاجتماع الوزاري الخاص {**بإعتماد محضر وضع علامات الحدود بين السودان وتشاد**} . **وبطبيعة الحال ليس سائغاً أن تتضمن وثيقة رسمية خاصة بأمور بالغة الأهمية مثل أمور الحدود الدولية كل هذه الأخطاء الأمر الذي يعكس عدم الدقة وافتقار الحرفية في وثيقة رسمية.**

وتنفيذاً لما اتفقت عليه اللجنة الوزارية المشتركة في اجتماع فبراير ١٩٩٩م عقدت اللجنة الأمنية اجتماعاً في سبتمبر ١٩٩٩م [٧] ، برئاسة وزيري الداخلية في البلدين . وكما يدل اسمها فقد ناقشت اللجنة الوزارية المشاكل الأمنية والحدودية واللاجئين ، وفي ذلك السياق تأكد للجنة تنفيذ ما اتفق عليه في اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة بشأن تنفيذ عمليات مشتركة لمكافحة النهب المسلح . وأكد الجانبان على الالتزام بالضوابط الخاصة بالعمليات المشتركة وكذلك الضوابط الخاصة بمطاردة المجرمين ، من حيث وجوب مراعاة الإبلاغ المسبق عن الهدف المطارد من الجانبين . ومن بين تلك الضوابط مراعاة أن يكون حجم القوتين متكافئاً بأن تكون القيادة للدولة التي يجري فيها تنفيذ العمل العسكري المشترك .

---

(٦) إذ لا يجوز الاتفاق على ملتقى ثلاثي للحدود إلا باتفاق الدول الثلاث المعنية بحسب تلك المنطقة

(٧) يلاحظ أن محضر اللجنة الأمنية المشتركة بين جمهورية تشاد وجمهورية السودان الذي عقد في الفترة من ٢٥ إلى ١٩٩٩/٩/٢٧م لم يتضمن ذكر المكان الذي عقد فيه الاجتماع وهو مثال آخر لعدم الدقة وافتقار الحرفية في صياغة الوثائق القانونية.

أما بالنسبة للحدود فقد اتفق الجانبان على متابعة اعمال {ترسيم} الحدود وفقاً للاتفاقات والمعاهدات المتعلقة بالحدود بين البلدين خاصه {اتفاقية} العاشر من يناير ١٩٢٤م والخرائط المرفقه معها . كما اتفق الجانبان على تحديد {١٢} نقطة رئيسيه و{٨٠} نقطة وسطية على أن يبدأ تحديد هذه النقاط اعتبارا من النقطة رقم{٥٩٩٥}. وتم الاتفاق على استخدام نفس العلامات الحدودية التي استخدمت في المرحله الاولى في {ترسيم} الحدود بين البلدين . ويبدو حرص وحماس الجانبين على متابعه أعمال إعادة وضع علامات تخطيط الحدود من اتفاقهما على طرح مناقصة تصنيع العلامات الحدوديه خلال شهري أكتوبر - نوفمبر ١٩٩٩م ، وعلى أن تكون أعمال وضع العلامات في الأول من مارس ٢٠٠٠م ، وعلى ان ينتهي العمل في الثلاثين من أبريل ٢٠٠٠م [٨].

ومتابعة لما أقرته اللجنة الأمنية ، عقد اجتماع فني لممثلين عن الجانبين في التاسع والعشرين من فبراير ٢٠٠٠م في الخرطوم ، لفرز العطاءات الخاصه بتصنيع العلامات الحدوديه . وتعود اهميه هذا الاجتماع إلى أنه يؤكد حرص الجانبين على المتابعه المستمره لتكمله إعادة تخطيط الحدود . ولعل مما يؤكد حرص الجانب السوداني انه اقترح بدء العمل قبل منتصف مايو ٢٠٠٠م ، وعلى أن يتعهد كل جانب بدفع مساهمته مع بدء العمل غير أن الجانب التشادي تحفظ على الاقتراح ووعد بتحديد بدء العمل لاحقاً عبر القنوات الدبلوماسية [٩] .

وشهدت مدينه الجنينة بولاية غرب دارفور السودانية في الثاني من نوفمبر ٢٠٠٠م اجتماعاً للجنة الأمنية الفرعية ولجنة {ترسيم} الحدود المشتركه . وكما هو متوقع من اجتماع هاتين اللجنتين أنه ناقش المشاكل الأمنية والحدود واللاجئين . وقد اتفق الجانبان بالنسبة لموضوع الحدود على متابعة وضع العلامات الحدودية للمرحلة الثانية وفقا للاتفاقات والمعاهدات السابقة وخاصة {اتفاقية} يناير ١٩٢٤م والخرائط المرفقة وعلى تحديد {٢٠} نقطة رئيسية و {٦٠} نقطة فرعية و {٤} نقاط حقلية بداية من النقطة {٥٩٩٥} حتى النقطه الثلاثية بين تشاد والسودان وليبيا . كما اتفق الجانبان على استخدام نفس العلامات الحدوديه التي استخدمت في المرحلة الأولى، وعلى ان يبدأ العمل

---

(٨) يلاحظ تكرار ذات الاخطاء في الاجتماع باستخدام كلمة (ترسيم) وكلمة (اتفاقيه)

(٩) نفس المصدر السابق .

في الأول من مارس ٢٠٠١م لينتهي في الأول من مايو ٢٠٠١م . كما أقر الجانبان أن تقوم اللجنة الفنية المشتركة بوضع العلامات على الخرائط بعد الانتهاء من المرحلة الثانية لوضع العلامات الحدودية على الطبيعة [١٠] .

وبالمقابل اجتمع خبراء من البلدين في التاسع عشر من فبراير ٢٠٠١م في أبشي عاصمة محافظة وداي لفرز العطاءات الخاصة بتصنيع ووضع علامات الحدود . واتفق الجانبان على أن يتحمل الطرفان التكلفة بالتساوي وذلك طبقاً للجدول الزمني المقدم من الشركة التي ستتولى تلك المهمة. وكما يبدو فإن الطرفين ارتأيا أن تتولى شركة مهمة ما تبقى من وضع علامات الحدود تحت رقابتهما وإشرافهما الفني . وقد وقع العطاء بالفعل على شركة تشادية [١١]. وبعد زمن وجيز من هذا الاجتماع عقدت اللجنة المشتركة للخبراء اجتماعاً في الثالث من أبريل ٢٠٠١م في العاصمة التشادية أنجمينا . وقد اتفق على ان يبدأ العمل من النقطة {٥٩٩٥} الواقعة في منطقة {كُلبس} حتى الملتقى الثلاثي بين السودان وتشاد وليبيا . وتأكيداً على حرصهما لإكمال هذه المهمة أودع السودان نصيبه في عملية إعدة وضع العلامات والبالغ {٢٢,١٢١} دولاراً أمريكياً كما قامت تشاد بدورها بإيداع نصيبها ، لكن بالرغم من هذه الخطوة العملية والهامة والجادة لم يتسن الشروع في المرحلة الثانية حتى أواخر ٢٠٠٣م [١٢] .

وفي هذا الأثناء وحتى بداية عام ٢٠٠٤م ، دخل السودان في مستنقع انفلات الأمن في أغلب أنحاء دارفور الكبرى بشكل عام والمناطق المتاخمة للحدود المشتركة مع تشاد بصفة خاصة . فقد ظلت مناطق الحدود تشهد حوادث دامية بين حكومة

---

(١٠) رفض الاجتماع العطاء الوحيد الذي قدم له من شركة سودانية لعدم وجود مستندات ادارية ومالية تثبت مقدرة الشركة المتقدمة ولعدم وجود التفاصيل الفنية الكافية لتحديد تكلفة العلامات الحدودية. من ناحية أخرى أكد الاجتماع على استعمال نفس أنواع العلامات الحدودية التي استخدمت في (الترسيم) السابق ومع زيادة عدد العلامات الرئيسية من (١٢) علامة إلى (٢٠) علامة ويلاحظ ان محضر الاجتماع قد كرر ذات الأخطاء التي أشرنا إليها سلفا من حيث دقة المصطلحات .

(١١) محضر اللجنة الأمنية الفرعية ولجنة ترسيم الحدود المشتركة بين جمهورية السودان وجمهورية تشاد في دورة انعقادها الثانية بولاية غرب دارفور (الجنينة) للفترة من ٢ نوفمبر إلى ٤ نوفمبر ٢٠٠٠م .

(١٢) محضر فرز تصنيع ووضع العلامات الحدودية بين جمهورية السودان وجمهورية تشاد من نقطة (كلبس) وإلى النقطة الثلاثية في الحدود السودانية.

السودان وما عرف بجيش أو فصائل شعبية لتحرير دارفور . وعندما ينفلت عقد الأمن في مناطق حدودية يصبح الكلام على تخطيط أو إعادة وضع علامات تخطيط الحدود في تلك المناطق أمرا غير سائغ عملياً . ليس فقط لأن مهمة المخططين تصبح عسيرة في ظروف انفلات الأمن على الحدود . ولكن أيضاً لأن مسألة إعادة وضع علامات على الحدود لم تعد من أولويات الحكومتين في الوقت الحاضر كما يتبدى .

وبالنظر لتعقيدات ما يجري في إقليم دارفور يبدو أن الخط الحدودي ذاته قد ساهم في تصعيد التدهور الأمني في المناطق الحدودية . فكما وضحنا في فصول سابقة أن الحدود التي وضعها الاستعمار في أفريقيا قد قسمت ، في العديد من أنحاء القارة قبائل على دولتين أو أكثر . وفي هذا السياق فإن ثمة قبائل مشتركة بين السودان وتشاد في القطاع الحدودي من المنطقة الشمالية ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ، الزغاوة وبني هلبه والبديات والزيادية . كما توجد قبائل مشتركه على القطاع الحدودى من المناطق الجنوبية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر السلامات والفلاته والبرنو والداجو والفور {فنقرو} وجزئيات من التعايشة . وبالتالي إذا انشق أو ثار أو تمرد أي جزء من القبيلة على النظام الحاكم في مركز أي من البلدين ، الخرطوم أو إنجمينا ، فإن من الطبيعي أن يجد تعاطفا وتفهماً من نصفه أو جزئه أو فخذه الآخر .

حدث هذا كما قرأنا في أبواب سابقة . بالنسبة لتشاد طوال أكثر من عقدين من الزمان وهو ما يحدث الآن بالنسبة للسودان منذ بضع سنوات . وقد ساهم ذلك مساهمة فاعلة وواضحة في تفاقم الأوضاع الحدوديه في إقليم دارفور في الحالتين . ويلاحظ أن الحكومه التشادية قامت منذ تطور الأحداث في أوائل القرن وحتى ٢٠٠٤م بدور لافت . فقد قامت في عام ٢٠٠٣م بدور الوسيط الفاعل بين الحكومة السودانية و {حاملي السلاح} من أبناء دارفور بعد أن كانت السلطات الرسمية تطلق عليهم {المتمردين} تارة و {قطاع الطرق} تارة أخرى .

إن الحكومة التشادية عندما تقوم بهذا الدور فإنها تنطلق من أمرين هامين . الاول هو أن {حاملي السلاح} أو {المتمردين} أو {قطاع الطرق} أيا كانت الصفة التي تطلقها عليهم الحكومة ، يعسكرون في مناطق حدودية مما ينعكس بداهه على عدم الاستقرار في الحدود المشتركة بين الدولتين . وتشاد ليست أقل حساسية من السودان في هذا

الخصوص. والثاني هو الوشائج القبلية المشتركة بين عـــدد من {حـــاملي الســـلاح} أو {المتمردين} او {قطاع الطرق} والســلطات الحاكمة في تشاد . وربما ثمة أمر ثالث هـــو مـــحاولة الحكومة التشادية رد دين مستحق نحو الســـودان [١٣] . فقد قرأنـــا فـــي ابـــواب عديدة سابقة الدور الذي لعبه السودان وخاصة على عهد حكم مايو في محـــاولات تســـوية الخلافات بين الفصائل التشادية المتعددة.

***

(١٣) لقد عقد في هذا الشأن العديد من الاجتماعات ووقعت بعض الاتفاقات في ســـــاء تحـــت رعايـــة الحكومة التشادية . كما قام الرئيس التشادي ادريس دبي بعدة زيارات لم تقتصر علـــى العاصمـــة السودانية الخرطوم بل شملت أيضا مدينة الفاشر عاصمة دارفور الكبرى.

<u>القسم الثاني</u>

الحدود بين السودان وليبيا

الباب الأول

الأصول التاريخية والقانونية لحدود السودان مع ليبيا

١ـ إعلان مارس ١٨٩٩م الإنجليزي الفرنسي ينشئ ملتقى ثلاثيا بين السودان وليبيا وتشاد .

٢ـ أثر إعلان مارس ١٨٩٩م الإنجليزي الفرنسي على حقوق الدولة العثمانية في ليبيا.

٣ـ إبرام إعلان مارس ١٨٩٩م الإنجليزي الفرنسي يشكل مفاجأة إلى تركيا .

٤ـ تركيا تستند في دفاعها على نظرية {الهنترلاند} وفرنسا تجادل في دقة تطبيقها .

لقد أرست معاهدة الرابع عشر من يونيو ١٨٩٨م الإنجليزية الفرنسية وإعلان الحادي والعشرين من مارس ١٨٩٩م المبرم بين بريطانيا وفرنسا كما قرأنا في القسم الأول من هذا الكتاب ، الأصول التاريخية والقانونية للحدود بين مناطق النفوذ البريطاني والفرنسي في أواسط أفريقيا ، ومن ثمّ الحدود بين السودان وأفريقيا الاستوائية الفرنسية[1]. ويلاحظ أن الآثار التي نشأت عن الاتفاقيتين سالفتي الذكر بشكل عام والثانية أي إعلان مارس ١٨٩٩م بشكل خاص ، لم تكن قاصرة على تنظيم امتداد النفوذ الفرنسي في اتجاه الشرق ، أي نحو السودان فقط ، بل امتدت تلك الآثار شمالا لتمس النفوذ التركي، وفيما بعد الاحتلال الإيطالي اللذين كانا سائدين على التوالي في الأراضي التي تعرف الآن بليبيا .

---

(١) انظر : Hertslet,E. Map of Africa by Treaty, 3rd ed., London, 1909,p 796

لهذه الأسباب فإن الأصول التاريخية والقانونية التي نشأت عنها الحدود الراهنة بين السودان وليبيا ، وثيقة الصلة بالأصول التاريخية والقانونية التي نشأت منها الحدود القائمة الآن بين السودان وكل من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى (٢) . ومن نتائج تلك الصلة أن أصبح هناك ملتقى {حدوديا ثلاثيا} Tri Junction بين كل من السودان وليبيا وتشاد ، إذ أن للسودان حدودا مشتركة مع ليبيا كما أن له حدودا مشتركة مع تشاد ، وأن للأخيرة ، أي تشاد ، حدوداً مشتركة مع ليبيا .

وفيما يتصل بالأراضي التي قامت عليها في مرحلة لاحقة الحدود الحالية بين السودان وليبيا فقد نص {إعلان} Declaration مارس ١٨٩٩م الإنجليزي الفرنسي في مادته الثالثة على أنه : {من المفهوم ، من حيث المبدأ ، أن النطاق الفرنسي الواقع إلى الشمال من خط عرض ١٥ درجة شمالا سيحد من جهة الشمال الشرقي والشرق بخط يبدأ من نقطة تقاطع مدار السرطان مع خط طول ١٦ درجة شرق غرينتش ثم يجري من هناك إلى الجنوب الشرقي حيث يلتقي مع خط طول ٢٤ درجة شرق غرينتش . ومن تلك النقطة يتبع الخط الحدودي خط ٢٤ درجة حتى يلتقي إلى الشمال من خط عرض ١٥ درجة ، مع خط حدود دارفور كما سيحدد في آخر الأمر} (٣).

علمت تركيا بإعلان مارس ١٨٩٩م من برقية تلقتها من منير بك سفيرها في باريس ، بتاريخ الثالث والعشرين من مارس ١٨٩٩م، أي بعد يومين فقط من تاريخ إبرام الإعلان الأمر الذي شكل مفاجأة بالنسبة لها . وكما يبدو فإن السفير التركي استند في برقيته على ما نوهت به الصحف الفرنسية من أن {اتفاقية} قد أبرمت بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية بشأن وضعية الأراضي الواقعة خلف سواحل البحر الأبيض

---

(٢) راجع القسم الأول من هذا الكتاب وبصفة خاصة الفصل الأول .

(٣) انظر :

It is understood, in principle, that to the north of the 15° parallel the French Zone shall be limited to the north-east by a line which shall start from the point of intersection of the Tropic of Cancer with the 16° degree of longitude east of Greenwich, shall run thence to the south east until it meets the 24° degree of longitude east of Greenwich and shall then follow the 24° degree until it meets, to the north of the 15° parallel of latitude, the frontiers of Darfur as it shall eventually be fixed

المتوسط بشكل عام والمناطق التي تقع إلى الجنوب من ليبيا ، بما في ذلك طرق القوافل في تلك الأنحاء [٤] بشكل خاص .

كان تحرك الحكومة التركية سريعاً تجاه المعلومات التي وصلتها من سفيرها في باريس . فقد وجهت بتاريخ الثامن والعشرين من مارس ، سفيريها في كل من باريس ولندن ، بإبلاغ الحكومتين البريطانية والفرنسية بأن تبعية مناطق كانم ووداي وتيبستي وبورنو والأراضي التي تقع شمال وشرق بحيرة تشاد وطرق القوافل بين مرزوق وبحيرة تشاد إلى فرنسا ، يتعارض تماماً مع ما سلف أن قامت به الدولة العثمانيه في يونيو ١٨٩٠م . فقد سبق لها أن فرضت حقوقها بما فيها الحقوق الاقتصادية على تلك المناطق وفقاً لنظرية تبعيه الأراضي خلف الساحلية {الهنترلاند} Hinter Land للأراضي الساحلية المحتلة [٥].

وبالفعل التقى السفير التركي في باريس بوزير الخارجية الفرنسية {ديدكساس} ونقل له توجيهات حكومته موضحاً أن ضرراً قد لحق بالدولة العثمانية وأكد السفير على أهمية احترام نظرية الأراضي خلف الساحلية {الهنتر لاند} بالنسبة لليبيا ، وفقا لمؤتمر برلين . وذكر السفير أن حقوق الدولة العثمانية قديمة جدا على تلك المناطق . وأن قوافل طرابلس الغرب كانت تعبرها بحرية . وأضاف السفير أنه لم يكن ثمة إنكار للسلطة التركية على تلك الأنحاء فضلاً عن أنه لم تكن للحكومة الفرنسية سلطة تذكر في المناطق الواقعة ما بين كانم وطرابلس الغرب .

وردّ وزير الخارجية الفرنسي من جانبه بأنه لم يكن من أغراض الحكومة الفرنسية أن تلحق ضرراً بحقوق الدولة العثمانية أو بوحدة ممتلكاتها، مشيراً إلى أن ما اعتبرته الدولة العثمانية أراضي خلف الساحلية بالنسبة إلى ليبيا، هي في نفس الوقت تشكل أقاليم خلفية لممتلكات فرنسا حول بحيرة تشاد . وأوضح الوزير الفرنسي أن مؤتمر برلين تطلب لفرض الحقوق من جانب أي دولة على الأراضي خلف الساحلية ، أن تقوم تلك

---

(٤) انظر أرشيف وزارة الخارجية التركية رقم (٥٢٠) وثيقة رقم (١٢٣) من السفير في باريس إلى الوزارة ١٨٩٩/٣/٢٣ (عبدالرحمن تشايجي) ، الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى في ليبيا، ١٩٨٢م ص، ١٧٧-١٨٠.

(٥) نفس المصدر السابق ، وثيقة رقم (٧٧) من الوزارة إلى السفير في باريس ١٨٩٩/٣/٢٨م وسنعرض لشرح هذه النظرية لاحقا .

الدولة بالاستيلاء على تلك الأراضي ، وأن تقوم بإبلاغ ذلك للـــدول المعنيـــه بـــالموضوع رسميا ، وهو الشيء الذي لم تفعله الحكومة التركية من قبل. ونفى الوزير الفرنســـي زعـــم الحكومة التركية من حيث إنه لم يكن للحكومه الفرنسية علاقة بتلك الاراضي ، مؤكـــدا أن البعثات الفرنسية قد سبق لها أن زارت تلك الأنحاء وأن رجالاتها سيستقرون قريبـــ حـــذا في تلك الأنحاء. كما نفـــى الوزير الفرنسي، أن تكون للدوله العثمانية مصـــالح اقتصاديـــة في تلك المناطق . واختتم الوزير الفرنسي حديثه مع السفير التركي بالتأكيد بأن الاحتجـــاج العثماني ليس له سند في الواقع وإنما هو أمر نظري فقط . ونوه الوزيـــر بـــأن الحكومـــه الفرنسية ستتعهد من جانبها بعدم المساس بقوافل طرابلس لكنها ستأخذ الاحتجاج التـــركي كتحفظات فقط [٦].

كان للرد الفرنسي ، كما هو متوقع ، أثر سيئ بالنسبة للسفير التركي ولحكومتـــه . وكما يبدو فإن السفير التركي كان يرى أن حكومته قد ساهمت بدورها فيما وصلـــ إليـــه الأمور . فقد عزا السفير إبرام الإعلان الإنجليزي الفرنسي إلى عـــدم تحـــرك حكومتـــه والتزامها الحياد بالنسبة للتطورات التي طرأت في مصر ومصوع وسائر الاتفاقيات التـــي أبرمت بين بريطانيا وفرنسا . **وركز السفير بصفة خاصة على اتفاقية التاسع عشر مـــن يناير ١٨٩٩م المبرمة بين إنجلترا وحكومة خديوي مصر ، مشـــيرا إلـــى أن الفرمانـــات الصادرة من الباب العالي لا تسمح لمصر بأن تبرم معاهدة سياســـية بـــالرغم مـــن أن الاتفاقية المعنية قد نوهت بقبول حقوق السلطان العثماني علـــى الســـودان . وخلـــص السفير التركي في مذكرته التي بعث بها لحكومته ، الى أن الأمر يتطلب تحركا مدروســـا يؤكد على حقوق حكومته على المنـــاطق والأراضي محل النزاع في مواجهة بريطانيـــا وفرنسا** [٧].

وجدت ملاحظات السفير تجاوباً سريعا من جانب حكومته ، حيث كلفته مرة أخـــرى بتقديم مذكرة احتجاج إضافية للحكومة الفرنسية بشرح الخلفيات التاريخية التي تؤيد وجهـــة نظر الدوله العثمانية والحجج القانونية التي تكشف تناقضات فرنسا وتدحض ادعاءاتـــها[٨]. وكما ورد في مذكرة السفير التركي أن حقوق السلطان المتنازع عليها من قبل فرنسا ، قـــد

(٦) نفس المصدر السابق ، وثيقة رقم (١٥٧) من السفير في باريس الى الوزارة ، ١٨٩٩/٣/٣٠م

(٧) نفس المصدر السابق ، وثيقة رقم (١٩٠) من السفير في باريس الى الوزارة ، ١٨٩٩/٤/٢٣م

(٨) نفس المصدر السابق ، من الوزارة الى السفير في باريس ، ١٨٩٩/٥/١٤م

فرضت من جانب الدولة العثمانية خلال مؤتمر برلين في ١٨٨٥م دون أي اعتراض من الدول الأعضاء في المؤتمر . وكانت الدولة العثمانية قد أخطرت ممثلي فرنسا وبريطانيا بتلك الحقوق على اثر إبرام تينك الدولتين لمعاهدة ١٨٩٠م . ولقد سبق أن أكدت بريطانيا وفرنسا للدولة العثمانية بأن معاهدة ١٨٩٠م الإنجليزية الفرنسية ، لا تمس سياسة الصداقة التقليدية التي كانت قائمة وتمتد بينهما ، والدولة التركية ، فضلا عن أن منطقة النفوذ الفرنسي تقع إلى الجنوب من ممتلكاتها المطلة على البحر الأبيض المتوسط كما نصت على ذلك المادة الثانية من المعاهدة المذكورة [٩]

لقد تناولت المذكرة التي رفعها السفير التركي في باريس مفهوم نظرية الأراضي خلف الساحلية على ضوء الوقائع التاريخية ، حيث أكدت أن فرنسا كانت قد لجأت لتلك النظرية باعتبارها من قواعد الحقوق الدولية ، في سبيل إثبات حقوقها على الأراضي التي تقع إلى الجنوب من حيازاتها المطلة على البحر الأبيض المتوسط . ونوهت المذكرة التركية بأن كلمة {Hinter-Land} أصلها ألماني وهي تعني الأراضي التي تقع خلف الأراضي الساحلية المحتلة. وذهبت إلى أن التعريف القانوني لنظرية الأراضي خلف الساحلية هو الأراضي الواقعة إلى الخلف من المنطقة الساحلية التي تم احتلالها ، وتمتد حدودها إلى أن تلتقي بحدود منطقة تم الاتفاق عليها وهي حدود أراض خلف الساحلية لدولة أخرى .

وخلصت مذكرة الاحتجاج التركية بالتركيز على أن بريطانيا وفرنسا لم تعترضا على حقوق السلطان عندما فرضت لأول مرة . وبالتأكيد على أن فرنسا سبق أن استندت على نظرية الأراضي خلف الأراضي الساحلية المحتلة ، عندما كان تطبيق النظرية لصالحها . وأضافت أن الاتفاقيات التي تبرم حول أراض ساحلية لا يجوز لها أن تمس أو تخل بحقوق طرف ثالث . ثم أن هناك أدلة عديدة تشير لحقوق السلطان في مناطق **كانم ووداي وبورنو وتيبستي** من حيث إرسال الموظفين والقضاة ورجال الدين ورحلات القوافل التي كانت بين ليبيا وهذه المناطق [١٠].

---

(٩) نفس المصدر السابق ، وثيقة رقم (٢٤٩) من السفير في باريس إلى الوزارة ، ١٨٩٩/٥/٢٢م

(١٠) نفس الوثيقة السابقة .

الثابت أن فرنسا لم تكن مستعدة لقبول وجهة النظر التركية . فقد رفضت بوضوح تام الطرح التركي لنظرية الأراضي التي تقع خلف الأراضي الساحلية المحتلة . وقد أوضحت السلطات الفرنسية بجلاء أن النفوذ الفرنسي سوف يمتد من الغرب إلى الشرق دون تحديد وأن فرنسا قد تحركت سلفاً على هذا الأساس . وكشفت فرنسا النقاب بأن النفوذ الليبي كان قاصراً فقط على منطقة فزان ، أما المناطق التي قامت فرنسا بالاستيلاء عليها فإنها خالية وقدتم الاستيلاء عليها بموجب مفاوضات تمت مع الرؤساء المحليين [١١].

وأكدت المذكرة التي بعثت بها الحكومة الفرنسية بتاريخ الخامس من يونيو ١٨٩٩م ، رداً على مذكرة الاحتجاج التركية أن الإعلان المذكور لم يقصد منه أن ينتهك الحقوق الشرعية للسلطان في الأراضي المرتبطة بـ ليبيا . ذلك أن الأراضي التي شملها الإعلان لم ترتبط بأية دولة ، والدليل على ذلك أن الوفود الفرنسية لم تلمس أي أثر تركيا في تلك الأنحاء . وانتهت المذكرة إلى أن الحكومة الفرنسية لا تريد انتهاك مبدأ وحدة ممتلكات السلطان كما أنها تأمل أن يطمئن الباب العالي إلى ان ما تقوم به فرنسا لا يمس الصداقة التقليدية [١٢].

***

---

(١١) نفس المصدر السابق ، مذكرة فرنسا ، ١٨٩٩/٦/٥م .
(١٢) نفس المصدر السابق .

الباب الثاني

تقاطع الحقوق الاقتصادية والدينية للدولة العثمانية مع مصالح بريطانيا وفرنسا وإيطاليا

١ـ بريطانيا وفرنسا تنفيان تعارض إعلان مارس ١٨٩٩م مع الحقوق التركية.

٢ـ إيطاليا تدعم تركيا ثم تنسحب عنها على ضوء وعود فرنسية لصالحها .

٣ـ ماذا تعني معاهدة ١٩٠٠ الإيطالية الفرنسية ؟.

٤ـ ماذا تعني معاهدة ١٩٠٢ الإيطالية الفرنسية ؟.

مثلما تحركت الحكومة التركية تجاه فرنسا تحركت أيضا تجاه الحكومة البريطانية ، بيد أن التحرك الدبلوماسي التركي مع بريطانيا لم يحقق شيئاً محدداً بالرغم من أن الرد البريطاني لم يكن حاداً وقاطعاً مثل الرد الفرنسي . فلقد تقدم السفير التركي في لندن بمذكرة احتجاج إلى الحكومة البريطانية ضد إعلان ١٨٩٩م ، بتاريخ السابع عشر من مايو ١٨٩٩م ، لافتا انتباه وزارة الخارجية البريطانية للآثار المترتبة عن ذلك الإعلان على الحقوق التركية . وركزت مذكرة الاحتجاج على أن الإعلان أخل بالحقوق الاقتصادية والدينية الخاصة بالدولة العثمانية في المناطق التي تقع على الحدود الجنوبية لطرابلس [1] .

(١) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية:

F.O. 2 / 7480 [illegible] the Turkish Ambassador in London [illegible] /5/1899. for the [illegible] 12

وكان رد الدبلوماسية البريطانية منصب على أن الإعلان المذكور قد أرسى حدوداً معينة تتعلق بأراض ونفوذ سياسي حصلت عليه كل من بريطانيا وفرنسا ، وأن الإعلان لم يتطرق لمسألة الحقوق القائمة فعلاً . وأكد الرد البريطاني أن أيه مسألة تتعلق بالحقوق يمكن للحكومة التركية أن تتولى أمر مناقشتها في الوقت المناسب مع الدولة التي قد يكون لها الاختصاص على الأراضي التي يطالب بها السلطان . وكما هو واضح فإن الحكومة البريطانية قد ألمحت بأنه إن كان ثمة اعتراض فيجب أن يوجه إلى فرنسا باعتبارها الدولة المعنية (٢).

أما إيطاليا التي كانت تعقد عليها تركيا بعض الآمال في صد عنها مع فرنسا بشأن الاراضي خلف الساحلية بالنسبة إلى ليبيا ، فقد كان موقفها غامضاً ومتناقضاً . في بداية الامر أكد وزير الخارجية الإيطالي للسفير التركي في روما حرص الحكومة الإيطالية على وحدة الممتلكات التركية . وأشار له بأن ما تود فرنسا أن تقوم به بمقتضى إعلان مارس ١٨٩٩م الإنجليزي الفرنسي سيقطع طرق التجارة بين ليبيا وأواسط أفريقيا . وهذا الامر يتطلب من الدولة العثمانية التحرك السريع للمحافظة على حقوقها التي أصبحت معرضة للخطر . ونوه الوزير الإيطالي بأن حكومته على استعداد بأن تتيح الفرصة للدولة العثمانية للعمل لتأمين مصالحها غير أن حياد إيطاليا لن يطول إذا فشلت الدولة العثمانية في التحرك (٣) .

إن الذي أملى ذلك التوجه على الحكومة الإيطالية كما عبر عن ذلك السفير التركي إلى حكومته بتاريخ الحادي عشر من أبريل ١٨٩٩م ، هو ما بدا لها من مخاوف وشكوك بإمكانية أن تقوم فرنسا بالاستيلاء على طرابلس فيما بعد بموافقة بريطانيا . ودرءاً لتلك المخاوف والشكوك فقد شهدت تلك الفترة اتصالات دبلوماسية مكثفة بين السلطات الإيطالية والبريطانية من جانب والسلطات الإيطالية والفرنسية من جانب آخر (٤). وفي ذلك الإطار تحدث السفير الإيطالي مع وزير الخارجية البريطاني اللورد ساندرسون {Sanderson} في الرابع من أبريل ١٨٩٩م ، حيث عبر له عن الانطباع السيئ الذي تركه

---

(٢) نفس الوثيقة السابقة .

(٣) ارشيف وزارة الخارجية التركية رقم (٥٢٠) وثيقة رقم (٥٥) ، من السفير في روما إلى الوزارة ، ١٨٩٩/٣/٢٨م .

(٤) انظر المصدر السابق ، وثيقة رقم (٦٣) ، من السفير في باريس إلى الوزارة ن ١٨٩٩/٤/١١م .

الإعلان الإنجليزي الفرنسي في إيطاليا فضلا عن أنه كان مفاجأة بالنسبة للحكومة الإيطالية [٥] .

لقد جاء في الرد البريطاني : {إن إعلان الحادي والعشرين من مارس ١٨٩٩ والمتعلق بالأرض الواقعة إلى الشمال من خط عرض ١٥ درجة قد صيغ بحذر على نحو سلبي . فالبرغم من أنه وضع حدا لأي تقدم فرنسي في اتجاه الشرق أو أي تقدم بريطاني نحو الغرب إلا أنه لم يعترف أو قصد منه أن يصدر حكما في حقوق أو دعاوي أخرى }. وأضاف اللورد ساندرسون: {أن الفقرة الواردة في الإعلان والخاصة بتعيين خط الحدود بواسطة مفوضين لا تنطبق على هذا الجزء من الخط . وأنه قد تم الاتفاق بين اللورد ساليسبوري والسفير الفرنسي على ألا تكون هناك اتفاقية أو كلمات تتضمن اتفاق يختص بتحديد الأراضي المعينة} [٦] .

أما الاتصالات الدبلوماسية المكثفة التي جرت بين السلطات الإيطالية والفرنسية فقد تمخضت عن نتائج أكثر إيجابية بحسن ان موقف فرنسا هو الاهم بالنسبة لإيطاليا. فقد قدم السفير الفرنسي في روما {باربر} وعودا مفتضاها ان فرنسا سوف تمتنع عن الاستيلاء على طرابلس ، وأنها لن تقوم بأي تصرف من شأنه ان يعرقل طرق القوافل التجارية . بالإضافة إلى استعداد فرنسا لمساندة إيطاليا في احتلالها لليبيا في نهاية المطاف ، مقابل أن يكون لفرنسا الحرية في تحركها في منطقة المغرب وكذلك في الأراضي خلف الساحلية بالنسبة إلى ليبيا [٧].

استنادا على تلك الوعود سارعت إيطاليا بإخطار السفير التركي في روما في الثامن من ابريل ١٨٩٩م بأن الإعلان الإنجليزي الفرنسي لا يمس طرق القوافل ، وأن الدولة العثمانية قد بالغت كثيراً في تضخيم رقعة الأراضي خلف الساحلية بالنسبة لليبيا وأنه لم يكن للدولة العثمانية سلطة فعلية تتركز على تلك المناطق [٨] وهكذا خلال فترة قصيرة حدا عبرت إيطاليا من موقفها الذي سبق أن أبلغته للحكومة التركية ، لكن مثل ذلك التعبير كان مفهوما في إطار الدبلوماسية التي صنعت الحدود في أفريقيا .

---

(٥) ارشيف وزارة الخارجية البريطانية :

F.O./27/3411. Minute on a conversation between the Italian Ambassador in London and Lord Salisbury, 4/4/1899

(٦) نفس وثيقة وزارة الخارجية البريطانية السابقة .

(٧) راجع : عبدالرحمن تشايجي ، الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى ، الجماهيرية العربيةالليبية الشعبية ، ١٩٨٢م ، ص، ١٧٧ إلى ١٨٠!

(٨) نفس المصدر السابق .

وكما كان متوقعاً فقد تبلورت الوعود الفرنسية إلى ما عرف باتفاقية ١٩٠٠م الفرنسية الإيطالية ، حيث تعهدت فرنسا بتاريخ الرابع عشر من ديسمبر ١٩٠٠م كتابة عن طريق سفيرها في روما ، بأن لا تقوم باجتياز الحدود التي رسمت بمقتضى إعلان ١٨٩٩م الإنجليزي الفرنسي ، ويقصد بتلك الحدود التي تتعلق بطرابلس وبرقة وسعاري. ورد وزير الخارجية الإيطالي بتاريخ السادس عشر من نفس الشهر مؤكداً عدم اهتمام إيطاليا بأية تحركات فرنسية نحو المغرب . هكذا تم العرض وتم القبول [9] .

ويبدو أن الحكومتين حاولتا التزام السرية بشأن هذه الصفقة الدبلوماسية، لكن الحكومة التركية استطاعت أن تكتشفها بعد عام من إبرامها . وعلى ضوء ذلك قامت بكل التحركات الدبلوماسية المتوافرة لديها بما في ذلك اتصالها بالدول التي اشتركت في مؤتمر برلين لتسليط الأضواء على المخاطر الكامنة في تلك الصفقة . وانصب تركيز الحكومة التركية على أن الاتفاقية تجاهلت مقررات مؤتمر برلين التي ضمنت من بين أمور أخرى وحدة الحيازات العثمانية . وقد قوبلت حملة الحكومة التركية بردود فعل متباينة من الدول المعنية . بيد أن الذي يهمنا في إطار موضوعنا أن نذكر أن الحكومة البريطانية كانت قد أوحت للحكومة التركية بأن الاتفاقية الفرنسية الإيطالية ما هي إلا تأكيد لمعاهدة ١٨٩٨م وليست اتفاقاً جديداً بين إيطاليا وفرنسا [10].

ودفعت الحملة الدبلوماسية التي قامت بها الدولة العثمانية ضد اتفاقية ١٩٠٠م الإيطالية الفرنسية ، الحكومة الإيطالية لتصعيد تحركها حيث قامت بتكثيف اتصالاتها

---

(٩) نفس المصدر السابق .

(١٠) انعقد مؤتمر برلين في ١٨٨٤ - ١٨٨٥م بمبادرة من ألمانيا لمناقشة ثلاث مسائل رئيسة هي:

أ/ حرية التجارة في حوض ومصب نهر الكونغو .

ب/ تطبيق المبادئ التي أقرها مؤتمر فيينا في ١٨١٥م بشأن سلامة وتأمين حرية الملاحة في الأنهار الدولية على نهري الكونغو والنيجر .

ج/ تحديد الشكليات التي يجب مراعاتها قبل القيام باحتلال جديد لأي أراض ساحلية في أفريقيا على أن يكون الالتزام بالشكليات المحددة شرطاً للاعتراف الدولي بالاحتلال .ووقف وقعت على القانون الصادر عن ذلك المؤتمر ١٤ من القوى الأوربية

والواقع أن مؤتمر برلين على أهميته لم يكن هو نقطة البدء في بلورة الحدود في أفريقيا كما يرى بعض الكتاب ذلك أن المسائل الإقليمية قد استبعدت صراحة من أجندة المؤتمر وتركت لاتفاقيات ومفاوضات ثنائية استغرقت العديد من السنين بعد المؤتمر .

راجع في هذا الصدد :

1. .1966.p.334

2. Sanderson, C N., England, Europe and the Upper Nile

الدبلوماسية مع الدولتين المعنيتين في الأساس باحتلال الأراضي في أفريقيا وهما بريطانيا وفرنسا . وبالفعل استطاعت أن تبرم خلال وقت قصير اتفاقية الثاني عشر من مارس ١٩٠٢م مع بريطانيا، وهي الاتفاقية التي حققت من خلالها إيطاليا تحييد بريطانيا فيما يتصل برغبتها في احتلال ليبيا ، ويبدو أن ظروفاً عديدة ساعدت في التوصل لتلك الاتفاقية أهمها أن بريطانيا كانت حريصة على الحفاظ على الوضع الراهن في ليبيا باعتبار أن من شأن ذلك تأمين أمن مصر، والإبقاء على الوضع الذي كان قائماً في البحر الأبيض المتوسط ، والواقع لقد رأت الدبلوماسية البريطانية أن ثمة دوراً يمكن أن تلعبه إيطاليا من حيث التوازن في وجه فرنسا في منطقة البحر الأبيض المتوسط . فكانت الاتفاقية المذكورة [١١].

ثم جاء التصعيد الآخر للدبلوماسية الإيطالية بإبرام اتفاقية الثلاثين من يونيو ١٩٠٢م مع فرنسا ، وهي التي حققت لها ما تصبو إليه من حيث حرية التحرك في ليبيا مقابل أن يكون لفرنسا الحرية في المغرب . بالإضافة إلى التزام إيطاليا بالحياد في حالة أي هجوم على فرنسا أو في الحالة التي تقوم فرنسا فيها بهجوم من جانبها [١٢].

ويتجه الرأي الغالب إلى أن إيطاليا قد اعترفت بإعلان ١٨٩٩م الإنجليزي الفرنسي وان ذلك الاعتراف قد تم في محادثات{برينيتي – باريرى} Prinette-Baerere حيث كتب الوزير الإيطالي {برينيتي} إلى السفير {باريرى} بشأن اتفاقية ١٩٠٢م قائلا {نتيجة لتحديد التوسع الفرنسي في شمال أفريقيا فقد أصبح مفهوما أن حدود طرابلس المؤشرة في الخريطة الملحقة بإعلان الحادي والثلاثين من مارس ١٨٩٩م مكملة لمعاهدة الرابع عشر من يونيو ١٨٩٨م الإنجليزية المصرية} [١٣] .

---

(١١) انظر محمود حسني مسى ، الحملة الايطالية على ليبيا دراسة وتدقيقه في استراتيجيه الاستعمار والعلاقات الدولية القاهرة ، ١٩٨٠م، ص، ٣٣٠.

(١٢) انظر :

1 Cana, F R Egyptian and Sudan Frontiers) Contemporary Review (1914),p.672.

2.Shaw,W B , International Boundaries of Libya Geographical Journa , Vo. 85 (1935),p 50

(١٣) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية :

F O./371/15433 Enclosure (2) in No ( ), a note entitled (the Southern Frontiers of Libya by D Newbold, Kassala,25/3/1931

تلك كانت الخلفيات التاريخية والأصول القانونية للحدود بين السودان وليبيا او بالأحرى للأراضي والظروف التي قامت فيما بعد عليها الحدود السودانية الليبية . والواضح أن الصراع كان معقدا وشائكاً بين الدولة العثمانية من جانب وفرنسا وبريطانيا من جانب اخر . والمعلوم أن السيادة التركية على ليبيا قد انتهت بالاحتلال الإيطالي لليبيا في ١٩١٢م لكن الصراع على حدود ليبيا الجنوبية والجنوبية الشرقية لم ينته بل تعاظم وتفاقم .

***

الباب الثالث

إيطاليا تسعى قانوناً لإثبات تعارض حدود معاهدة ١٩١٩م مع حدود إعلان مارس ١٨٩٩م

١ــ إيطاليا تحتل ليبيا في ١٩١٢م وتدخل الحرب العالمية الأولى مقابل وعود بالتوسع جنوباً .

٢ــ مذكرة قانونية وفنية إيطالية تثبت التعارض بين حدود ١٨٩٩م وحدود ١٩١٩م.

٣ــ المذكرة الإيطالية تربك الدبلوماسيين البريطانيين في وزارة الخارجية البريطانية .

٤ــ المستشار القانوني للخارجية البريطانية يرى أن إعلان ١٨٩٩م حدد مناطق نفوذ سياسي فقط .

لقد أعلنت إيطاليا الحرب على تركيا في أواخر ١٩١١م ، واستطاعت بعد قصف قصير احتلال طرابلس . وبالطبع لقد شجع تورط تركيا في البلقان وضعفها الذي تبدى في أفريقيا على إقدام إيطاليا على ذلك الاحتلال . وعندما أدركت تركيا انهزامها في البلقان أصبحت أكثر من مستعدة للدخول في اتفاق سلام بشأن وضعها في ليبيا . وهو ما تبلور في اتفاقية الثامن عشر من أكتوبر ١٩١٢م . وبعد وقت ليس بالطويل أبرمت إيطاليا في ١٩١٥ معاهدة لندن ، التي دخلت بموجبها الحرب العالمية الأولى إلى جانب الحلفاء . وكان المقابل لذلك أن تطالب إيطاليا بتعويض عادل، كما يكون لها أن تتوقع معاملة أفضل فيما يتصل بتسوية حدود المستعمرات الإيطالية في إريتريا والصومال وليبيا في حالة توسيع أراضي فرنسا وبريطانيا في أفريقيا على حساب المانيا .

ذكرنا في القسم الأول من الكتاب {الحدود بين السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى} أن السلطات البريطانية والفرنسية قد اتفقت خلال مفاوضات مؤتمر باريس للسلام الذي عقد في ١٩١٩م على معاهدة الثامن من سبتمبر ١٩١٩م الخاصة بحيازاتهما في شمال وأواسط أفريقيا . ونوهنا بأن معاهدة ١٩١٩م تكتسب أهمية خاصة بالنسبة للحدود بين السودان وليبيا فضلاً عن أهميتها بالنسبة للحدود بين السودان وتشاد كما رأينا ذلك . ولقد أرجأنا مناقشة ما جاء فيها بشأن الحدود بين السودان وليبيا إلى هذا القسم من الكتاب .

في الثلاثين من أغسطس ١٩٢١م ، أي بعد عامين من إبرام معاهدة ١٩١٩م الإنجليزية الفرنسية ، قامت وزارة الخارجية البريطانية بإرسال نصها إلى السفارة الإيطالية في لندن . وجاء في الخطاب الذي أرفق معه . أن المعاهدة قد وضحت Explained إعلان ١٨٩٩م الإنجليزي الفرنسي [1] . لقد أرسلت معاهدة ١٩١٩م الإنجليزية الفرنسية إلى الحكومة الإيطالية في وقت مشحون بالعواطف ذات الطابع العدائي لفرنسا فمنذ الحرب العالمية الأولى كان الرأي العام الإيطالي ، كما انعكس في الخطب التي قدمت في المؤتمر الاستعماري الذي عقد في روما ١٩١٩م ، وكما عبرت عنه الصحافة الرسمية وغير الرسمية ، كان يطالب بتغيير في الحدود الجنوبية لليبيا على حساب فرنسا وقد استندت المطالبة الإيطالية ، في المقام الأول ، على معاهدة لندن ١٩١٥م ، التي دخلت إيطاليا بمقتضاها الحرب إلى جانب الحلفاء .

قامت الحكومة الإيطالية بدراسة دقيقة لمعاهدة ١٩١٩م مقروءة مع إعلان ١٨٩٩م، وتمخضت تلك الدراسة عن مذكرة مطولة غلب عليها الطابع الفني والقانوني فقامت الحكومة الإيطالية بإرسالها إلى وزارة الخارجية البريطانية ، بتاريخ الثامن عشر من سبتمبر ١٩٢١م كرد على خطابها . ويمكن تلخيص تلك المذكرة في أن معاهدة ١٩١٩م لم توضح {Explain} [2] إعلان ١٨٩٩م كما زعم خطاب وزارة الخارجية البريطانية ولكنها عدلت أو نقحت {Modified} في الواقع نص الإعلان . ذلك أنه لو كان العرض

---

(١) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

F.O. 171/6/64 Lord Marquis to the Italian Ambassador in London 30/8/1921

(٢) انظر

Shaw, W.B. International Boundaries of Libya. Geographical Journal, Vol 85, 1935, p. 50

الوحيد من معاهدة ١٩١٩م هو {توضيح} نصوص إعلان ١٨٩٩م [٣] لمـــا كــان هنــاك تناقض بين صياغة الوثيقتين . فقد استعملت معاهدة ١٩١٩ وهي تعيد للاذهان نصـــوص إعلان ١٨٩٩م ، عبارة {سيجري الخط نحو "Towards" الجنوب الشرقي وليس عبارة فـــي {In} الاتجاه شرق . ووفقاً لوجهة النظر الإيطالية أن التغيير الذي طرأ على اللغـــة التـــي استعملت أصلاً في إعلان ١٨٩٩م أي استعمال كلمة {نحو} بدلا عن كلمة {في} من شـأنه أن يساهم في بلورة حجج تعضد الرأي القائل بأن خط الحدود ســـيتبع {اتجاهـا} جنوبيـا شرقيا وليس {الاتجاه} الجنوبي الشرقي إلى أن يصل إلى النقطة التي يلتقي فيها خط طـول ٢٤ درجة شرق مع خط عرض ١٩ درجة و ٣٠ دقيقة . على ضوء ذلك التحليـل أكـدت الحكومة الإيطالية أن صياغة إعلان ١٨٩٩م لم تكن غامضة بأي حال مـن الأحـوال ولا تحتاج لتوضيح ، فلقد أرست بلغة الحساب الدقيقة اتجاهاً يجب أن تجـــري فيـه الحـدود المحددة جغرافياً [٤].

وذكَرت المذكرة الإيطالية أن المادة الثالثة من الإعلان نصت علـــى أن يبـدأ خـط الحدود من نقطة تقاطع مدار السرطان مع خط طول ١٦ درجة شرق غرينتش وعلـــى أن يجري الخط {في الاتجاه جنوب شرق} . وأضافت أن تعريف الحدود ، استنادا على ذلـك يعني بوضوح أن اتجاه الحدود يجب أن يكون على وجه الدقة جنوب شرق . وعلى ذلـك فإن الحدود المشار إليها في معاهدة ١٩١٩م لا تتفق مع ما جاء في الإعلان.

وتأكيدا لوجهة نظرها بوجوب أن تجري الحدود في اتجاه جنوبي شرقي مع عـــدم جواز توجيهها لأي جانب إشارت مذكرة الحكومة الإيطالية إلى عدد من الخرائـــط التـــي تؤيد حجتها . ومن ذلك خريطة العالم البريطانية مقاس{١سم مقـــابل ١,٠٠٠,٠٠٠} التـــي اصدرتها مصلحة المساحة البريطانية عام ١٩١٤م ، وخريطة الســـــودان مقاس {١سـم مقابل ٣,٠٠٠,٠٠٠} رقم {٢٦٩٢} التي نشرتها وزارة الحربية البريطانيـــة فـــي يوليـو ١٩١٤م . وكما جاء في المذكرة الإيطالية فإن هاتين الخريطتين قد فسرتا كلمـــات المـــادة الثالثة من إعلان مارس ١٨٩٩م بدقة كاملة بحيث يجب التحصيل بأن الخرائط البريطانيـــة أضفت على مسار خط الحدود اتجاه الجنوب شرق . وبالاضافة إلـــى ذلـك فـإن هنـاك

(٣) ارشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F.O./171/664,Italian Ambassador to Lord Marques 18/9/1921

(٤) نفس الوثيقة السابقة .

خريطة رسمية صادرة من وزارة الخارجية الإيطالية منذ عام ١٩٠٦م تؤيد وجهة نظر ايطاليا فضلاً عن أنها توضح مسار الحدود في اتجاه الجنوب شرق على نحو يكاد يتطابق تماماً مع الخرائط البريطانية [٥] .

والواقع ان إعلان مارس ١٨٩٩م لم يتضمن أي خريطة وبالتالي فإنه لا يوجد خلافا لعبارة {جنوب شرق يلتقي مع خط طول ٢٤ درجة} أي مؤشر لتحديد التوصيف الدقيق للحدود . وقد نتج عن ذلك ان تم ترسيم الخط بواسطة جغرافيين متعددين حيث يلتقي مع خط طول ٢٤ درجة في أماكن مختلفة . ومثال ذلك فان خريطة وزارة الحربية مقياس (١) سم مقابل (٤) آلاف الصادرة بشأن السودان في ١٩٠٤ جعلت تقاطع خط طول ٢٤ درجة شرق في خط عرض ١٨ درجة و ٣٠ دقيقة شمالا . ويلاحظ ان خريطة تمو ان مقياس (١) سم (٣) آلاف الصادرة بشأن السودان في ١٩١٤م جعلت تقاطع خط طول ٢٤ درجة شرقا في خط عرض ١٥ درجة و ٣٠ دقيقة شمالا . بيد أن طبعة ١٩٢١م لنفس الخريطة ، اي التي صدرت بعد معاهدة ١٩١٩م ، قد وضعت تقاطع خط طول ٢٤ درجة شرقا في خط عرض ١٩ درجة و ٣٠ دقيقة . وأوضح اطلس التايمز الصادر في ١٩٢٢م التقاطع مع خط عرض ١٨ درجة شمالا [٦] .

إن المغزى العملي لكل الجدل القانوني والفني الذي سببته إيطاليا هو ان {التعديل} وليس {التوضيح} أو {التنقيح} الذي طرأ على اعلان مارس ١٨٩٩م بمقتضى معاهدة ١٩١٩م الإنجليزية الفرنسية ، يعني أن إيطاليا قد فقدت اراضي تبلغ مساحتها ١٧٥,٠٠٠ كيلو متر مربع . لكن الأهم من كل ذلك ، وفقا لوجهة النظر الإيطالية ، هو ان إيطاليا ستفقد اتصالها القائم بين كفرة والمناطق الجنوبية إذ أن مقتضى {التعديل} الذي حدث على الحدود هو ان تكون الأراضي الإيطالية قاصرة على كفرة . واستنادا إلى هذا التحصيل فقد عبرت الحكومة الإيطالية عن أسفها ودهشتها بشأن أن يقوم حلفاء بإبرام معاهدة {تؤثر على حقوق طرف ثالث} . وبذلك سجلت الحكومة الإيطالية احتجاجها وعدم اعترافها على اي نحو بخصوص معاهدة ١٩١٩م الإنجليزية الفرنسية التي عدلت حدود ١٨٩٩م دون مشاركة ايطاليا ولضررها . وجاء في ختام المذكرة الإيطالية الموجهة

---

(٥) نص توثيقه لسابقه

(٦) انظر Shaw, op. cit.

لوزارة الخارجية البريطانية : {**إن الحكومة الإيطالية مضطرة لتأخذ هذا الموقف بالنسبة لإعادة تثبيت الوضع الراهن ليس فقط حماية لمصالح إيطاليا ولكن أيضا لإنقاذ سمعة إيطاليا في مواجهة سكان ليبيا**} [٧].

بغض النظر عما نصت عليه معاهدة ١٩١٩م الإنجليزية الفرنسية من أن المادتين الثانية والثالثة من إعلان مارس ١٨٩٩م قد تم {**توضيحهما**} أو قد تم {**تعديلهما**} وفقا لوجهة النظر الإيطالية ، فإن نظرة إلى الخريطة التوضيحية رقم (١) تجعل من الصعب على المرء أن ينكر بأن مؤدى معاهدة ١٩١٩م هو تحويل الحدود إلى أعلى في اتجاه شمالي وكما يبدو فإن هذا التحويل قد منح فرنسا من ناحية أخرى مساحة من السودان هي التي تتبع حدوده الشمالية ، خط عرض ٢٢ درجة شمالا ، والتي من المفترض أن تمتد غربا حتى تقاطع الخط الذي حدد ابتداء بإعلان مارس ١٨٩٩م وعلى هذا فإن الخط المحدد بمعاهدة ١٩١٩م وبتفسير المنطوق في معاهدة ١٩١٩م أضاف لفرنسا جزءا من الأراضي خلف الساحلية بالنسبة لطرابلس [٨].

لقد أثارت المذكرة التي تقدمت بها الحكومة الإيطالية ، وركزت في مسائل قانونية مهمة ، وهي أن إيطاليا رفضت صراحة الاعتراف بمعاهدة ١٩١٩م على أساس أنها عدلت الحدود التي أرساها إعلان ١٨٩٩م دون أي تدخل منها وضد مصلحتها . وبالرغم من أن المذكرة الإيطالية لم تشر إلى القانون الدولي صراحة ، إلا أن من المفترض أن إيطاليا رفضت أن تعترف بالمعاهدة اعتمادا على المبدأ القانوني الثابت وهو أن {**المعاهدات لا تفرض التزامات كما أنها لا تضفي حقوقا على الطرف الثالث**} Treaties nec nocent nec prosunt . وجوهر هذا المبدأ في القانون الدولي هو أنه لا يجوز للأطراف المتعاقدين في معاهدة أن يفرضوا التزاما على دولة أخرى ليست طرفا في المعاهدة دون موافقتها وحقيقة أن هناك بينة كافية تشير إلى أن تصرف الحكومة الإيطالية الرافض لمعاهدة ١٩١٩م متفق تماما مع هذا المبدأ ومع ممارسات الدول والسوابق وقانون المعاهدات [٩] .

---

(٧) راجع الوثيقة: F.O./141/664, Taham to Lord Marguess, 18/9/1921.

(٨) راجع الخريطة التوضيحية رقم (١) في ملاحق هذا القسم .

(٩) المادة (٣٤) من اتفاقية فيينا في قانون المعاهدات لسنة ١٩٦٩م . وانظر أيضا :

Sinclair I.M., The Vienna convention on the Law of Treaties, Manchester 1973 p 76

لقد تبنّت المحاكم الدولية وعلى نحو مستمر الرأي القائل بأن المعاهدات ثنائية ام جماعية لا تفرض أي التزام على الدول التي هي ليست طرفاً فيها كما أنها لا تغير حقوقها القانونية بأي شكل من الأشكال دون الحصول على موافقتها . وفي هذا الصدد نلفت النظر إلى **{قضية بالماس}** Palmas case . لقد أسست الولايات المتحدة الأمريكية دعواها على جزيرة {بالماس} اعتماداً على تنازل صدر من أسبانيا ومقتضاه أنها نقلت لها كل حقوق السيادة التي يمكن أن تكون قد حصلت عليها في المنطقة الموضحة بالمادة الثالثة من معاهدة باريس ١٨٩٨م وكذلك كل الحقوق المتعلقة بجزيرة بالماس . لقد قال القاضي **{هيوبر}** Huber في معرض قراره كمحكم : **{بالرغم من أن هناك آراء متعارضة بالنسبة لامتداد التنازل الخاص بجزر أسبانية معينة تقع خارج حدود المعاهدة ، إلا أنه يبدو أن الدولة المتنازلة لم تتوقع أن يشمل التنازل أراضي لا يكون لأسبانيا فيها سند صحيح ، حتى ولو كانت تقع في إطار الحدود المذكورة في المعاهدة . ومن الثابت أنه مهما كان التفسير الصحيح للمعاهدة فإنها لا يمكن أن تفسر على نحو يتدخل في حقوق طرف ثالث مستقل}** (١٠). وأضاف القاضي هيوبر وهو يرفض قانونية الاعتماد على معاهدات وقعت بين الطرفين ضد مصلحة طرف ثالث ، قائلا : **{يبدو أنه من الثابت أن المعاهدات التي أبرمتها أسبانيا مع دولة ثالثة تعترف لها بالسيادة على الفلبين لا يمكن أن تكون ملزمة لهولندا}**. وأكد هيوبر في مجال اخر من قراره أن سند هولندا مهما كان مبدئياً أو ضئيلاً {Inchoate title} لا يمكن أن يعدل بواسطة معاهدة أبرمها أطراف اخرون (١١) .

وأكدت المحكمة الدائمة للعدل الدولية في قضيتين لاحقتين ما ذهب اليه القاضي هيوبر من مذهب ففي القضية الأولى وهي قضية المناطق الحرة في سافوي العليا {Free zone of Upper Savoy and the district of Gex} قررت المحكمة أن المادة **(٤٣٥)** من اتفاقية فرساي **{لم تكن ملزمة لسويسرا التي هي ليست طرفاً في الاتفاقية إلا إلى الحد الذي قام ذلك البلد بقبولها }** (١٢).

(١٠) انظر: Reports of International Arbitral Awards, Vol.11(1926)

(١١) نفس المصدر السابق .

(١٢) انظر The permanent Court of International Justice (1932), Series A/B, No 16,p .41

وكانت القضية الثانية هي قضية الاختصاص الإقليمي للجنة الدوليه الخاصة بنهر الأودر {The territorial jurisdiction of the International Commission of the River Oder} فقد ثبتت المحكمة وجهة نظر مقتضاها أن معاهدة بارسلونا لسنة ١٩٢١م الخاصة بنظام الممرات المائية الدولية الصالحة للملاحة لم تكن ملزمة لبولندا على أساس أنها لم تكن طرفا فيها [١٣]. وهكذا فإن المعاهدات ثنائية أم جماعية لا يمكن أن تؤثر على حقوق غير الأطراف فيها .

على ضوء ما ذكرناه أعلاه يستطيع المرء أن يتفهم قوة الحجة الإيطالية ضد معاهدة ١٩١٩م . خاصة وأن المعاهدة والإعلان قد تم التوقيع عليهما بين إنجلترا وفرنسا وأن أيا من تركيا أو إيطاليا لم تكونا طرفاً فيهما. وبالتالي فإن الوثيقتين لا يجوز لهما التعرض لأي أراض تتبع لطرف ثالث ، أي أن الحقوق التي كانت أصلا تركية وورثتها عنها إيطاليا لا تتأثر بأي وثيقة لم تكن تركيا أو إيطاليا طرفا فيها .

لقد أثارت المذكرة الإيطالية ارتباكا في داخل أروقة وزارة الخارجية البريطانية وكما يبدو فإن المذكره الإيطاليه شكلت مفاجأة بالنسبة لوزارة الخارجيه البريطانية . ولهذه الأسباب فقد دارت مداولات ومناقشات داخلية عديدة استغرقت عاما كاملا قبل أن تتمكن وزارة الخارجيه البريطانية من أن تتوصل لصياغة ردها على المذكرة الإيطاليه . وفي سبيل ذلك أعدت الكثير من المذكرات الداخلية كما جرت العديد من المحادثات المهمه كما سيتضح تباعا . وفي ذات السياق قررت وزارة الخارجيه البريطانية بادئ ذي بدء ، أنه ليس من الحكمه إرسال أي رد قبل الاتصال بالحكومة الفرنسيه . ثم أخذت تفكر في البدائل التي يمكن أن تؤسس عليها الرد البريطاني .

كان الخيار المطروح في البداية هو أنه طالما أن التصحيح المقترح للحدود بين مصر و{قورينه} سيتبع خط طول ٢٥ درجه حتى تقاطعه مع خط عرض ٢٢ درجة شمالا ومن ثم سيجري في خط مستقيم إلى أقرب نقطه في الحدود الانجليزية الفرنسيه كما هي معرفه بمعاهدة ١٩١٩م ، وعلى افتراض أن الحكومه الإيطاليه ، لم تكن في ذلك الوقت تحتل فعلا على أي أراض إلى الجنوب من خط عرض ٢٢ شمالا، فقد رؤي في

---

(١٣) أنظر The permanent Court of International Justice (1929) , Series A, No.23 pp 22.

بدو الأمر أنه توسع وزارة الخارجية الادعاء بأن ما تمخض عن اعلان ١٨٩٩ الإنجليزي الفرنسي عن اثار بالنسبة للمنطقة الواقعة إلى الجنوب عن خط عرض ٢٢ درجة لا تخص الحكومة الإيطالية التي لم تحتل طرابلس إلا في ١٩١١م [١٤].

كما اقترح أيضا أنه يمكن لوزارة الخارجية أن تدفع ، بعد الحصول على موافقة الحكومة الفرنسية ، بأن إعلان مارس ١٨٩٩م قد أشار فقط للاتجاه العام للحدود . وأن الخرائط التي نشرت ما بين ١٨٩٩م و ١٩١٩ ، والتي اهتمت مذكرة الخارجية برصدها والاستناد عليها لتعزيز حجتها ، كانت مجرد مؤشرات غير دقيقة للحدود التي لم يسبق إطلاقا ان تم الاتفاق على تعيينها ، والخلاصة أن معاهدة ١٩١٩م قد قدمت تفسيرا أكثر دقة لتلك الحدود التي كانت معرّفة تعريفاً مبهماً [١٥].

لكن وزارة الخارجية البريطانية عادت واعترفت في مذكرة داخلية لاحقة للمذكرة الأولى ، بأنه إذا ما ثبت بأن وزارة الخارجية البريطانية كانت مخطئة في إبرامها معاهدة ١٩١٩م مع فرنسا وأن إيطاليا كانت على حق ، فإن ذلك يعني أن الحكومة البريطانية قد أضافت إلى فرنسا مساحة ليس للحكومة البريطانية عليها حق . ونتيجة لذلك فإن الحكومة البريطانية ستكون ملزمة بأن تقنع فرنسا بإعادة المساحة المعنية إلى إيطاليا مقابل تعويض تقوم بدفعه بريطانيا أو أن توقف الشكوى الإيطالية بطريقة مشابهة .

ولمواجهة هذه المشكلة من ناحية ولدحض الحجة الإيطالية القائلة بأن إعلان ١٨٩٩م قد أرسى حدوداً واضحة على نحو يمكن أن تحدد حسابيا من ناحية أخرى ، فقد تبلور رأي مؤداه أنه إذا كانت تلك هي نية مؤلفي إعلان ١٨٩٩م ، فإن الصياغة كانت يجب أن تكون : {أن يجري الخط جنوب شرق} وليس {أن يجري الخط للجنوب الشرقي} [١٦] . ويجد هذا التفسير دعماً من النص الفرنسي . واستناداً على ذلك ذهب هذا الرأي بأنه يمكن الاحتجاج بأن كل المنطقة كانت خالية في ١٨٩٩، وأن القوى المتعاقدة لا

---

(١٤) ارشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F.O./371/7749, Minute on the Italian Note, 13/1/1922

(١٥) نفس الوثيقة السابقة .

(١٦) ارشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F.O./371/7748 Minute on the Italian Note subsequent to the previous one but without date

يمكن أن يتوقع منها أن ترتبط أو تغل نفسها بحدود نهائية في ظل ظروف لم تتوافر فيها معلومات جغرافية كافية [١٧] .

من جانب آخر وعلى افتراض أن تركيا لم تقدم أي احتجاج في الوقت الذي أبرم فيه إعلان ١٨٩٩م ، رأى {لندساي} Lindsay ، الذي قام بإعداد أغلب المذكرات الداخلية المتعلقة بالرد على المذكرة الإيطالية ، **{أنه ليس من المتوقع من الحكومة التركية ، التي كانت دائما وأبدا حساسة نحو أي شي يمكن أن يعتبر توسعاً من جانب مصر في أراضي ولايات تركية أخرى ، أن تفشل في تقديم احتجاج إذا اعتبرت أن إعلان ١٨٩٩م قد شكل على أي نحو تدخلا . إن الأراضي التي تقع إلى الشرق من الخط المعني لا يمكن أن تعتبر بالتالي ، بأنها جزء من طرابلس في عام ١٨٩٩م كما لا يمكن أيضا أن تعتبر جزءا من الأراضي الإيطالية في الوقت الحاضر أي في ١٩٢١م }** [١٨] .

إن الخطأ الذي وقع فيه {لندساي} لا يحتاج لتأكيد مبالغ فيه . فقد رأينا سلفا بأن السفير التركي في لندن كان قد لفت نظر وزارة الخارجية البريطانية لما قد يترتب عن إعلان ١٨٩٩م من آثار على الحقوق التركية [١٩]. وأكثر من هذا فإن الاحتجاج التركي قد تبعه استياء إيطالي عبر عنه السفير الإيطالي في لندن إلى اللورد ساندرسون وكما سنرى فإن التضليل والغموض اللذين اكتنفا هذا الافتراض قد انكشفا بعد أول مكاتبة تمت مع الحكومة الفرنسية في هذا الشأن .

وبعد أن انتهى الدبلوماسيون البريطانيون من تخريجهم واجتهاداتهم التي بلورت الاقتراحات التي ذكرناها أعلاه ، وقبل أن يتم الاتصال بالحكومة الفرنسية ، رفع الأمر إلى المستشار القانوني لوزارة الخارجية . وخلافاً لما ذهب إليه الدبلوماسيون فقد أمّن المستشار القانوني ومنذ البدء على أن المعاهدات التي أبرمت بين بريطانيا وفرنسا لا يمكن أن تؤثر على أي حق إيطالي على أي إقليم يتبع لها. وأشار المستشار القانوني إلى أن مسألة ما إذا كان الإقليم الذي ورد في كل من إعلان ١٨٩٩م ومعاهدة ١٩١٩م، هو

---

(١٧) نفس الوثيقة السابقة

(١٨) نفس الوثيقة السابقة

(١٩) راجع ارشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) ·

F.O./27/3456. Minute on a note presented by Turkish Ambassador in London, 17/5/1899. For the note of the Turkish Ambassador to Lord Salisbury see, No 66 in) Affairs of Egypt. Vol 12

إقليم يتبع لإيطاليا في الوقت الذي تقدمت فيه باحتجاجها أم لا ، يحدد ويحسم في الأســـاس باعتباره {مسألة وقائع} Matter of case أي أن المناط هو إلى أي مدى سبق أن وصلــت أو امتدت سيادة تركيا ؟ [٢٠] .

استناداً على ذلك فقد اختار المستشار القانوني أن يعالج القضية على نحو قــانوني دقيق . فقد لخص الأمر بأنه {إذا نظرنا إلى إعلان مارس ١٨٩٩م نرى أنه لــم يتضمــن أي نقل لأراض من دولة إلى أخرى ، أو اعتراف بسيادة دولة على أي أراض علــى أي حال . إن كل الذي فعله الإعلان هو أنه أرسى خطاً يمكن تسميته خط حدود ولكــن مــن الواضح أن الكلمة لم تستعمل وفقاً للمعنى الفني والعملي في جانب منه توجد الحكومــة البريطانية وفي الجانب الآخر التزمت فرنسا بأن لا تحصل على أراض أو نفوذ سياسي . إن هذه الكلمات تتعارض بداهة مع أي فكرة توحي بأن سيادة أي منهما قد امتدت حتــى ذلك الخط . إنها في حقيقة الأمر تعريف لمنطقتي نفوذ سياسي وهذا ما يتفق مع تعبــير النطاق الفرنسي French zone الوارد في المادة الثالثة. إن هذا الوضع لم يعــدل إطلاقــا بواسطة معاهدة ١٩١٩م التي هي إما أن تكون قد عرّفت على نحو أكــــثر أو وضحــت الخط المعني . إن التفسير المنطقي لكل هذا أن كل الأراضي المعنية هي صحراء لم يتــم مسحها ولم يتسأ أي شخص أن يضع خطا فعلياً فيها} [٢١].

***

---

(٢٠) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (نص)

F O./371/7748. Note by the legal Advisor of the Foreign Office, 5/5/1922.

(٢١) نفس الوثيقة السابقة .

If the 1899 Declaration is looked at, it will be seen that it involved no transfer of territory from one Power to another, or recognition of the sovereignty of power over any territory, at all. All it did was to lay down a line called a line of frontier, but the word is clearly not used in a technical sense, on one side of which British Government and on the other French engaged (not to acquire either territory or political influence). These words are obviously quite inconsistent with any idea that the sovereignty of either extended up to the line.

الباب الرابع

الحكومتان البريطانية والفرنسية تكتشفان في ١٩٢٣م أن الحكومة التركية احتجت على إعلان مارس ١٨٩٩م بعد إصداره بوقت وجيز

١ــ الحكومة البريطانية تتبنى رأي المستشار القانوني بوزارة الخارجية البريطانية .

٢ــ الحكومة الفرنسية تدعي أن الحكومة التركية لم تحتج ضد إعلان ١٨٩٩م .

٣ــ فرنسا توافق على الرأي البريطاني على مضض .

٤ــ ليس في الوثائق البريطانية ما يثبت اقتناع إيطاليا بالرد المشترك .

٥ــ إيطاليا تنصرف نحو ترسيخ احتلالها في ليبيا من ١٩٢٣م إلى ١٩٣٠م.

لقد حسم المستشار القانوني لوزارة الخارجية البريطانية الجدل الذي أثارته مذكرة الحكومة الإيطالية بشأن ما رأته من تعارض واضح بين {حدود} إعلان مارس ١٨٩٩ و{حدود} معاهدة ١٩١٩م . فقد انتهى إلى أن إعلان مارس ١٨٩٩م لم ينطو على نقل أراض من دولة إلى أخرى أو حتى اعتراف بسيادة دولة على أراض . وكما رأى فإن الخط الذي أرساه إعلان مارس ١٨٩٩م كان قد أرسى خطا حدوديا ، إلا أن كلمة حدود لم تُستعمل وفقا للمعنى الفني والعلمي . فالخط في نظره أرسى مناطق نفوذ. وبالتالي فإن معاهدة ١٩١٩م لم تُعدل ذلك الوضع . وخلاصة الرأي أن كل الأراضي المعنية هي صحراء لم يتم مسحها ولم يشأ أي شخص أن يضع خطا فعلياً فيها. وبصرف النظر عن دقة أو عدم دقة ذلك الرأي فإنه لم يذهب لنفي أن إعلان مارس ١٨٩٩م قد وضع اللبنات

الأولى للحدود بالمعنى الفني والعلمي بين السودان وأفريقيا الاستوائية الفرنسية من ناحيـــه وبين السودان والدولة العثمانية {ليبيا} من ناحية أخرى .

وكما كان متوقعاً فقد قررت وزارة الخارجية البريطانيـــة أن تتبنـــى الخـــط الـــذي اقترحه المستشار القانوني [١]. وعلى ضوء ذلك قامت بنقل محتوى الاحتجـــاج الإيطـــالي والذي يتلخص في فقدانها مساحة كبيرة نتيجة للتعـــارض بين إعـــلان مـــارس ١٨٩٩م ومعاهده ١٩١٩م ، إلى الحكومة الفرنسيه ، بتاريخ السادس عشر مـــن مـــايو ١٩٢٢م . وأشارت الخارجية البريطانية في نقلها إلى رأيها إلى أن وضع الحدود الوارد في إعـــلان مارس ١٨٩٩م {**لم يتغير على أي حال بمعاهدة ١٩١٩م ، وأن أثر المعاهدة هو تعيـــين الخط أو توضيحه** } . ومن المهم أن نلاحـــظ بأن وزارة الخـــارجية البريطانية ، وهـــي تلهث لتأييد وجهة نظرها ، قد ذكرت في خطابها الموجه للحكومة الفرنسية : {**إن صحـــة هذا التفسير مؤكدة بواقعة هامة وهي أن الحكومة التركية لم تتقدم بأي احتجـــاج ضـــد الإعلان**} [٢]. وتساءلت وزارة الخارجية البريطانية في نهايـــة خطابـــها عمـــا اذا كـــانت الحكومة الفرنسية ستتفق مع التفسير البريطاني وكذلك على رد يؤسس علـــى نفـــس ذلـــك التفسير [٣].

لقد اتفقت الحكومة الفرنسية مع وجهة النظر البريطانية الرامـــيـــة إلـــى اعتبـــار الادعاء الإيطالي على أراض تقع إلى الجنوب من طرابلس بأنه ادعاء لا يقوم على أســـاس ولكن لأسباب وأغراض مختلفة . وكما قال السفير الفرنسي فـــي لنـــدن أن وجهـــة نظـــر الحكومة الفرنسية هو {**أنه ليس فقط أن الادعاء الإيطالي بملكية هذه الأراضي ادعـــاء لا يقوم على أساس ، ولكن أكثر من ذلك أن الخط الذي أرساه إعلان لندن الصـــادر فـــي مارس ١٨٩٩م وتم توضيحه في نهاية معاهدة باريس ١٩١٩م ، هو نـــهائي ويشـــكل حقيقة خط الحدود** } [٤].

---

(١) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F.O./371/7748, A minute on the note of the legal Advisor.

(٢) ارشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F.O./141/664. Foreign Office to French Ministry of Foreign Affair. 16/5/1922

(٣) نفس الوثيقة السابقة .

(٤) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F.O./141/664. Count de Saint Aulaire to the Earl of Balfour, 29/7/1922

من الواضح أن الحكومة الفرنسية على اختلاف كامل مع الفهم البريطاني لإعلان مارس ١٨٩٩م ومعاهدة ١٩١٩م . فكما رأينا أن الخارجية البريطانية ترى أن إعلان ١٨٩٩م لم يتضمن نقل أي أراضٍ من دولة لأخرى أو أي اعتراف بسيادة دولة على أي أراضٍ . ذلك بالإضافة إلى أنها ترى أن عبارة خط الحدود التي سبق استعمالها لم تستعمل وفقا للمعنى الفني . وباختصار فإن الأمر وفقاً للفهم البريطاني لا يعدو أن يكون تحديداً لمناطق نفوذ ولكن الحكومة الفرنسية تبنّت موقفا آخر وهو أن إعلان مارس ١٨٩٩م كما هو موضح بمعاهدة ١٩١٩م أرسى بالفعل حدودا نهائية .

ومهم أيضاً أن نذكر بأن الحكومة الفرنسية زعمت هي الأخرى بأن تفسيرها للموضوع يجد تأييدا في غياب أي احتجاج من جانب الحكومة التركية . وكذلك من التفسير الذي يمكن أن يضفي على ذلك . وكما جاء في المذكرة الفرنسية : {وإذ لم تتقدم تركيا بأي احتجاج ضد الإعلان الإنجليزي الفرنسي لسنة ١٨٩٩م ، فإن ذلك لم يكن لأن الإعلان قد أرسى فقط مجرد تقسيم مناطق نفوذ . ولكن لأن الأراضي المذكورة في الإعلان لم تكن تشكل في واقع الأمر جزءاً من ممتلكات تركيا في أفريقيا . إن حقوق تركيا على الأراضي التي تدعيها الآن إيطاليا ، هي من ذات طبيعة الحقوق التي كانت تدعيها تركيا على تبستي وبوركو . علما بأن أراضي المراعي السنوسية قد كانت دائما غير محددة على نحو لا يمكن أن يصلح لأن تدعي إيطاليا تبعيتها لها الآن } [٥].

ليس هناك حاجة للتأكيد بأن كل ما ذهبت إليه وجهة النظر الفرنسية قد بنى على أساس خاطئ ، والقاعدة الأصولية أنه ما بني على باطل فهو باطل ، إذ أن تركيا كما

---

(٥) نفس الوثيقة السابعة .

أسس الطريقة السنوسية محمد بن علي السنوسي ، الذي ولد في الجزائر في أواخر القرن الثامن عشر ، وتنقل في أنحاء المغرب ومكة إلى أن استقر نهائيا في منتصف القرن التاسع عشر في الجغبوب في ليبيا حيث توفي هناك . وخلفه ابنه محمد المهدي حيث انتشرت الطريقة السنوسية على يديه في ليبيا وأواسط أفريقيا . وقد شكلت الطريقة السنوسية خطرا على فرنسا ، من وجهة النظر الفرنسية ، لما لها من تأثير على العديد من المناطق والدول في أواسط وغربي أفريقيا . [illegible] وأضفوا عليها قدرا من الاحترام . انظر : محمد شكري ، السنوسية دين ودولة ، القاهرة ، ١٩٤٨م . وراجع في هذا الشأن أيضا :

1. Evans-Richard, E., The Sanusi of Syeraica, Oxford, 1949.
2. Ziadeh, N. Sanusiyah, A study of a Revivalist movement in Islam, 1958

رأيت في الفصل الأول من هذا القسم ، قد احتجت بالفعل على إعـــلان مـــارس ١٨٩٩م . ومن ناحية ثانية أن الفرنسيين ، على نقيض الإنجليز ، قد اصروا على أن الإعـــلان قـــد ارسى حدودا ليس تعريفا لمناطق نفوذ فقط . ذلك بالإضافة إلى أنهم فسروا عدم احتجـــاج تركيا على إعلان مارس ١٨٩٩م ، كما زعموا وافترضوا ، بأنه نوع مـــن التخلـــي عـــن ادعاءاتها بالنسبة للمناطق المعروفة بتبستي وبوركو وألاندي وألاردى .

على ضوء مثل تلك الحجج التمست الحكومة الفرنسية ، من الحكومـــة البريطانيـــة الاتفاق مع وجهة نظرها حول هذا الموضوع . واقترحت فرنسا انه من المرغوب فيـــه ان ترد الحكومتان الفرنسية والبريطانية بصيغة موحدة على الحكومة الإيطالية لتفادي إمكانيـــة أن تجد الحكومة الإيطالية أي تناقض بين النصين يســاعدها في التمسك بحجتها [٦] .

قبل أن تستلم الحكومة البريطانية الرد الفرنسي بوقت وجيز ، كشف البحـــث فـــي وثائق وزارة الخارجية البريطانية ما هو ثابت سلفا . وهو ان السفير التركي في بريطانيـــا كان قد لفت بالفعل نظر وزارة الخارجية البريطانية للآثار المترتبة على إعـــلان مـــارس ١٨٩٩م في وقته . كما تبين أيضاً أن السفير الإيطالي قد ذهب نفس المذهب مـــع اللـــورد ساندرسون وأنه كان قد أخطر من قبل وزارة الخارجية البريطانية ، من بين أمور أخـــرى ، بأن الفقرة المتعلقة بتكوين لجنة لتعيين الحدود تنطبق بالفعل على القطاع الحدودي الـــذي كان موضوعا للاحتجاج الإيطالي في سنة ١٩٢١م . وقامت الخارجية البريطانية بنقل هذه المعلومات {المكتشفة حديثاً} في ردها على المذكـــرة الفرنســـية حيـــث عـــبرت مذكـــرة الخارجية البريطانية عن أملها بأن توافق الحكومة الفرنسية بأن {**الحقائق الجديـــدة تؤيـــد وجهة النظر القائلة بأن القصد من إعلان مارس ١٨٩٩م هو مجرد إرساء مدى مناطق النفوذ في المنطقة المعنية ، وليس تحديد حدود يمكن أن تمتد إليها ســيادة الدولتيـــن . ونوهت الخارجية البريطانية بأنه من الصعب في كل الأحوال علـــى حكومـــة صـــاحب الجلالة أن تبتعد عن التـــوجه الذي ســبق أن تبنته في هذا الشأن** } [٧].

---

(٦) راجع الوثيقة

F.O./141/664, Count de Saint-Aulaire to the Earl of Balfour, 29/7/1922.

(٧) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F.O./141/664, The Marquess to Count de Saint-Aulaire, 31/8/1922

وهكذا {تأسيساً على قاعدة أن الرجوع إلى الحق فضيلة } رفضت الحكومة البريطانية الطلب الفرنسي الذي اعتبر أن الحدود التي أرساها إعلان مارس ١٨٩٩م وصححتها معاهدة ١٩١٩م حدوداً نهائية . وفي محاولة منها لتحديد مكان للفرنسيين أشارت المذكرة البريطانية إلى أن ثمة فوائد كبيرة تنطوي في التمسك بالاقتراح البريطاني . وتتلخص هذه الفوائد في أن عبء إثبات أن الأراضي محل المشكلة تتبع لإيطاليا سيقع على الحكومة الإيطالية . علماً بأن تبني الرأي الفرنسي يعني أن يقع عبء الإثبات على الحكومتين البريطانية والفرنسية . وناشدت المذكرة البريطانية الحكومة الفرنسية الموافقة على رد يُصاغ على ضوء الاقتراح البريطاني [8] .

كما هو متوقع فقد أصبح الفرنسيون في وضع لا خيار لهم أمامه وبالتالي فقد وافقوا على نص المذكرة التي اقترحتها الحكومة البريطانية [9] . ووفقاً لذلك شرعت الحكومة البريطانية في الرد على المذكرة الإيطالية في فبراير ١٩٢٣م التي تعود تاريخها إلى ديسمبر ١٩٢١م . فقد أخطرت الحكومة الإيطالية بأن أياً من إعلان مارس ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩١٩م ، لا يتعرض أو يؤثر على أراض تتبع لدولة ثالثة . وأن الوثيقتين قد عالجتا مناطق نفوذ ولا يمكن لهما أن تؤثرا على حقوق إيطاليا في أي أقاليم تتبع لها . وبما أن إعلان مارس ١٨٩٩م لم يتضمن نقل أي أراض أو الاعتراف بأي سيادة فإن **{الوضع الراهن}** Status quo لم يتغير من حيث المبدأ بواسطة معاهدة ١٩١٩م [10]. وخلصت المذكرة البريطانية إلى القول **{فإذا كانت المساحة الواقعة بين الخطين المشار إليهما في إعلان مارس١٨٩٩م ومعاهدة١٩١٩م، أراضي إيطالية فإن حقوق الحكومة الإيطالية على تلك الأراضي لن تتأثر . أما موضوع عما إذا كانت الأراضي المعنية هي أراض إيطالية فهذه مسألة وقائع يقع عبء إثباتها على الحكومة الإيطالية}** [11].

---

(٨) نفس الوثيقة السابقة (لندن) .

(٩) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية .

F.O / 41/664 Count de Saint Aulaire to the Earl of Balfour 20/12/1922

(١٠) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) .

F.O 371/7748 A minute of the note submitted to the Italian Government 26/2/1923

(١١) نفس الوثيقة السابقة .

ليس واضحاً عما إذا كانت الحكومة الإيطالية قد اقتنعت بالتوضيح البريطاني ولم نجد أي بيّنة خلال بحثنا الطويل في وثائق وزارة الخارجية البريطانية ، أو رئاسة الحكومة البريطانية ، أو غيرها ، تشير إلى أن الحكومة الإيطالية قد أرسلت ردا على المذكرة البريطانية . ومن المقترح أن وضع عبء الإثبات على الحكومة الإيطالية جعل من الصعب عليها أن تلح على ذلك الموضوع في ذلك الوقت ، إذ أن ذلك يتطلب منها أن تثبت على الأقل أن المساحة محل الخلاف كانت ستكون جزءا من طرابلس ، عندما ورثت إيطاليا الحكومة التركية في طرابلس . ومن الممكن أيضا أن تكون الحكومة الإيطالية قد قررت تأجيل موضوع مسألة الحدود الجنوبية العربية حتى تكرّس موقعها في المناطق المجاورة لها ، خاصة وأن المذكرة البريطانية قد أكدت أن الوثيقتين لم ترسما حدوداً نهائية .

تأسيسا على ذلك يمكن القول بأن مسألة الحدود بين السودان وما كان في ذلك الوقت يشكل ليبيا الإيطالية قد تجمدت لبعض الوقت . ومع ذلك فإن السبع سنوات التالية {١٩٢٣-١٩٣٠م} قد شهدت تطورات لها آثارها الهامة على الحدود بين السودان وليبيا. فقد أخذت إيطاليا تدعي تباعاً حيازة كل ما كان خاضعا أو سبق أن امتدت إليه السيادة التركية . وتمركزت الإدارة الإيطالية في البداية ، في طرابلس والمناطق الساحلية . وبدأ التكريس الفعال للسلطة الإيطالية بعد الحرب العالمية الأولى وخاصة ما بين ١٩٢١-١٩٢٥م ، حيث تم تعيين الحدود بين مصر وليبيا بمقتضى اتفاق ١٩٢٥ [١٢]. وكما نص ذلك الاتفاق فإن الحدود الشرقية لليبيا قد امتدت من البحر الأبيض المتوسط على امتداد خط طول ٢٥ درجة حتى تقاطعه مع خط عرض ٢٢ درجة .

والسؤال الذي يفرض نفسه الآن هو : ما هو الأثر أو الآثار التي نتجت عن التكريس الإيطالي {Italian Consolidation} في ليبيا على تسوية الحدود السودانية الليبية بشكل عام وعلى ما عرف بـ مثلث السارة بشكل خاص؟ .

***

---

(١٢) راجع الكتاب الأحمر ، رقم (١) التي أصدرته الحكومة المصرية باللغة الإنجليزية في ١٩٢٦م هذا وقد تم التصديق على اتفاق ١٩٢٥م من جانب الحكومة المصرية في التاسع من يوليو ١٩٣٢م وفي تلك الأثناء تم التوصل لاتفاق التاسع من نوفمبر ١٩٢٦م الذي وضع على نحو فصل الجزء الشمالي من الحدود بين مصر وليبيا – وانظر أيضا :

The Geographer: Libya–United Arab Republic Boundary, in: the Geographical Bulletin No 61 (1966)

الباب الخامس

احتلال ليبيا للكفرة وإشكالية موقع العوينات تثيران الاهتمام البريطاني بالحدود السودانية الليبية

١ــ البرلمان البريطاني يستجوب وزير الخارجية عن الحدود بين السودان وليبيا .

٢ــ المندوب السامي البريطاني في القاهرة يطالب بتذكير إيطاليا بأن العوينات تقع داخل السودان.

٣ــ أطلس مصر الصادر في ١٩٢٨م يوضح أن العوينات تقع داخل الأراضي السودانية.

٤ــ الحكومة البريطانية توافق على إثارة موضوع العوينات مع الحكومة الإيطالية .

٥ــ الحكومة الإيطالية توحي بالرغبة في الوصول إلى تسوية والخارجية البريطانية تتجه نحو عدم التصعيد في ١٩٣١م .

بعد ابرام اتفاق ١٩٢٥م الذي أرسى الوضع العام للحدود بين ليبيا ومصر واتفاقية ١٩٢٦م التي وضحت أقصى نقطة شمالية في الحدود الليبية المصرية ، استمرت السلطات الليبية في عملية تكريس سلطتها نحو الشرق اي نحو الحدود مع مصر وكذلك في اتجاه الجنوب أي نحو الحدود الأكثر جدلا . وهكذا فقد احتلت سلطاتنا جغبوب في ١٩٢١م ، وسقطت جالو في ١٩٢٨م ، وتم غزو فزان في ١٩٣٠م (١) واحتلال واحة الكفرة بواسطة القوات الإيطالية في بداية ١٩٣١م وتقدمها السريع جنوبا ، أصبحت تسوية

---

(١) راجع:

1. Wrigh, J., Libya, London, 1969.

2. A Survey of North West Africa 2nd ed. edited by N. Barbour, Oxford 1962.

الحدود الجنوبية لليبيا {مع فرنسا} والجنوبية الشرقية {مع إيطاليا} ، أكثر من مجرد موضوع أكاديمي [٢] .

في هذا الصدد يجب ان نتذكر بأن بريطانيا كانت قد أكدت في ١٩٢٣م بأن إعلان مارس ١٨٩٩م لم يتضمن اي نقل لأراض وأن{**الأمر الواقع**} The statu quo لم يتغير من حيث المبدأ بمعاهدة ١٩١٩م . من جانب اخر كانت فرنسا قد احتلت في عام ١٩٣١م الأراضي التي أشار إعلان مارس ١٨٩٩م بأنها تقع في إطار منطقة النفوذ الفرنسي . وكما قالت جريدة التايمز اللندنية بعد سقوط الكفرة مباشرة في عددها الصادر بتاريخ الثلاثين من يناير ١٩٣١م : {**ليس هناك ما يمنع التوصل لتفاهم ودي بالنسبة لتعيين الحدود بين النقطة الجنوبية الغربية من مصر وأقصى نقطة شمالية في السودان . أما موضوع السودان الفرنسي فهو مسألة مختلفة**} [٣].

إن الدخول في تفاصيل مسالة الحدود الجنوبية لليبيا مع ما كان يسمى افريقيا الاستوائية الفرنسية {**في الأساس تشاد**} يخرج عن إطار هذا الكتاب [٤] . ويكفي ان نذكر في هذا المجال أن إيطاليا قد أبرمت عام ١٩١٥م ما سمي بمعاهدة سرية ، مع المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا ، قبل دخولها الحرب العالمية الاولى إلى جانب الحلفاء . وكما نصت المادة {١٣} من تلك المعاهدة فقد وعد الحلفاء إيطاليا بالمعاملة الأفضل فيما يتعلق بالحصول على أراض في أفريقيا إذا تحقق الانتصار للحلفاء . وتأسيسا على ذلك الوعد طالبت إيطاليا بتعديل الحدود الغربية والحدود الجنوبية لليبيا على نحو يمكنها من الوصول إلى بحيرة تشاد . وكان رد الفرنسيين أن تعديل ١٩١٩م قد أوفى بالوعد الذي قطعه الحلفاء لإيطاليا . ولم تقبل الحكومة الإيطالية ذلك الرد ، وظلت الصحافة الإيطالية تنشر

---

(٢) الكفرة واحة على الصحراء الجنوبية القريبة من ليبيا . وكانت تشكل رئاسة الطريقة السنوسية حيث تمركزت المقاومة العربية للاستعمار الإيطالي ، وقد تجاوز احتلال الكفرة اهميته المحلية بكثير . فإلى الجنوب منها يقع مثلث السارة الذي تحت سورة من ناحية الجنوب تيبستي و بركو وهما المنطقتان اللتان تقعان في شمال أفريقيا الاستوائية الفرنسية .

(٣) راجع : The Times, London, 30/1/1931

(٤) راجع :

The Geographic International Boundaries Study Chad-Libya No 3 Dec,15,1948 issued by U S.Department of state, Bureau of Intelligence and Research

مقالات متصلة بشأن حق إيطاليا على تبستي علماً بأن الفرنسيين كانوا قد أنشأوا محطة عسكرية فيها سلفاً [٥].

أما فيما يتصل بالحدود التي لم يتم الاتفاق عليها بعد ، وهي الحدود بين السودان وليبيا ، فإن الموضوع قد حظي باهتمام الرأي العام في بريطانيا على نحو واضح . فقد نشرت جريدة التايمز اللندنية مقالاً بعنوان {**إيطاليا في شمال أفريقيا والحدود مع السودان**} كما نشرت افتتاحية عن نفس الموضوع ، دعت فيها للاهتمام بحدود السودان[٦]. من جانب اخر فقد وجهت أسئلة لوزير الخارجية البريطانية عن الموضوع في مجلس العموم البريطاني . ومن تلك الأسئلة ، السؤال الذي تقدم به المستر {د.ج.سومر فيل} في الثاني من فبراير ١٩٣١م وقد جاء فيه : {**هل يعلم السيد وزير الخارجية بأن القوات الإيطالية قد احتلت مؤخراً واحة الكفرة في ليبيا ، وما هي الخطوات التي اتخذت بالنسبة للتوصل لخط حدود نهائي بين ليبيا والسودان الإنجليزي المصري ؟**} [٧].

لقد أخطر وزير الخارجية البريطانية في رده للبرلمان ، بالاحتجاج الإيطالي في عام ١٩٢٢م ضد معاهدة ١٩١٩م . وشرح للبرلمان الرد الذي سبق أن ارسلته الحكومة البريطانية للحكومة الإيطالية في ذلك الخصوص . وأضاف الوزير البريطاني قائلا : {**ومنذ ذلك الوقت ، ١٩٢٣م ، لم تعد إيطاليا لإثارة الموضوع . ولكنني قد فهمت أن الإيطاليين قد نوهوا على نحو أشبه بالرسمي ، خلال مفاوضاتهم مؤخرا مع الحكومة الفرنسية بشأن الحدود مع ليبيا ، بأنهم إذا لم يتمكنوا من الحصول على تنازلات كافية من الفرنسيين ، فلربما يتوجهون لنا مطالبين بتعويض في هذه المنطقة . أن كل الموضوع يفتقر للواقعية {K} ذلك أن الإدارة الفعالة ما زالت تبعد من السودان باميال عديدة**} [٨].

---

(٥) نظر . Toynbee, A.J. Survey of International Affairs 1920-1923, Oxford,pp 360

(٦) راجع: The Times London 30/1/1931 Italy in North Africa the Frontier with the Sudan

(٧) رشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن): F.O./371/ 5432 Parliamentary Question of 2/2/1931

(٨) نفس الوثيقة السابقة .

لا شك أن احتلال واحة الكفرة بواسطة الإيطاليين في الرابع والعشرين من يناير ١٩٣١م كان نقطة تحول في تكريس السلطة الإيطالية في ليبيا . وكانت النتيجة المباشرة لذلك فتح مرحلة جديدة في التطورات الدبلوماسية للحدود بين السودان وليبيا . فقد أخذ المندوب السامي البريطاني في القاهرة المبادرة نتيجة للتقارير التي أفادت بأن أعداداً من {اللاجئين} قد وصلوا إلى {الداخلة} و{حلفا} مشيراً إلى وزارة الخارجية بأن الإيطاليين قد واصلوا تقدمهم جنوباً نحو السودان بعد احتلالهم للكفرة . وبعد أن أعاد للأذهان بأن الحدود بين السودان وطرابلس لم تسو بعد وأن هناك احتمالات بأن يصل الإيطاليون إلى العوينات ، طالب المندوب السامي في القاهرة وزارة الخارجية البريطانية بضرورة تذكير الحكومة الإيطالية بأن العوينات تقع داخل الأراضي السودانية [٩].

لقد كانت وزارة الخارجية البريطانية ، على خلاف ما ذهب إليه المندوب السامي ، مترددة بشأن ذلك الطلب لثلاثة أسباب : أولها أن أحسن خريطة متوفرة عند وزارة الخارجية البريطانية ، وهي التي نشرها مكتب المساحة بالخرطوم في أغسطس ١٩٢٩م ، كانت توضح جبل العوينات وهو يقع داخل الأراضي السودانية وحرتب في مصر وجزئياً في ليبيا . وحيث إنه لم تكن هناك خريطة موثوق بها للمنطقة الواقعة مباشرة إلى الشمال من خط عرض ٢٢ درجة ، فقد اعتقدت وزارة الخارجية البريطانية بأن إيطاليا قد تدفع بأن جزءاً من جبل العوينات يقع داخل المساحة التي لإيطاليا الحق في احتلالها . والسبب الثاني هو أنه إذا ما ثبت صحة اعتقاد وزارة الخارجية ، فإن هناك ثمة خطورة بأن مخاطبة الحكومة الإيطالية قد تضع الحكومة البريطانية في وضع لا تتمكن من المحافظة عليه في مرحلة لاحقة . أما السبب الثالث فهو حساسية الحكومة البريطانية بالنسبة لمصر في كل ما يتصل بالسودان في الثلاثينيات. ومن ذلك أن مخاطبة الحكومة الإيطالية قد تكون موضوعاً لاحتجاج من قبل الحكومة المصرية إذا ما علمت بتلك المكاتبات[١٠].

---

(٩) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية :

F.O./371/15432. High Commissioner to Foreign office, 28/2/1931.

(١٠) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F.O./371/15432. Foreign office to High Commissioner, 4/3/1931

لهذه الاسباب طلبت وزارة الخارجيه البريطانية في الرابع من مارس ١٩٣١م ، من المندوب السامي ، في مصر ، مناقشة الموضوع والتشاور مع حاكم عام السودان حول هذه المسائل ، على أمل أن تكون لدى الأخير معلومات أكثر دقة من المعلومات المتوفرة عند وزارة الخارجية البريطانية بشأن تحديد الوضع الجغرافي الدقيق للعوينات [١١].

لقد كشفت المشاروات مع حاكم عام السودان ، ان الوضع الدقيق للعوينات قد ظهر في الخرط رقم {٤-١-٢٣} في أطلس مصر الخاص بالحكومه المصريه ، الذي قدمته للمؤتمر الجغرافي الدولي في عام ١٩٢٨م . ووفقا لذلك الأطلس فإن التدحرج الشمالي الغربي قد ظهر في طرابلس ، ولكن الجبل الرئيسي والسابع الوحدة الموضحة في الخريطة فهي تقع بوضوح في الأراضي السودانية . وكما جاء في المذكرة الوصفية للخريطه رقم (٢) الوارده في الأطلس ، فإن أعلى نقطة في جبل العوينات تقع خارج مصر ولكن قاعدته الشماليه الشرقية تقع داخل الحدود المصرية . ولقد تم تحديد موقع العوينات ما بين عامي ١٩٢٥م - ١٩٢٦م بواسطه الدكتور . ج.بول {Ball} الذي كان يعمل في مكتب المساحة الصحراوية المصرية . وقد سبق للدكتور بول أن أخطر مندوب السودان في القاهرة بأن العوينات تقع في السودان [١٢].

قام المندوب السامي البريطاني في القاهرة بنقل كل المعلومات المشار إليها أعلاه إلى وزارة الخارجية البريطانية . وقد جاء في مذكرته المرفعه بتاريخ العاشر من مارس ١٩٣١م {**يبدو أنه لا مفر إذا ما وصل تدخل الإيطاليين حتى العوينات فإن رغبتهم هي احتلال الآبار . لذلك فإني أعتقد أن من الضروري تذكيرهم بأن هذه الآبار تقع داخل الأراضي السودانية . ويبدو أن هذا التذكير أصبح أمرا مرغوبا فيه خاصة وأن التقارير التي وصلت إلى حلفا أفادت أن بعض سكان الكفرة قد تم طردهم بواسطة الطائرات الإيطالية حتى وصلوا إلى السارة حيث تم الهجوم عليهم من قبل البيادة الإيطالية . إن خط عرض السارة هو ٢١ درجة و ٣٩ دقيقة و ٤٠ ثانية وبالتالي فإنها تقع على بعد ٢٠ ميلا داخل الأراضي السودانية . لقد طلبت من حاكم عام السودان تقصي عما اذا**

---

(١١) الوثيقة السابقه وراجع أيضا : F.O./407/213, Henderson to Loraine, 4/3/1931

(١٢) ارشيف وزارة الخارجية البريطانيه (لنـ): F.O./407/213, Loraine to Henderson, 10/3/1931

كانت القوات الإيطالية قد دخلت بالفعل في السودان . ومن جانبي لا أرى سببا يجعل المصريين يعترضون على اقتراحنا الرامي للاتصال بالحكومة الإيطالية } [١٣].

وافقت وزارة الخارجية البريطانية على طلب المندوب السامي او بالأحرى إصراره على إثارة موضوع العوينات مع إيطاليا ، ووفقا لذلك فقد وجهت السفير البريطاني في روما ، بتاريخ الثاني عشر من مارس ١٩٣١م ، للاتصال بالحكومة الإيطالية سفاهة بشأن عدم الوضوح الذي اكتنف موضوع العوينات [١٤] وجاء الرد الإيطالي متحفظا بشأن ملكية السودان للعوينات . واقترن ذلك التحفظ بخريطة إيطالية توضح أن ما اعتبر بأنه الواحات محل النزاع ، يقع مباشرة للجنوب الغربي من النقطة التي تنتهي عندها الحدود المشتركة بين ليبيا ومصر ، على تقاطع خط طول ٢٥ درجة مع خط عرض ٢٢ درجة شمالاً [١٥]. وذكر السفير البريطاني في روما في تعليقه على الرد الإيطالي : {أن التحفظ الإيطالي لا يعني بالضرورة مطلبا معارضا counter-claim ولكن نسبة لعدم وجود تعيين للحدود فإن السلطات الإيطالية كما يبدو تعتبر دعواها مؤسسة مثل السودان . لقد أوحى للمسؤولين الإيطاليين بالرغبة في تسوية الحدود}[١٦].

نقلت وزارة الخارجية البريطانية خلاصة الاتصالات الشفوية التي تمت مع الحكومة الإيطالية إلى المندوب السامي البريطاني في القاهرة . وفي معرض رده على الخارجية البريطانية ، بتاريخ الثالث والعشرين من مارس ١٩٣١م ، أكد المندوب السامي أن ما جاء من جانب الإيطاليين ، من أن موقع العوينات هو الى الجنوب الشرقي من النقطة التي تلتقي فيها الحدود المشتركة بين مصر وليبيا مع خط عرض ٢٢ درجة شمالا، يتفق مع ما أشار له في مكاتباته السابقة . اما فيما يتصل بدعوى وزارة الخارجية الإيطالية بملكية الواحات ، فإن ذلك يعني إنكارا لواقعة أن الحدود الجنوبية لليبيا تجري على خط عرض ٢٢ درجة . ووفقا للمندوب السامي : {يبدو أنه من المهم أن نتأكد من

---

(١٣) نفس الوثيقة السابقة .

(١٤) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) F.O/407/213, Henderson to Graham, 12/3/1931

(١٥) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) F.O/407/213, Graham to Henderson, 13/3/1931

(١٦) نفس الوثيقة السابقة .

هذا الاستنتاج . لأنه إن كان صحيحا فإن ذلك يعني الادعاء بالسيادة على أراض تقع إلى الجنوب من خط عرض ٢٢ درجة وهو أمر يجب دحضه} [١٧].

بالرغم من أن الافتراضات التي جاءت في مذكرة المندوب السامي البريطاني في القاهرة قد تكون صحيحة ، فإن الرأي الذي كان سائداً في وزارة الخارجية البريطانية هو أن عبء الإثبات سيقع على عاتق الحكومة الإيطالية بالنسبة لما ادعته . والواقع كما يبدو أن الحكومة البريطانية لم تكن متحمسة لإثارة ذلك الموضوع في ذلك الوقت ، إذ أخطرت المندوب السامي بتاريخ الثلاثين من مارس ١٩٣١م ، أن الوقت ليس مناسبا لإثارة تلك **المنطقة المعقدة مع الحكومة الإيطالية** [١٨].

* * *

---

(١٧) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن): F.O./407/213, Loraine to Henderson, 23/3/1931

(١٨) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

F.O./371/15432, Foreign office to High Commissioner, 30/3/1930.

الباب السادس

الإيطاليون يتوغلون جنوبا
البريطانيون يقومون باستكشاف
جوية في العوينات ومثلث السارة

١ــ نيوبلد يعد مذكرة لحكومة السودان بشأن الحدود الجنوبية لــ ليبيا في ١٩٣١م .

٢ــ نيوبولد يدعي أن مثلث السارة لا ينطوي على قيمة اقتصادية للسودان .

٣ــ ماكمايكل يرى أن مثلث السارة أيضا لا مالك له وأن السودان لم يدع حقا عليه !

٤ــ البرلمان البريطاني يناقش مرة أخرى الحدود بين السودان وليبيا .

٥ــ المندوب السامي البريطاني في القاهرة يناشد حكومته المحافظة على حقوق السودان في المناطق المتنازع عليها .

في خلال الاتصالات الدبلوماسية المكثفة بين حاكم عام السودان والمندوب السامي البريطاني في القاهرة من ناحية ووزارة الخارجية البريطانية في لندن من ناحية أخرى ، وكذلك المراسلات الدبلوماسية بين وزارة الخارجية البريطانية والسفير البريطاني في روما من جانب والحكومة الإيطالية من جانب آخر . في خلال كل ذلك ظلت حكومة السودان منشغلة بموضوع الحدود بين السودان وليبيا على ضوء التكريس الإيطالي في المناطق الجنوبية من ليبيا . وفي سياق ذلك الانشغال أعد {نيوبولد} الذي كان يعمل في {الخدمة السياسية} Political Service في السودان ، والذي اشترك في العمليات السنوسية عامي ١٩١٥ – ١٩١٦م وكان قد سبق له أن عبر الصحراء الواقعة بين حلفا ودنقلا وافريقيا الاستوائية الفرنسية أكثر من مرة ، وقد أعد بتاريخ الخامس والعشرين من مارس

١٩٣١م ، مذكرة مطولة لحكومة السودان بشأن الأحداث التاريخية المتعلقة بالحدود الجنوبية لليبيا . وقد قدم نيوبولد سرداً مهماً للعلاقات بين تركيا وليبيا منذ ١٨٥٠م ، ودور الطائفة السنوسية وهزيمتها النهائية بواسطة الإيطاليين ، وتوسع الفرنسيين ومواجهتهم للأتراك والإيطاليين . وقد ذكر نيوبولد في تلك المذكرة **{أن إيطاليا قد اعترفت في عامي ١٩٠٠ – ١٩٠٢م بإعلان مارس ١٨٩٩م بالرغم من ان هذا الموضوع مرفوض من قبل الصحافة الإيطالية في الوقت الحاضر}** [١] .

ويرى نيوبولد أن الحدود الجنوبية للمثلث السوداني المعروف بمثلث السارة ، والذي كان محل خلاف من وجهة النظر الإيطالية ، قد اتفق عليها الفرنسيون والبريطانيون في ١٨٩٩ – ١٩١٩م ، وأن إيطاليا سبق لها أن وافقت على ذلك في ١٩٠٢م . أما فيما يتعلق بالحدود الشمالية للمثلث فإن الامتداد الافقي لخط عرض ٢٢ درجة شمالا إلى النقطة التي يلتقي فيها بالخط الذي حدده إعلان مارس ١٨٩٩م ووضحته معاهدة ١٩١٩م ، فإنه لم تحدد بعد . وكما جاء في مذكرته أن المثلث لا يتضمن أي قيمة اقتصادية للسودان بالإضافة إلى أنه لا يحتمل أن يقطنه سكان بصفة دائمة . وبالرغم من أن التحصيل المنطقي للمذكرة هو أنه يمكن للسودان أن يتخلى عن مثلث السارة ، إلا أن نيوبولد قد أشار إلى النتائج المترتبة على ذلك التوجه حيث قال : **{إن الرأي المصري ضد التنازل سيكون متأثرا برحلة الأمير كمال الدين التي تعتبر إحدى روائع الرحلات وكذلك بالشعور الذي أثاره التنازل في جغبوب ، علما بأنه كان هناك تعويض ، أما الآن فلا مجال لذلك . وإذا ما أقرت فكرة التنازل عن مثلث السارة فإن أحسن خط للحدود هو تمديد الحدود الإنجليزية الفرنسية على امتداد خط طول ٢٤ درجة حتى يلتقي مع خط عرض ٢٢ درجة . وهذا الاقتراح لن يخدش الوضع الراهن القائم في العوينات}** [٢].

---

(١) انظر:

F.O.371/15433, Enclosure (2) No 1 Note entitled The Southern Frontiers of Italian Libya, by D. New bold, Sudan Political Service, Kassale, 25/3/1931

(٢) نفس الوثيقة السابقة . وراجع أيضا :

Henderson, K.D., The Making of Modern Sudan, the Life and letters of Sir Douglas Newbold London, pp 35-6.

نقل ماكمايكل Mac Michael السكرتير الإداري لحكومة السودان ، والذي كان وقتها حاكما عاماً للسودان بالإنابة ، مذكرة بيوبولد إلى المندوب السامي البريطاني في القاهرة ؛ لقد تبنى ماكمايكل نفس خط التفكير الذي أثر سلفاً على رأيه بالنسبة لتسوية الحدود الغربية للسودان مع أفريقيا الاستوائية الفرنسية في عام ١٩١٩م و ١٩٢٣م [٣] . وكما جاء في خطابه المرفق مع المذكرة التي بعث بها للمندوب السامي البريطاني في القاهرة بتاريخ العاشر من أبريل ١٩٣١م ، أن الحدود التي حددت في معاهدة ١٩١٩م المكملة وبروتوكول ١٩٢٤م اللاحق لها هي تقريباً نفس الحدود الموضحة بشكل عام في الخرط المنشورة قبل ١٩١٤م [٤] . وفي محاولة منه للدفاع عن التوجهات التي تبناها في عامي ١٩١٩م و ١٩٢٣م ادعى ماكمايكل أنه {**عندما قام الجغرافيون في وزارة الحربية البريطانية بمراجعة خرطهم على ضوء الكلمات الإنجليزية لمختلف المعاهدات كما هو معبر عنها في المكاتبات السابقة لها ، وبالتالي فقد خلق ذلك التصرف تعقيدات كان القصد من معاهدة ١٩١٩م إزالتها عن طريق الاحتفاظ بالوضع القائم قبل ١٩١٤م** [٥]. وقد خلص ماكمايكل إلى ان مثلث السارة أرض لا مالك لها } Res nullius وأن السودان لم يخرج عليه حقاً باعتبار أن المثلث لم يدر بواسطة مصر من قبل . وعلى ضوء ذلك انتهى ماكمايكل إلى وجوب أن تؤسس أية تسوية للحدود بين السودان وليبيا على مقترحات بيوبولد [٦]

---

(٣) وصف ماكمايكل (Mac Michael) [illegible] بالنسبة للحدود المشتركة بين السودان و[illegible] [illegible] ماكمايكل في [illegible] ١٩٣٣م [illegible] [illegible] السلطات السودانية عن [illegible] [illegible] حول هذا الموضوع راجع [illegible] الحدود بين السودان و[illegible] ص ٦٢ إلى ص ٨٠ .

(٤) ارشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F.O./371/15433, Enclosure 1 (in) No. 1, Mattey toloraire, 10/4/1931

(٥) نفس الوثيقة السابقة

(٦) نفس الوثيقة السابقة من الواضح أن ماكمايكل كان متسرعاً في التوصل لتسوية نهائية بالنسبة لحدود السودان حتى لو كان ذلك على حساب أراضي السودان [illegible] في مسألة بالنسبة لحدود السودان مع أثيوبيا وكينيا وتشاد وليبيا . ولا شك أن مقولة ماكمايكل بأن مثلث السارة أرض لا مالك لها [illegible] على ما نقول . ولعل ماكمايكل وهو السكرتير الإداري لحكومة السودان كان [illegible] مساحة كبيرة على نحو يسمح بالتنازل عن بعض أجزائه

لقد وافق المندوب السامي البريطاني في القاهرة ، بأن الحل العملي لهذه المشكلة من وجهة نظر السودان وهو اعتبار خط طول ٢٤ درجة الحدود المشتركة بين السودان وليبيا في المنطقة التي لم تسو من الحدود ، أي من خط عرض ١٩ درجة و ٣٠ دقيقة، حتى التقاءه مع خط عرض ٢٢ درجة شمالاً. لكنه لفت نظر وزارة الخارجية البريطانية لمسألتين مرتبطتين بتبني هذه التسوية أو بالأحرى لاعتراضين يقفان في وجه تبني هذه الطريقة من التسوية ، الأولى أن هذه التسوية مع ليبيا تعتبر غير مقبولة من جانب الحكومة الفرنسية التي قد تكون متوقعة التأييد البريطاني في مواجهة الدعاوي الإيطالية . أما المسألة الثانية فهي أنه من المهم إجراء مشاورات مع الحكومة المصرية قبل التخلي عن مطالب السودان بالنسبة لمثلث السارة [٢].

ويبدو أن وزارة الخارجية البريطانية قد اختارت تأجيل موضوع الحدود بين السودان وليبيا لبعض الوقت . ذلك أنه عندما وجه المستر ماندير Mander سؤالا برلمانيا ، في مجلس العموم البريطاني ، إلى وزير الخارجية في السابع من مايو ١٩٣١م يسأل عما إذا كان قد تم التوصل لأي ترتيب بشأن التوصل لحدود نهائية بين السودان وليبيا ؟ أجاب {هندرسون} Henderson بالنفي وأضاف بأنه ليس من المحتمل أن يتم {تخطيط} Demarcation لهذه الحدود في الوقت القريب إذ أن الحدود تشق أراضي صحراوية تبعد عدة مئات من المناطق المأهولة في أي من الإقليمين [١].

ليس واضحا عما إذا كانت كلمة {تخطيط} قد استعملت وفقا لمعناها الفني . لأنها إذا استعملت استعمالا فنيا فمن الممكن أن يفهم بأن وزير الخارجية البريطانية قد استبعد ، على الأقل في ذلك الوقت فكرة التنازل عن مثلث السارة بواسطة السودان . وبالتالي فإن كان يتحدث عن الحدود كما هي محددة بالامتداد الاتفاقي لخط عرض ٢٢ درجة شمالاً حتى تقاطعه مع الخط الذي جاء في معاهدة ١٩١٩م . أما إذا استعملت كلمة {تخطيط} بمعنى {تعيين} أو تسوية ، فإن ذلك يعني على الأقل من حيث المبدأ ، بأن وزارة الخارجية البريطانية قد أقرت سياسة التخلي عن مثلث السارة ، وبالتالي تحديد الحدود مع

---

(٢) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن): F.O./371/15433, Loraine to Henderson, 25/4/1931.

(١) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن): F.O/371/15433, Parliamentary Question, 7/5/1931

بنا على ضوء الخط الذي اقترحته حكومة السودان والذي ايده المندوب السامي البريطاني في مصر مع بعض التحفظات [٩].

ولم يذكر بعد ذلك أي شي عن الحدود بين السودان وليبيا الى حد الوقت الذي وجه فيه السؤال البرلماني حتى يونيو ١٩٣٢م عندما وجهت وزارة الخارجية البريطانية السفير البريطاني في روما لإخطار الحكومة الإيطالية بأن رحلة المستر {Bagnold} ستتم في مثلث السارة . وفي صياغة دقيقة جدا أشار السفير البريطاني في مذكرته للحكومة الايطالية بأن هذا الاتصال يتم {وفقا لعلاقات الصداقة وقصد منه ان يمنع هفوة قد تقود لأي حادثة} [١٠]. وقد وعدت الحكومة الإيطالية في ردها بان تقدم كل التسهيلات الممكنة للرحلة، ولكنها في ذات الوقت كانت واضحة جدا بشأن ملكيتها لمثلث السارة} وكما جاء في المذكرة {أن الحكومة الايطالية لا تستطيع أن تعتبر أن اراضي السودان تشمل اي من منطقة مثلث السارة الواقعة ما بين خط عرض ٢١ درجة و ٣٩ دقيقة و ٤٠ ثانية وخط طول ٢١ درجة و ٥٠ دقيقة و ٣٦ ثانية ومرتفعات العوينات ... وبصفة عامة الاراضي الواقعة الى الشمال من الخط الذي يبدأ من تقاطع مدار السرطان مع خط طول ٢٤ درجة شرقا مندفعا لاتجاه الجنوب الشرقي ... ان هذه الارض تتبع لمنطقة الكفرة وهي جزء من ليبيا} [١١]

لقد قررت السلطات البريطانية المضي قدما في بعثة {باقنولد} دون الدخول في جدل مع الحكومة الإيطالية والتقت البعثة لدى وصولها الى العوينات مع فصيلة ايطالية في {عين ضوا} . وقد دفع ذلك الامر السلطات البريطانية الى القيام باستكشاف جوي في العوينات ومثلث السارة . في بداية عام ١٩٣٣م ، بغرض التأكد عما اذا كان الإيطاليون قد اقاموا نقاطا دائمة في هاتين المنطقتين اذ أن مهمة الفصيلة كانت قاصرة على مراقبة بعثة {باقنولد} وقد ثبت للسلطات البريطانية أن الايطاليين كانوا يقومون بزيارات متفرقة

(٩) كما ذكرت في التمهيد اعلاه ، فقد ظل الكتاب والسياسيون يستعملون بشكل عام كلمة تعيين (delimitation) وكلمة تخطيط أو تحديد (demarcation) بمعنى واحد للتعيين والتخطيط
(١٠) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):
F.O.371/15433, The British Ambassador to Secretary of State of Foreign office 7/6/1932
(١١) ارشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):
F.O.371/15433, Enclosure, The Note the Italian Ministry of Foreign Affairs to Foreign Office

{العوينات} . اما فيما يتصل بمثلث السارة فقد وضح أن الإيطاليين قد أعدوا مهبطاً للطائرات وأن طائراتهم كانت تقوم بزيارات منتظمة للمنطقة [١٢].

وهكذا بالرغم من أن الإيطاليين لم يقوموا بتأسيس محطة عسكرية في أي من المنطقتين ، إلا أن الإيطاليين كانوا يقومون بزيارة {العوينات} على نحو مستمر يرقى لدرجة الاحتلال . ولقد لوحظ أن الإيطاليين قد تفادوا منطقة {كاركور تاهل} التي تقع إلى الجنوب من خط عرض ٢٢ درجة وإلى الشرق من خط طول ٢٥ درجة وبدوا أنهم حصروا اهتمامهم في{عين ضوا} والآبار الأخرى الواقعة في الركن الجنوبي الغربي من المضلع أي إلى الغرب من خط طول ٢٥ درجة . والاستنتاج المعقول هو أن الإيطاليين كانوا يدعون بأن الحدود بين السودان وبرقة تجري إلى الجنوب على امتداد خط طول ٢٥ درجة ، أي يجب أن تكون الحدود هي الامتداد الجنوبي للحدود بين برقة ومصر كما جرى وارداً في اتفاق ١٩٢٥م . والهدف من كل هذا هو إثبات أن العوينات تقع غربي خط طول ٢٥ درجة . وأن مثلث السارة أراض إيطالية .

وعلى ضوء هذا البحث قام المندوب السامي البريطاني في القاهرة بمناشدة وزارة الخارجية البريطانية في السادس عشر من يونيو ١٩٣٣م {أن تكون مستعدة لاتخاذ ولو بعض – على الأقل – بعض الخطوات للمحافظة على حقوق السودان من المنطقة المتنازع عليها} [١٣]. فهل فعلت وزارة الخارجية البريطانية ذلك ؟

* * *

---

(١٢) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

F.O./407/216, Minute prepared for the High Commissioner in Cairo, 31/5/1933

(١٣) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F.O./407/216, High Commissioner to Foreign Office, 16/6/1933.

الباب السابع

بريطانيا تتخلى عن مثلث السارة السوداني لإيطاليا على أسس سياسية

١ــ بريطانيا تبادر بدعوة إيطاليا لتسوية الحدود بين السودان وليبيا .

٢ــ استعداد بريطاني للتخلي عن أراض سودانية شاسعة مقابل إغلاق الجدل الإيطالي حول معاهدة ١٩١٩م .

٣ــ موسليني يقبل الاقتراح البريطاني كأساس للتسوية الحدودية .

٤ــ المركز القانوني للسودان يثير مسألة الشكل القانوني لصياغة اتفاقية الحدود.

بالرغم من أن وزارة الخارجية البريطانيه كانت دائماً حريصة على أن تتفادى أي نزاع مع الحكومة الإيطالية إلا أن ضغط المندوب السامي البريطاني في القاهرة قد بدأ يحدث أثراً . فلقد ساهم إنشاء الإيطاليين لمحطتين عسكريتين في العوينات ومثلث السارة في مضاعفة الضغط على وزارة الخارجيه البريطانية لتحريك الموضوع مع روما . وبالفعل فقد كانت النتيجة هي المحادثات الإنجليزية الإيطالية التي عقدت في روما في نهاية نوفمبر ١٩٣٣م.,وكما يمكن أن يستنتج من المكاتبات المتبادلة بين الحكومتين طوال العامين الماضيين فإن نقطة الخلاف وفقاً لفهم الجانبين يجب أن تكون مسألة الحق على مثلث السارة وجبل العوينات . لكن محادثات ١٩٣٣م كشفت ولأول مرة أمراً آخراً . فقد طرح الإيطاليون ادعاءهم على **{ميرجا}** وكذلك على الأرض الواقعة إلى الشرق من خط طول ٢٥ درجة **{بخلاف الأرض الواقعة للشرق من جبل العوينات}** [١] .

---

(١) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

FO/470.15434 Minute prepared for the Secretary of State for Foreign Affairs 7/2/1933

ولا شك أن تلك الادعاءات شكلت توجهاً جديداً من الحكومة الإيطالية . ولا شك أن قبولها يعني تحديد حدود جديدة إلى الجنوب من ليبيا ومصر . وهو أمر لم يكن مضمناً في الاتفاق الإيطالي المصري الذي تم بشأن الحدود في ١٩٢٥ . وبالتالي لم يسمح لمناقشات نوفمبر الاستمرار طويلاً ، حيث تم تأجيل الموضوع للسنة الجديدة ، نتيجة لاعتراض الإيطاليين على الطلب الإنجليزي بسحب محطاتهم العسكرية في العوينات ومثلث السارة [٢] .

وبالفعل فقد شهدت السنة الجديدة اتصالات ومباحثات دبلوماسية مكثفة على نحو قاد إلى التوصل إلى تسوية نهائية للخلاف الذي استمر طويلا حول الحدود بين ليبيا والسودان . وفي هذا الصدد كانت وزارة الخارجية البريطانية قد بادرت باتخاذ أول خطوة إيجابية في مذكرتها بتاريخ الحادي والعشرين من مايو ١٩٣٤م الموجهة إلى الحكومة الإيطالية . فقد عبرت المذكرة عن اهتمام الحكومة البريطانية بالموقف على الحدود بين السودان وليبيا واقترحت اتخاذ خطوات عملية لتسويتها على نحو نهائي[٣]. ووافقت الحكومة الإيطالية على وجهة النظر البريطانية ، واقترحت بدء المفاوضات في الحال في روما لتسوية الحدود [٤]. بيد أن الرد الإيطالي أضاف أن الحكومة الإيطالية لا ترى أن هناك ضرورة للشروع في ذات الوقت في سحب القوات الإيطالية التي تعسكر في العوينات ومثلث السارة [٥].

لقد كان من شأن الرفض بسحب القوات الإيطالية المتزامن مع بدء المباحثات أن أصبحت وزارة الخارجية البريطانية أكثر تشاؤما بالنسبة لنتائج المباحثات . لكن بالرغم من كل هذا فقد تم توجيه السير {دروموند} Drummond الممثل البريطاني في روما

---

(٢) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F.O./407/216. Minute prepared for the High Commissioner.

(٣) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

F.O. 371/18035. Foreign Office to Italian Ministry of Foreign Affairs 21.5.1934

(٤) ارشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

F.O. 371/18035. Enclosure I of No. Italian Ministry for Foreign Affairs to the Foreign Office 26/5/1934.

(٥) المصدر السابق .

بالاستفادة من الموافقة الإيطالية وبدء المباحثات في أقرب وقت ممكن [6]. وأرسلت له وزارة الخارجية في نفس الوقت الأسس التي يمكن للحكومة البريطانية أن تقبل بها التسوية الحدودية . ويمكن تلخيص الأسس في الآتي : أن تتابع الحدود خط طول ٢٥ درجة جنوباً حتى تقاطعه مع خط عرض ٢٢ درجة شمالاً حتى تقاطع خط عرض ١٩ و ٣٠ دقيقة. ومن تلك النقطة يجب أن تتجه الحدود إلى الغرب لتلتقي وتتابع الحدود بين السودان وأفريقيا الاستوائية الفرنسية جنوباً على إمتداد خط طول ٢٤ درجة . وتم توجيه الممثل البريطاني في روما بأن لا يقبل دعوى الحكومة البريطانية على مثلث السارة وعرض التعويضات مالم يكون قد تم التوصل لتسوية الحدود على الأسس المذكورة سلفاً [7].

وبما أن وزارة الخارجية البريطانية لم تكن متفائلة كما ذكرنا . فقد أخطرت {دروموند} بأن يقترح رفع النزاع لمحكمة العدل الدولية الدائمة أو للتحكيم اذا ما وصلت المباحثات لـ {طريق مسدود} Bedalock . واخطرته بأنه إذا ما تقرر رفع الأمر للمحكمة الدائمة للعدل الدولية فإن الأطراف الرئيسيين هما الحكومة الإيطالية والحكومة البريطانية على أنه يجوز لمصر التدخل في الدعوى . أما فيما يتصل بالتحكيم فإن النزاع سيرفع على أساس أنه بين حكومة السودان والحكومة الإيطالية [8].

وعندما التقى السير {دروموند} بوزير الخارجية الإيطالي أخطره بأن مسألة {مثلث السارة} لم تعد موضوعاً للجدال بل هي موضوع يجب أن تحاول الدولتان معالجته على أسس سياسية : وأكد {دروموند} أنه من غير المناسب بل ومن الغريب أن لا تتمكن دولتان صديقتان من التوصل لاتفاقية بشأن مسألة من هذا النوع [9]. وقد وافق الوزير الإيطالي على الرأي البريطاني وأكد من جانبه رغبته في أن يشرع معه في محادثات

---

(٦) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F.O./371/18035, Simon to Drummond, 2/7/1934.

(٧) لقد اصبح السير (دروموند) لفترة من الزمان سكرتيرا عاما عصبة الامم

(٨) وفقا للمادة ٣٤ من ميثاق المحكمة الدائمة للعدل الدولية فإن حق التقاضي امامها قصر على الدول واعضاء عصبة الامم فقط. والمعلوم أن بريطانيا وايطاليا كانتا عضوتين في عصبة الامم اما مصر فقد اصبحت عضوا في ١٩٣٧م علما بأن التحكيم لا يحتاج لعضوية ولا يشترط ان يكون بين دول .

(٩) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

F.O./371/18035, Enclosure 2 (in) No. , note of conversation Between Sir E Drummond and Singor Surich, 12/6/1934

لمعالجة الموضوع . لكنه أشار في ذات الوقت إلى أنه إذا لم يجد الطرفان أن من الممكن الوصول لاتفاقية فإن الامر يقتضي إعادة الموضوع للحمراء [١٠].

وفي الجلسة الثانية من المحادثات التي كانت في وزارة الخارجية الإيطالية شرح {دروموند} بأن الاقتراح الذي يود أن يتقدم به يشكل أساساً معقولا وشريفا لتسوية الموضوع : وكان الاقتراح على النحو التالي : **{أن تتخلى حكومة صاحب الجلالة عن المطالب الخاصة بالأرض الواقعة إلى الغرب والشمال من الخط الذي يتابع خط طول ٢٥ درجة جنوبا من نقطة تقاطعه مع خط عرض ٢٢ درجة حتى يصل خط عرض ١٩ درجة و ٣٠ ثانية . على أن يتجه الخط غربا ليلتقي ويتابع الحدود الفرنسية السودانية جنوبا على امتداد خط طول ٢٤ درجة . ومن جانب آخر أن تتخلى الحكومة الإيطالية عن كل المطالب التي تتعلق بالأراضي الواقعة إلى الشرق الجنوب من الخط المعرّف في الفقرة الأولى من هذه التسوية}** [١١]. وأكد الممثل البريطاني أن هذه المحادثات تتم دون المساس بالحقوق القائمة بالنسبة لأي من الحكومتين [١٢].

وتساءل وزير الخارجية الإيطالي عن الأسباب المفاجئة التي جعلت الاقتراح البريطاني يتغير من خط طول ٢٥ درجة إلى خط طول ٢٤ درجة عندما تصل الحدود إلى خط عرض ١٩ درجة و ٣٠ دقيقة [١٣]. ويبدو أن وزير الخارجية الإيطالي قد وضع أصبعه في المشكلة العقيمة والتي كانت الحكومة البريطانية تعمل لتفاديها . وحقيقة الامر أن البريطانيين كانوا على استعداد للتخلي عن أراضٍ شاسعة ، كان من الممكن أن تكون جزءاً من السودان الحالي ، بهدف إقناع الإيطاليين للتوصل لاتفاقية حول الحدود بين السودان وليبيا دون إثارة الخلاف والجدل حول معاهدة ١٩١٩م مرة ثانية .

وأقر السير **{دروموند}** بأن سبب التغيير يعود إلى أن هناك اتفاقية بين الحكومة البريطانية والفرنسية تعترف بخط طول ٢٤ درجة كحدود بين أقاليمها . وأشار

---

(١٠) نفس المصدر السابق في رقم (٩) .

(١١) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

F.O./371/18035, Enclosure 2 in No. 1 note of conversation between Sir E Drummond and Signor Suvich, 12/6/1934

(١٢) نفس المصدر السابق .

(١٣) نفس المصدر السابق .

{دروموند} بأنه عندما يصل الخط إلى نقطة معينة في خط طول ٢٤ درجة ، فإن الحدود ستتجه من هناك إلى إتجاه غربي بحيث تتضمن أراضٍ تظل دائماً معتبرة جزءاً من السودان . وكما جاء في المذكرة التي أعدها السير {دروموند} عن محادثاته مع الوزير الإيطالي بتاريخ الثاني عشر من يونيو ١٩٣٤م أن الوزير الإيطالي أوفى تمني من القناعة تقديم رده بعد عدة أيام (١٤).

وجاءت نقطة التحول في التطورات الدبلوماسية للحدود بين السودان وليبيا في الحادي والعشرين من يونيو ١٩٣٤م عندما أخطر {موسليني} Mussolini الممثل البريطاني في روما السير دروموند على نحو عام بأن الحكومة الإيطالية قررت أن تقبل الاقتراح البريطاني كأساس لتسوية الحدود بين السودان وليبيا (١٥) . وتم إخطاره في ذات الوقت بأن مكاتبة رسمية ستصله في وقت قريب بشأن هذا الموضوع . وسارع السير {دروموند} بنقل هذا الإخطار لوزارة الخارجية البريطانية ، وتساءل في رسالته عن الشكل الذي يمكن أن تتم فيه الاتفاقية (١٦).

لقد أكد الرد الإيطالي المكتوب قبول الاقتراح البريطاني كما نقل السير دروموند إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ الثالث والعشرين من يونيو ١٩٣٤م . لكن الحكومة الإيطالية أثارت تعديلاً مقتضاه أن تتابع الحدود من خط عرض ٢٠ درجة و ٣٠ ثانية غرب . وكما جاء في الرد الإيطالي فإن التعديل المقترح لا يمس الموقف البريطاني أو الإيطالي في مواجهة الحكومة الفرنسية (١٧) . ويبدو أن وزارة الخارجية البريطانية قد رأت أن تصنع حداً لهذا الخلاف ، إذ وجهت ممثلها في روما بقبول الاقتراح الإيطالي في مجمله ، وطلبت منه أن يمنح الحكومة المصرية عدة أيام قبيل تحديد الشكل النهائي للاتفاقية (١٨).

---

(١٤) نفس المصدر السابق .

(١٥) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):
F.O./371/18035, Drummond to Foreign Office, 22/6/1934.

(١٦) نفس المصدر السابق .

(١٧) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):
F.O./371/18035, Drummond to Foreign Office, 23/6/1934.

(١٨) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):
F.O./371/18035,Foreign Office to Drummon, 28/6/1934

وفي تلك الأثناء كانت هناك مشاورات بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية بشأن الشكل الذي يمكن أن تأخذه الاتفاقية . كان المندوب السامي البريطاني في مصر يرى أن هناك سوابق بشأن انضمام حكومة السودان لوثائق دولية . وعلى ضوء ذلك طلب من الحكومة المصرية أن توافق على إنهاء الموضوع بواسطة حكومة السودان [19]. وقد وافق رئيس الوزراء المصري على صلاحية أن يتولى حاكم عام السودان التوقيع نيابة عن الحكومتين المصرية والبريطانية من حيث المبدأ . لكنه أضاف {**أنه من المؤسف فإنه من الصعب عليه تجاهل ذلك**}[20]. على ضوء ذلك ومراعاة لملاحظة رئيس الوزراء المصري ، وافقت الحكومة البريطانية أن تأخذ الاتفاقية تسوية الحدود بين السودان وليبيا شكل تبادل المذكرات [21] بين الممثل البريطاني في روما والوزير المصري في روما من جانب آخر . والحكومة الإيطالية من جانب آخر [22]

***

(١٩) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

F.O./371/18035, Lampson to Foreign Office, 4/7/1934.

(٢٠) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

F.O./371/18035, Lampson to Foreign Office, 4/7/1934.

(٢١) قد يصدر اتفاق الدول في شكل معاهدة Treaty ولا يؤثر التعاهد بين الدول أن يطلق عليه اتفاقية Agreement أو اتفاق Convention أو ميثاق Convent أو إعلان Declaration أو بروتوكول Protocol أو بيان مشترك أو مذكرات متبادلة Exchange Notes فكل هذه تسميات تدل على الشكل الذي أراد المتعاهدون إفراغ اتفاقهم فيه . وعلى سبيل المثال فإن اتفاقية الحدود التي أبرمت بين السودان وأثيوبيا في ١٩٧٢م جاءت في شكل تبادل مذكرات .

(٢٢) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

F.O./371/18035, Foreign Office to Lampson, 6/7/1934.

الباب الثامن

تبادل المذكرات بشأن التسوية النهائية للحدود بين السودان وليبيا

١ــ الحكومة البريطانية توافق على أن يصدر الاتفاق في شكل تبادل مذكرات مع الحكومة الإيطالية مراعاة للحكومة المصرية .

٢ــ النص البريطاني على خلاف الإيطالي ينطوي على تحديد الملتقى الثلاثي للحدود .

٣ــ جوهر التسوية الحدودية نقل مثلث السارة من السودان إلى ليبيا .

٤ــ تخطيط جزئي للحدود بوضع علامات حدودية على امتداد ١٤ كيلومترا.

٥ــ لماذا تساهلت السلطات البريطانية مع إيطاليا بشأن تسوية الحدود

لقد تم التوصل لتفاهم بين الحكومتين البريطانية والمصرية بشأن الشكل الذي يمكن أن تفرغ فيه الاتفاق على الحدود بين السودان وليبيا . وكما عرفنا فإن الطرفين اتفقا على أن يكون الاتفاق في شكل تبادل مذكرات ، بحسبان أن هذا الشكل سهل استصحاب إشراك الحكومة المصرية في الاتفاق وإن كان اشتراكا شكليا فقط . ذلك أن كل المراسلات الدبلوماسية والمحادثات المباشرة تمت بين الحكومتين البريطانية والإيطالية ، ولم تشترك الحكومة المصرية في أية مرحلة سابقة .

وتأسيسا على ذلك قام الممثل البريطاني في روما بتسليم موسوليني مذكرة تنطوي على وصف الحدود كما تراها الحكومة البريطانية بتاريخ العشرين من يوليو ١٩٣٤م كما قام السفير المصري بتسليم مذكرة مطابقة للمذكرة البريطانية في ذات التاريخ الذي سلمت فيه المذكرة البريطانية . وقد انطوت المذكرة البريطانية وكذلك المذكرة المصريـــه

على اقتراح بتحديد الحدود بين السودان وليبيا على النحو التالي : {أن تبدأ الحدود من نقطة تقاطع خط طول ٢٥ درجة شرق غرينتش مع خط عرض ٢٢ درجة شمالا. ثم تتابع خط طول ٢٥ درجة في اتجاه جنوبي حتى تقاطعه مع خط عرض ٢٠ درجة شمالا. ومن تلك النقطة تتابع الحدود خط عرض ٢٠ درجة شمالا في اتجاه غربي حتى تقاطعه مع خط طول ٢٤ درجة شرق غرينتش. ومن تلك النقطة تتابع الحدود خط طول ٢٤ درجة شرقي غرينتش في اتجاه جنوبي حتى التقائه مع حدود الممتلكات الفرنسية}[١].

ووفقا للبيان الإيطالي الصادر بتاريخ الحادي والعشرين من يوليو ١٩٣٤م فقد نصت الفقرة المقابلة للنص الانجليزي على النحو التالي : {نتيجة للاتفاقية التي تم التوصل إليها فإن الحدود بين السودان وبرقة تبدأ من أقصى نقطة جنوبية للحدود بين مصر وبرقة أي تقاطع خط طول ٢٥ درجة شرقي غرينتش مع خط عرض ٢٢ درجة شمال ثم تتابع خط طول ٢٥ درجة حتى تقاطعه مع خط عرض ٢٠ درجة شمالا. ومن هناك يتابع نفس خط العرض في اتجاه غربى حتى تقاطعه مع خط طول٢٤ درجة شرقا . ومن هذه النقطة تبدأ الحدود بين برقه والسودان اتجاهها الشمالي والجنوبي نزولا على امتداد خط طول ٢٤ درجة حتى يلتقي مع خط الحدود الذي سيحدد فيما بعد ، مع الممتلكات الفرنسية في أفريقيا الوسطى }[٢].

وبالنظر إلى النصين يلاحظ أن النص البريطاني يفترض أن تحديد الحدود بين السودان وليبيا قد سوى ضمناً نقطة الالتقاء الثلاثي بين السودان وليبيا – الممتلكات الفرنسية ، اما النص الإيطالي فقد اشار بوضوح تام إلى ان نقطة الالتقاء الثلاثي للحدود لم يتم الاتفاق عليها وقد تركت للاتفاق عليها في المستقبل. ويلاحظ ايضاً – وهي الملاحظة الأهم – أن بريطانيا ومصر قد تنازلتا بمقتضى اتفاقية ١٩٣٤م مع الحكومة الإيطالية عن أي دعوى من جانب السودان بالنسبة لأراض تقع إلى الغرب والشمال من

---

(١) ارشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F O./371/18035.Enclosure, 1 (in) No.1.Drummond to Mussolini, 20/6/1934

(٢) ارشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

F O./371/18035 21: Agreement for Delimitation of the Libya-Sudan

Frontier (translation) which now reads: the frontier between Cyrenaica and The Sudan, starting

لحدود التي اتفق عليها . ومن جانب آخر تخلت إيطاليا عن أي مطالب بشأن أراضٍ تقع إلى الجنوب والشرق من الحدود التي اتفق عليها . وبما أن المطالب الإيطالية إلى الجنوب والشرق من الحدود التي اتفق عليها حديثاً لا أساس لها ، بل هي كانت مجرد مساومة إيطالية . فإن المغزى الفعلي والمحصلة النهائية لاتفاقية ١٩٣٤م ، هي أنه تم نقل مثلث السارة من السودان وإضافته إلى ليبيا . وغني عن التذكير بأن الحدود التي اتفق عليها في ١٩٣٤م تعكس في مجملها التسوية التي كان قد دعمها ماكمايكل في ١٩٣١م

على أثر إبرام اتفاقية ١٩٣٤م وافقت الحكومتان الإيطالية وحكومة السودان على تكوين لجنة حدودية مشتركة {لتحديد} و {تخطيط} الحدود بين السودان وليبيا في المنطقة الواقعة مباشرة إلى الجنوب من مصيف جبل العوينات ووفقاً للتوجيها التي جاءت في المذكرات المتبادلة بتاريخ العشرين من يوليو . وقد تم بالفعل تحديد خط طول ٢٥ درجة شرقاً على الأرض وكذلك تخطيطه مع وضع١٢ عموداً حديدياً تم ترقيمها من١ إلى١٢ لمسافة تبلغ ١٤ كيلومتراً . وكما جاء في تقرير لجنة الحدود المشتركة أن تخطيط نقطة الالتقاء الثلاثي بين السودان ومصر وليبيا {Tri Junction} قد وضح أنه غير عملي . وروؤي أن تثبيت اثني عشر عموداً حديداً كان كافياً .

إن من الواضح أن الحكومة البريطانية كانت كريمة جداً في التوصل مع الحكومة الإيطالية لاتفاق على حساب أراضٍ سودانية . فالثابت لدى السلطات البريطانية منذ مطلع القرن العشرين أن مثلث السارة هو أرض سودانية ، لأنه يدخل في نطاق الامتداد الطبيعي لخط عرض٢٢ درجة شمالاً في اتجاه الغرب إلى أن يلتقي مع الخط الذي أرساه إعلان مارس ١٨٩٩م أو اتفاقية ١٩١٩م المبرمتان على التوالي بين الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية ولعل السؤال الذي يفرض نفسه هو لماذا كانت السلطات البريطانية متساهلة مع السلطات الإيطالية بشأن الاتفاق على الحدود بين السودان وليبيا ؟ .

لقد نوهنا سلفاً أن المستر ماكمايكل السكرتير الإداري لحكومة السودان والذي كثيراً ما ناب عن حاكم عام السودان . قد كان مرناً جداً بشأن العديد من التسويات التي تمت بشأن حدود السودان مع الدول المجاورة . والبادي أن ماكمايكل ونيوبولد كانا يعتقدان بأن أراضي السودان شاسعة وأن توفير الحكم والإدارة لكل الأراضي التي تقع داخل السودان سلفاً ، والأراضي التي كان يمكن أن تكون جزءاً من السودان وفقاً لأنه

تسويات نهائية للحدود ، أمر شاق ومكلف وقد يكون غير عملي بالنسبة للطاقات الإدارية التي كانت متوافرة لدى حكومة السودان في ذلك الوقت .

ومع التسليم الكامل بأن مساحة السودان كبيرة جداً باعتبار أن مساحته من أكبر مساحات الدول . وما يستتبع ذلك من صعوبات تتصل بإدارة وحكم كل مساحة السودان ، ومع التفهم للجهد والوقت الذي كان على السلطات البريطانية أن تبذلهما لتسوية حدود السودان باعتبار أن للسودان حدوداً كبيرة من حيث العدد وطويلة من حيث المدى ، إلا أن تلك ليست هي الأسباب الوحيدة للتساهل الذي رأيناه بالنسبة لتسوية الحدود مع إيطاليا . والواقع أن ما كان يعتقد فيه ماكمايكل وبيولد ونقومان به ، ما هو في الحقيقة إلا تنفيذ للسياسة التي رسمتها السلطات البريطانية في لندن للدبلوماسية تسوية الحدود مع الدول الاستعمارية الأخرى التي كانت تحكم البلاد التي لها حدود مشتركة مع السودان ، وكذلك مع بريطانيا ، ونقصد بذلك البلاد التي كانت تحت السيطرة البريطانية ولها حدود مشتركة مع السودان ، وهي يوغندا وكينيا .

ويهمنا في هذا المجال أن نركز على التساهل الذي تميزت به الدبلوماسية البريطانية مع السلطات الإيطالية بشأن تسوية الحدود بين السودان وليبيا وعلى خلفيات ذلك التساهل الذي أفقد السودان مثلث السارة .

معلوم أن السباق نحو احتلال الأراضي في افريقيا الذي بدأ منذ منتصف الاول من القرن التاسع عشر ، قد كان في المقام الأول سباقاً وصراعاً بين بريطانيا وفرنسا . وفي هذا السباق بالنسبة لشمال أفريقيا باحتلال فرنسا للجزائر في ١٨٣٠م وتونس في ١٨٨١م . وتبلور الصراع بشكل واضح بعد احتلال بريطانيا لمصر في ١٨٨٢م

لما كانت إستراتيجية الاستعمار البريطاني قائمة في الأساس ، بعد احتلال مصر ، على التحرك منها جنوباً مروراً بالسودان ويوغندا وبقية بلاد شرق أفريقيا لتلتقي بالاستعمار المتواجد سلفاً في رأس الرجاء في جنوب القارة ، فقد ركزت الدبلوماسية

لبريطانية – فيما يتصل بشمال أفريقيا – على حصر الاستعمار الفرنسي في البلاد التي حتلتها تلك من ناحية والعمل على تقليص سلطانه في البحر الابيض المتوسط من ناحية أخرى. وكانت السلطات البريطانية ترى أن الأسلوب الأمثل لتحقيق تلك الغاية في تلك الظروف ، هو تواجد قوة استعمارية أخرى في طرابلس الغرب وبرقة(ليبيا) لتنهض بمهمة الحاجز في وجه أي تحرك فرنسي شرقا نحو مصر ، وتقوم بتقليص الهيمنة الفرنسية على البحر الأبيض المتوسط في ذات الوقت . وقد وجدت بريطانيا مرتبة في إيطاليا التي كانت المرشح الأمثل لذلك الدور حيث أبرمت معها اتفاقية سرية في ١٨٨٣م لذلك الغرض .

ومما لا شك فيه أن احتلال بريطانيا لمصر في ١٨٨٢م كان طعنة لفرنسا . وهي الطعنة التي دفعت فرنسا للاندفاع نحو أعالي النيل في أواخر القرن التاسع عشر بغرض السيطرة على انسياب مياه النيل شمالا نحو مصر والوقوف في وجه التوسع البريطاني جنوبا على امتداد القرة كما قرأنا في الفصل الأول . وكما رأينا في الفصل الاول فإن فرنسا قد قررت أن تشعل نار الحرب في فشودة مع بريطانيا . في ذلك الإطار كان لإيطاليا دور لم تشأ السلطات البريطانية أن تنساه لها . فقد سبق أن سارعت الحكومة الإيطالية لتأييد الحكومة البريطانية في ضربها للثورة العرابية في مصر . وبالرغم من أن التأييد الإيطالي كان تأييدا معنويا إلا أنه كان مفيدا وذا معنى في تلك الظروف . فمثل ذلك التأييد كان يعني ضمنيا دعم الاحتلال البريطاني لمصر وهو الاحتلال الذي كان مرفوضا من جانب فرنسا .

وتتالت صور التقارب البريطاني الإيطالي في العقد الأول من القرن العشرين إلى أن بدأ الاحتلال الإيطالي لليبيا بمعاهدة ١٩١٢م التي أبرمتها إيطاليا مع الدولة العثمانية . وساهمت بريطانيا في التمهيد لانتشار الاحتلال الإيطالي في أصقاع ليبيا ولا سيما الجزء الشرقي منها . وتصاعد التقارب بدخول إيطاليا الحرب العالمية الأولى في جانب الحلفاء على النحو الذي سبق أن نوهنا له . وكما قرأنا أن دخول إيطاليا الحرب كان مقترنا بتحقيق بعض الأماني والتطلعات الإيطالية . وبالفعل فقد وعد الحلفاء – ومن بينهم

بريطانيا – بموجب المادة (١٣) من اتفاقية لندن ١٩١٥م ، تمنح إيطاليا المعاملة الأفضل فيما يتصل بالحصول على أراض في أفريقيا في حالة انتصار الحلفاء وأخيرا وليس آخرا فلقد كان للاستعمار الإيطالي أبعاد أخرى لها آثارها بالنسبة للاستراتيجية الاستعمارية بشكل عام . فالمعلوم أن النفوذ والتوسع البريطاني قد امتد لبلاد كانت تحت النفوذ أو السلطان العثماني . ومما لا شك فيه أن احتلال إيطاليا لليبيا قد كسر شوكة الدولة العثمانية من حيث أنه قلص وأضعف الدعاية الإسلامية التي كانت منتشرة في الكثير من البلاد

إن التحليل المنطقي للأحداث التاريخيه التي سبقت التنازل البريطاني بشأن مثلث السارة الذي كان يمكن أن يكون جزءاً من السودان الحالي ، يشير إلى أن القضية ليست قضية أن المثلث منطقة فقيرة وليس فيها أي مصلحة اقتصادية للسودان ، كما حكم عليها نيوبولد في مذكرته التي كان قد أعدها لحكومة السودان وسلمها ماكمايكل . إن قضية التخلي عن مثلث السارة هي بكل المقاييس قضية وفاء إن لم تكن صفقة مع السلطات الإيطالية التي قدمت للسلطات البريطانية ما كان يحتاج له الاستعمار البريطاني منذ الاحتلال البريطاني لمصر في ١٨٨٢م وحتى تبادل مذكرات الاتفاق على تسوية حدود السودان مع ليبيا ١٩٣٤م .

***

خاتمة

تمثل حدود السودان الغربية في أغلبها ، إن لم تكن كلها ، ما يمكن أن نعتبره تطويرا لمناطق نفوذ Sphere of Influence كانت قائمة بين دولتين اوربيتين استعماريتين ، كانتا في سباق محموم لحيازة أراض في وسط وغربي القارة الأفريقية في أواخر القرن التاسع عشر ، إلى خط حدودي Boundary line بين أربع دول أفريقية مستقلة هي السودان وتشاد وأفريقيا الوسطى وليبيا .

فقد قُصد في البدء من الحدود الغربية للسودان الحالي أن تقسم مناطق النفوذ البريطاني من جانب ومناطق النفوذ الفرنسي ، أو ما عرف بأفريقيا الإستوائية الفرنسية من جانب آخر . ثم تطورت مناطق النفوذ في مرحلة تالية إلى تخوم Frontier بين ما كان يسمى السودان الإنجليزي المصري من ناحية وما كان يسمى {تشاد – أوبانقي –شادي} من ناحية أخرى . ثم تطورت تلك التخوم لتشكل في مرحلة لاحقة خط حدود دولية في ١٩٢٤م بين السودان من جانب وجمهوريتي أفريقيا الوسطى وتشاد من جانب آخر . كما أن تلك التخوم انتهت لتكون خط حدود دولية في ١٩٣٤م بين السودان من ناحية وليبيا من ناحية أخرى .

لقد كان لانفراد بريطانيا وفرنسا في المبدأ وتكريس اهتمامهما على مصالحهما الخاصة ، الرامية لإنشاء مواطئ لاحتلال أراض وأقاليم شاسعة في افريقيا، باعتبارهما القوى العظمى ، أثره في خلق تعقيدات سياسية وإشكاليات قانونية بالنسبة لدولة أخرى . فلقد تبين أن تحديد مناطق النفوذ البريطاني الفرنسي ، بموجب معاهدة ١٨٩٨ وإعلان ١٨٩٩م ، لم يأخذ في الاعتبار وضع أراض كانت من المفترض أنها مندرجة في نطاق مصالح ونفوذ دولة أخرى ، هي الدولة العثمانية ومن بعدها إيطاليا . ولقد قرأنا في القسم

الباني الخلافات الدبلوماسيه والمجادلات القانونية والمطبات السياسة التي نشأت بين الدولة العثمانيه وإيطاليا وبريطانيا وفرنسا . بإعتبارها نتيجة طبيعية لتلك الملابسات كما ستذكر ذلك لاحقاً .

ويبحث الكتاب في البابين الثالث والرابع من القسم الأول ، موقف علي دينار بعد أن قام الفرنسيون باحتلال مملكة وداي وشرعوا في التوسع شرقاً في اتجاه السودان . وأبان البحث دفاع سلاطين عن تبيعة دار مساليت ودار قُمر ودار تاما إلى دارفور . ولا شك أن هذين البابين قد كشفا العبء العظيم الذي تحمله علي دينار في حشد حكومة السودان لحماية الجبهه العربية للسودان المعاصر ضد التوغل الفرنسي . كما أن البابين المذكورين وضحا الدور الذي لعبه سلاطين باشا في الدفاع عن أراضٍ شاسعة واسعة في مواجهة الطموحات الفرنسية .

وعكست الأبواب الخامس والسادس والسابع الأساليب التي كانت تدير بها الدول الاستعمارية دبلوماسية الحدود في أفريقيا . وكشف البابان الثامن والتاسع الصعوبات والإشكاليات التي تواجه تفسير معاهدات الحدود على الطبيعة . كما رسخ الباب العاشر الكيفيات والظروف والملابسات والخطط التي أدارت بها الحكومتان البريطانية والفرنسية مفاوضات لندن التي انتهت بإبرام بروتوكول العاشر من يناير ١٩٣٤م ، بشأن تخطيط الحدود بين السودان وأفريقيا الاستوائية الفرنسية ، أي جمهوريتي أفريقيا الوسطى وتشاد الحاليتين .

وناقشنا في الباب الحادي عشر أثر الاستقلال على الحدود الموروثة من الاستعمار في القانون الدولي . فإذا كان بروتوكول العاشر من يناير ١٩٢٤م ، قد حسم في الأساس تخطيط الحدود التي بدأ مشوار تعيينها منذ معاهدة يونيو ١٨٩٨م ، مرورا بإعلان مارس ١٨٩٩م ، وانتهاء بمعاهدة ١٩١٩م ، والتي أُبرمت جميعها بين بريطانيا وفرنسا ، إلا أن من الطبيعي أن يثور التساؤل حول مدى أثر استقلال الدول على المعاهدات والإعلانات والبروتوكولات التي أبرمتها الدول الاستعمارية بالنسبة للحدود . وبالتحديد هل السودان وتشاد وأفريقيا الوسطى وليبيا ملزمة بمعاهدات الحدود التي أبرمتها الدول الاستعمارية بشأن حدودها ؟ .

لا شك أن ميلاد دول جديدة في أقاليم كانت ترزح تحت نير الاستعمار ، قد أثار ويثير بالضرورة بعض الإشكاليات بل والمنازعات الحدودية . فلسبب أو لآخر قد ترى دولة جارة لدولة أخرى أن مغادرة الدولة (المستعمرة) مناسبة سانحة للمطالبة بمراجعة أو إعادة النظر في حدود نافذة أو منجزة سلفاً Executed boundary. وكما قرأنا في بحثنا للحدود بين السودان وكل من تشاد وأفريقيا الوسطى فإن ثمة مجموعات لها وشائج عرقية أو دينية أو قبلية عبر الحدود المشتركة . وهو وضع كان نتاجاً للطبيعة المتفردة للحدود التي رسمتها القوى الاستعمارية خلال زمن السباق لحجز واحتلال الأقاليم في أفريقيا ابتداء من مؤتمر برلين ١٨٨٤ ١٨٨٥م . وبالتالي لم يكن غريبا أن طالبت بعض الدول الخلف Successor ، مثل الصومال والمغرب ، بحدود جديدة يتم ترسيمها على ضوء الأسس التي أشرنا لها سلفاً .

لكن الوضع في القانون الدولي على خلاف ذلك تماماً . فبموجب الاستخلاف الدولي State succession تعتبر الأقاليم التي كانت مستعمرة لدولة ما ، وارثة عند حصولها الاستقلال للمعاهدات التي كانت الدولة المستعمرة قد قامت بإبرامها . لذلك قال الفقيه البريطاني المشهور اللورد Mc-Nair **(ماكنير)** في مؤلفه المشهور الموسوم بـ **{قانون المعاهدات}** ١٩٦١م : **{إن المبدأ العام هو أن الدول الناشئة جديدا والتي تنتج عن انفصام عضوية سياسية ، ليس من العدل القول بأنها تنطوي على استمرارية سياسية مع السلف** Predecessor**، بل هي تبدأ بسجل نظيف فيما يتصل بأمور الالتزامات التعاقدية ، إلا إذا تم قبول تلك الالتزامات كمقابل لمنح الاعتراف بالدولة الجديدة أو لأسباب أخرى ، وكذلك فيما عدا ما يتصل بالالتزامات (المحلية المحضة)** Purely local **أو (العينية)** Real **الخاصة بالدولة التي كانت تمارس في السابق السيادة على إقليم الدولة الجديدة }.**

إن انتقال أو أيلولة المعاهدات قد يكون تلقائيا أو باختيار الدول الجديدة كيف يكون الحال . ومن الثابت أن المعاهدات المنشئة لحدود تصبح ، من حيث النظرية والتطبيق ، عند التصديق عليها نافذة ومنجزة ، وبالتالي تسري باعتبارها نوعاً من أنواع نقل أو تحويل أو انتقال الملكية Conveyance . ومن ثم **{فإن الدولة الوارثة}** كما قال القانوني العالم **{ليستر}** Lester في مقال نشره في ١٩٦٣م بعنوان **{استخلاف الدول في المعاهدات}** : **{ترث أو تستخلف ليس على المعاهدة في حد ذاتها ، بل هي ترث وتستخلف حدود**

إقليمها . كما هي تفعل للوقائع الأخرى المتعلقة بحياتها الدولية }. ويستتبع من ذلك أنه ومتى ان يتم تعقيد أو إبحار النصوص الحدودية ، فإنها تفقد صفتها التعاقدية ، بحيث يمكن فصلها عن النصوص الإضافية بخلاف النصوص التي تحدد الخط . بيد ان هذا لا يمنع الأطراف من الاستشهاد بمحتويات المعاهدة باعتبارها أمارات للسند في أي حدث او نزاع لاحق .

إن المؤشر الواضح للتطبيق الدولي بالنسبة لهذا المجال ، في القانون الدولي ، يؤكده الميراث الإقليمي للدول الجديدة التي انبثقت في أفريقيا واسيا منذ منتصف خمسينيات القرن الماضي. فكلها إن لم يكن أغلبها ، اعتبرت اتفاقات الحدود نوعا من أنواع نقل أو تحويل أو انتقال الملكية . أي أن اتفاقيات الحدود بحكم طبيعتها فهي على خلاف الترتيبات التعاقدية العادية تنشئ بحكم طبيعتها {مركزا موضوعيا بحسب الأصول An Objective Juridical Situation يظل مستمرا بمعزل عن وباستقلالية تامة عن وجود الأطراف الموقعين الأصليين شريطة إمكانية إثبات رابطة فعلية بين أحدهما أو بينهما الاثنين مع الدولة الوارثة} .

لقد رسخت سابقة قضية{معبد بريه فايهير} The Temple of Preah Vihear وهي من أشهر القضايا الحدودية التي قضت فيها محكمة العدل الدولية بين كمبوديا وتايلاند عام ١٩٦٢م ، الاعتبارات التي أملت هذه السياسة والتوجه الذي يدعم هذا النظر . فقط قالت المحكمة : {عندما يقوم بلدان بإقامة حدود بينهما فإن أحد الأهداف الرئيسة من ذلك هو تحقيق الاستقرار والنهائية Stability and Finality . ويكون ذلك مستحيلا اذا كان الخط الذي تمت إقامته يمكن ، في أي لحظة وعلى أساس عملية متاحة باستمرار ، نقضه والمطالبة بتصحيحه كلما تم اكتشاف عدم دقة بالنسبة لأي نص في المعاهدة . إن مثل هذه العملية يمكن أن تمضي وتستمر الى ما لا نهاية ، ولا يمكن في النهاية التوصل إليها طالما كان ممكنا بقاء ثغرات لم يتم اكتشافها بعد . إن مثل هذه الحدود خلاف إلى أنها تظل بعيدة جدا عن الاستقرار ، تبقى قابلة للتصدع وهدفاً للفشل} .

وأفردنا البابين الثاني عشر والثالث عشر من القسم الأول ، للأوضاع على الحدود المشتركة بعد الاستقلال بين السودان وتشاد طوال الفترة التي امتدت منذ استقلال تشاد في ١٩٦٠م وحتى يونيو ١٩٨٩م ، أي بداية عهد حكم الإنقاذ . وكذلك للأوضاع على الحدود

المشتركة بعد الاستقلال بين السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى منذ ١٩٦٠م وحتى ٢٠٠٣م . وقد يتبدى أن مادة هذين البابين لا تتصل مباشرة بموضوع الحدود بالمعنى الدقيق والحرفي للحدود ، كحد فاصل بين الدول . كما قد يتبدى تساؤل حول تحديد انتهاء الباب الثاني عشر بـ يونيو ١٨٩٨م وتحديد الباب الثالث عشر بـ ٢٠٠٣م .

إن الاهتمام ببحث الأوضاع الحدودية مرده إلى أن كثيرا من المشكلات التي تنشأ على الحدود قد يكون سببها الأساسي هو إقامة معسكرات اللاجئين الفارين لأي سبب من أسباب اللجوء من بلدهم الأم ، بالقرب من الحدود المشتركة ، أو التباين في الأيديولوجيات والتوجهات السياسية بين حكومات الدول ذات الحدود المشتركة ، أو عبور القبائل الحدودية لخط الحدود بحثاً عن الكلأ والماء كما شرحنا ذلك في متن الكتاب . وقد تفرز هذه الحالات المؤقتة آثاراً سالبة علي المركز القانوني للحدود . وقد ينعكس ذلك في التنازع حول المعاهدات الحاكمة للحدود كما حدث في السابق بين السودان وإثيوبيا ، أي قبل اتفاقية ١٩٧٢م ، كما قد ينعكس في بسط ادعاءات على نحو أو آخر على الأرض كما حدث في منطقة قابا وأنديبوكا مع تشاد ، وفي منطقة أم دافوق مع جمهورية أفريقيا الوسطى .

أما تحديد بحث مسألة الأوضاع الحدودية مع تشاد بـ يونيو ١٩٨٩م وليس سنة ٢٠٠٣م ، فإن ذلك يرجع إلى أن المركز القانوني للحدود والذي ظل سائدا منذ إبرام بروتوكول ١٩٢٤م ، قد دخل مرحلة متطورة وجديدة على خلاف الوضع مع جمهورية أفريقيا الوسطى . وهذا يقودنا إلى الأبواب الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر .

فالأول منها ناقش مفهوم وكيفية وأساليب وطرق تخطيط الحدود في القانون وكذلك من حيث التطبيق . ذلك أنه في عملية تخطيط الحدود على وجه الخصوص ، تنشأ عادة النزاعات على الحدود ، كما أن العناصر الضعيفة في معاهدات واتفاقيات الحدود تكون حرية بالاكتشاف . فقد توجد معالم هامة في مواقع غير متوقعة ، وقد تبرز العديد من النقاط المحلية ذات الأهمية البالغة التي لم يأخذها الذين قاموا بإبرام معاهدات الحدود في الطاولات والمجالس الدبلوماسية في الحسبان .

ويكتسب الباب الخامس عشر أهمية بالغة في هذا الكتاب . فإذا كان المفهوم الحديث لصناعة الحدود ينطوي على تعيين الحدود Delimitation ، وتخطيط الحدود

Demarcation ، وإعادة وضع علامات تخطيط الحدود التي اندثرت أو اختفت لأي سبب من الأسباب Re-demarcation ، وتكثيف الحدود Condensation ، وحفظ ووقاية الحدود Preservation ، فإن وزارة الداخلية السودانية قد بذلت جهدا مقدرا في سبيل تحقيق هذه المقاصد جميعها . فلقد استغلت ، في العقد الأخير من القرن العشرين {١٩٩٠-٢٠٠٠} العلاقات السياسية المواتية بين السودان وتشاد من ناحية ، وإمكانية الحصول على المال اللازم من ناحية أخرى ، فدفعت بموضوع إعادة وضع علامات تخطيط الحدود بين الدولتين إلى حيز الواقع . وقد انتهى ذلك الجهد بإبرام {**محضر وضع علامات الحدود بين السودان وتشاد : ٣٠ ديسمبر ١٩٩٤-١٨ مارس ١٩٩٥م**} .

ولا يقدح من شأن ذلك الإنجاز أنه تم في شكل {**محضر**} . ذلك أنه إذا تم في شكل اتفاق أو اتفاقية أو بروتوكول أو إعلان أو مذكرات متبادلة أو ميثاق ، فهو معاهدة دولية بموجب اتفاقية فيينا بشأن قانون المعاهدات لسنة ١٩٦٧م لتعريف المعاهدة . فالشكل الذي يفرغ فيه الاتفاق لا يؤثر في حجيته القانونية . من ناحية أخرى لقد كان من الأصوب والأدق أن يكون عنوان الاتفاق هو : {**محضر إعادة وضع علامات تخطيط الحدود بين السودان وتشاد**} حتى يكون منسجما مع قضية السودان الأساسية . وهي أن الحدود بين الدولتين قد تم تخطيطها سلفاً بموجب بروتوكول ١٩٢٤م ، وأن ما تم في ١٩٩٤-١٩٩٥م ما هو إلا في جوهره إعادة لوضع العلامات على تخطيط الحدود السابق، بالإضافة إلى تكثيف نقاط الإرشاد والعلامات ، وكذلك الاتفاق على المحافظة عليها .

أما الباب السابع عشر فقد عرضنا فيه إصرار الدولتين على تكملة إعادة وضع العلامات الحدودية في الجزء الذي لم يكتمل بعد. بيد أن ما قام به الطرفان من اجتماعات واتفاقيات في هذا الشأن يؤكد على قناعة الدولتين بما قاما به سلفا وحرصهم على تكملة المشوار وبالفعل قد قاما بكل الإجراءات والاستعدادات والالتزامات التي تؤدي إلى تحقيق تلك الغاية . **بيد أن من المسلم به أن من أهم الشروط اللازمة للقيام بتخطيط أي حدود أو إعادة وضع علامات تخطيط الحدود ضرورة توافر الأمن . ولما كانت الظروف الأمنية على المناطق الحدودية بين السودان وتشاد لم تعد آمنه كما كانت في ١٩٩٥م حيث تدهورت كثيراً منذ بداية عام ٢٠٠٣م وحتى كتابة هذه الخاتمة في مارس ٢٠٠٤م. فإن القيام بإعادة وضع علامات الحدود أصبح أمراً غير سائغ إن لم يكن ضرباً من المستحيل في مثل هذه الظروف .**

القسم الثاني من هذا الكتاب خاص بالحدود بين السودان وليبيا . وقد جاء في ثمانية أبواب. عرضنا في الباب الأول الأصول التاريخية والقانونية للحدود بين الدولتين. وكما قرأنا فإن الأصول القانونية لحدود السودان مع جمهوريتي افريقيا الوسطى وتشاد هي ذات الأصول التاريخية لحدود السودان مع ليبيا ، ابتداء من معاهدة يونيو ١٨٩٨م ومروراً بإعلان مارس ١٨٩٩م وانتهاء بمعاهدة ١٩١٩م . وجميع تلك الآليات القانونية تم إبرامها بين بريطانيا وفرنسا كما قرأت .

ولما كان التسابق بين بريطانيا وفرنسا بقصد احتلال الأراضي محموماً دون مراعاة حتى لمصالح ما كان يتبع لدول أخرى ، فقد شرح الباب الثاني كيف تقاطعت حقوق الدولة العثمانية الاقتصادية والدينية في ليبيا مع تطلعات وطموحات بريطانيا وفرنسا وإيطاليا في تحديد أو حجز أقاليم لها في ذلك الجزء المتاخم لحدود السودان العربية . وكما كشف الباب الثالث فإن إيطاليا اضطرت في مرحلة لاحقة ، لبذل جهود كبيرة لإثبات تعارض الحدود الواردة في معاهدة ١٩١٩م مع الحدود المنصوص عليها في إعلان مارس ١٨٩٩م .

وبالرغم من أن بريطانيا وفرنسا ظلتا تجادلان ، في سبيل تبرير ما قامتا به من خيارات دون مراعاة لحقوق الدول الأخرى ، بأن الدولة العثمانية لم تعترض عندما حددتا مناطق نفوذهما في أواخر القرن التاسع عشر ، فقد أكد الباب الرابع وهن وضعف ذلك الجدال . فقد ثبت أن الحكومتين البريطانية والفرنسية اكتشفتا في ١٩٢٣ أي بعد أكثر من عشرين سنة ، أن الحكومة التركية قد احتجت بشدة على اعلان مارس ١٨٩٩م ، بعد إصداره بوقت وجيز جداً .

وشرح لنا الباب الخامس من هذا القسم أن احتلال إيطاليا للكفرة مقروناً بإشكالية تحديد موقع العوينات ، شكلا بداية اهتمام الرأي العام البريطاني بمسألة الحدود بين السودان وليبيا . وكما قرأنا في الباب السادس فإن توغل الإيطاليين جنوباً ، أي في اتجاه ما كان يعتبر أجزاء من السودان ، قد فرض على السلطات البريطانية التحرك بجدية نحو القيام باستكشافات جوية في العوينات وفي ما كان يعرف بمثلث السارة .

وبحث الباب السابع الظروف والملابسات التي دفعت بريطانيا للتخلي عن مثلث السارة السوداني لإيطاليا لاعتبارات على أسس سياسية محضة وبذلك فقد السودان جزءاً

كان من الممكن أن يكون أرضاً سودانية . وكما وضحنا في القسم الأول . في سياق شرحنا لمبدأ وقاعدة الاستخلاف بين الدول وقرار منظمة الوحدة الأفريقية ، الصادر في القاهرة عام ١٩٦٤م ، بشأن التأكيد على قبول واحترام الحدود الموروثة ، فإنه لا سبيل للسودان لكي يفتح هذا الملف . فقد تأكد نقل مثلث السارة إلى ليبيا بمقتضى تبادل المذكرات عام ١٩٣٤م ، بين بريطانيا ومصر من جانب وإيطاليا من جانب آخر . وكما لاحظنا فإن إقحام مصر في مسألة تبادل المذكرات كان لاعتبارات المجاملة واللباقة الدبلوماسية من جانب السلطات البريطانية . فالثابت من البابين السابع والثامن ، بل من كل أبواب القسم الثاني من الكتاب ، أنه لم يكن لمصر أي دور يذكر في تحديد حدود السودان مع ليبيا .

بقي أن نوضح بأن الحدود بين السودان وليبيا وإن كانت معينة بجلاء في تبادل المذكرات الذي تم في ١٩٣٤م ، إلا أن هذه الحدود لم يتم تخطيطها باستثناء جزء ضئيل جداً جداً على عهد الاستعمار كما قرأنا ذلك في متن الكتاب . ولعل السؤال الذي يفرض نفسه ، سيما على ضوء ما تم بالنسبة لحدود السودان مع تشاد ، هو ما إذا كانت ثمة ضرورة لقيام الدولتين بتخطيط الحدود المشتركة بينهما ؟ .

صحيح أن المفهوم التقليدي لصناعة الحدود ، ولا نقول هنا المفهوم المعاصر كما شرحنا ذلك سلفاً ، يقتضي مرحلتين . الأولى هي تعيين الحدود Delimitation والمرحلة الثانية هي تخطيط الحدود المعينة على الطبيعة Re Demarcion . والثابت في حالة الحدود المشتركة بين السودان وليبيا أن المرحلة الأولى قد تم إنجازها منذ عام ١٩٣٤م كما أثبتنا ذلك . وأنه بالرغم من الضيم الذي لحق بالسودان ، إلا أنها أصبحت ملزمة ولا مناص من قبولها واحترامها .

لا شك أن تخطيط الحدود يكمل صناعة الحدود . ويكتسب التخطيط أهمية بالغة إذا كانت ثمة نزاعات على الطبيعة . والأصل أن هذه النزاعات لا تنشأ في أغلب الحالات ، إلا في المناطق المأهولة بالسكان . بيد أن الحدود المعينة بين السودان وليبيا ، مرسومة بخطوط هندسية وحدود فلكية ، مما يعني سهولة توضيحها على الأرض إذا اقتضت الضرورة ذلك . ثم أن الحدود بين الدولتين تشق صحراء جرداء لا ماء فيها أو كلأ يذكر . إضافة إلى ذلك أن عملية تخطيط الحدود ، كما شرحنا ذلك في الباب الرابع

عشر من الكتاب والموسوم بـ {تخطيط الحدود في القانون والتطبيق} هي عملية شاقة ومرهقة وباهظة التكاليف والنفقات المالية . وبالتالي فإن أهميتها تتضاءل إذا لم تتوافر الظروف والاعتبارات التي تملي على الدولتين القيام بتلك المرحلة.

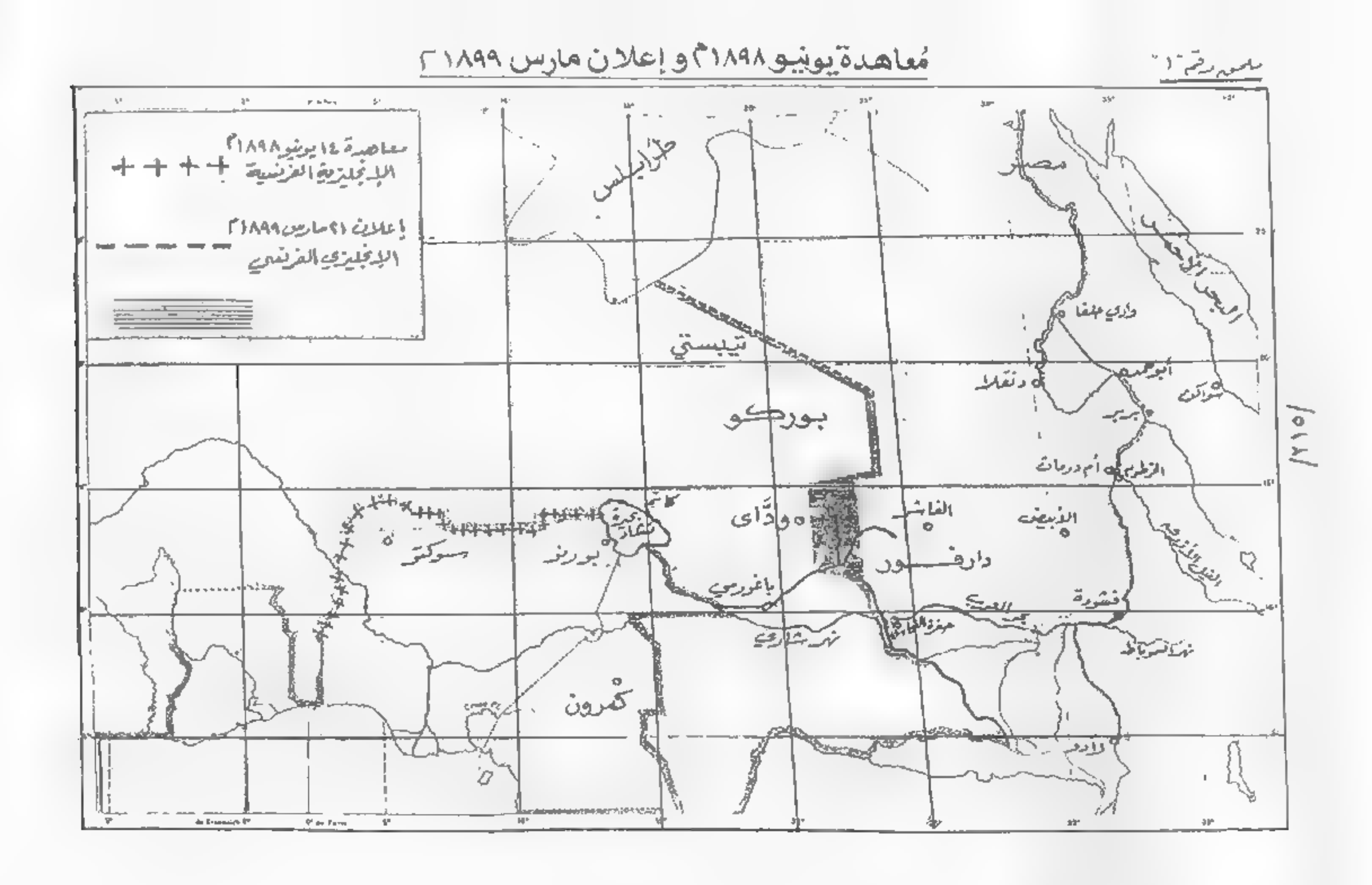
إن من الثابت أنه لم ينشأ أي نزاع على قانونية وحجية الحدود المتفق عليها بين السودان وليبيا منذ ١٩٣٤م بالرغم من الانتهاكات الليبية لتلك الحدود خلال مرحلة الصراع الليبي التشادي ، وبالتالي فإن الكلام عن تخطيط الحدود بين السودان وليبيا يصبح تمرينا اكاديميا لا علاقة له بالواقع . بيد أن ذلك لا يعني ولا ينفي إمكانية قيام الدولتين بتوضيح الحدود على الأرض ، في منطقة معينة ، إذا نشأت الظروف التي تبرر عادة القيام بذلك .

***

ملاحــــــــق

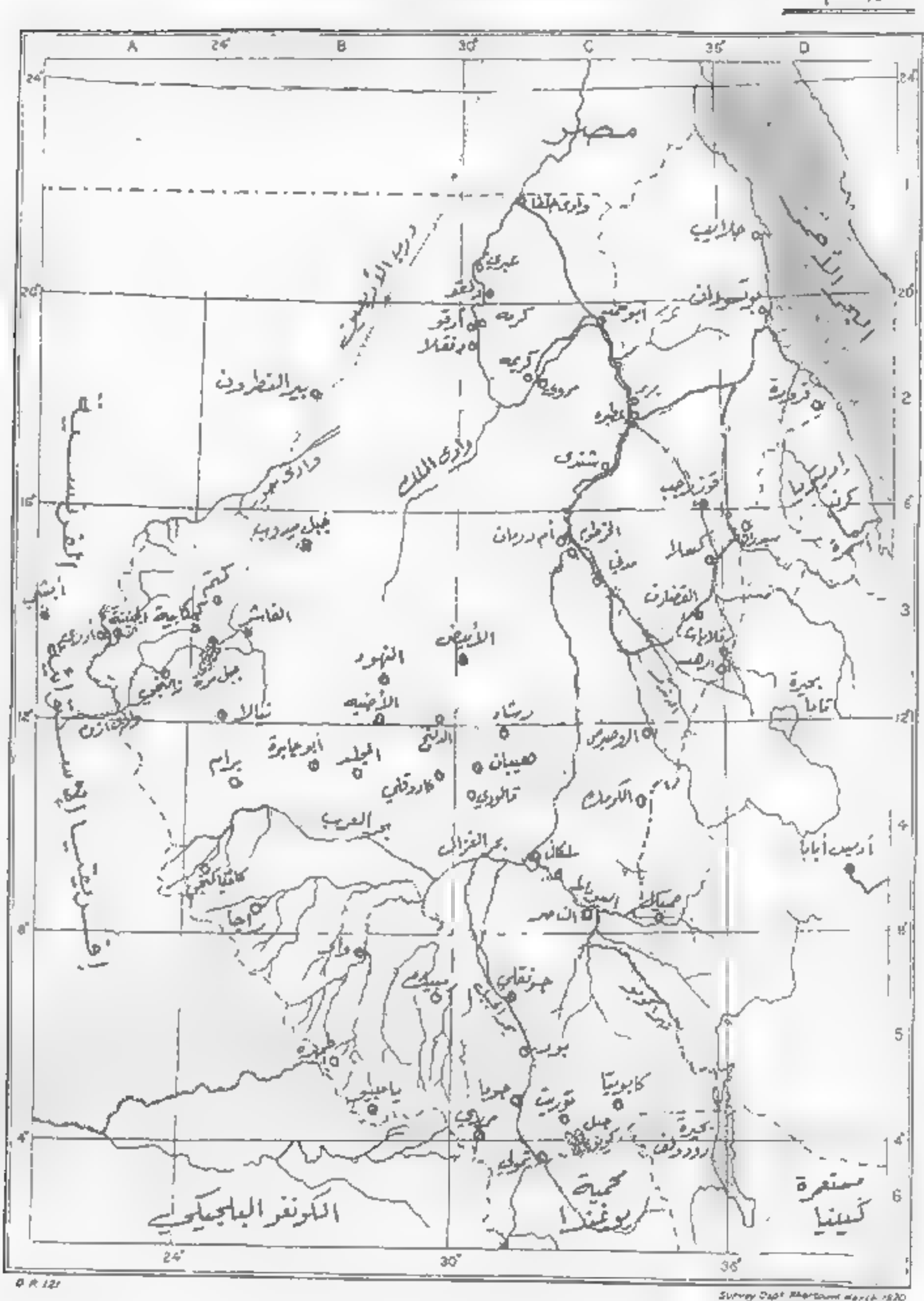
ملحق رقم "١"

مُعاهدة يونيو ١٨٩٨م و إعلان مارس ١٨٩٩م



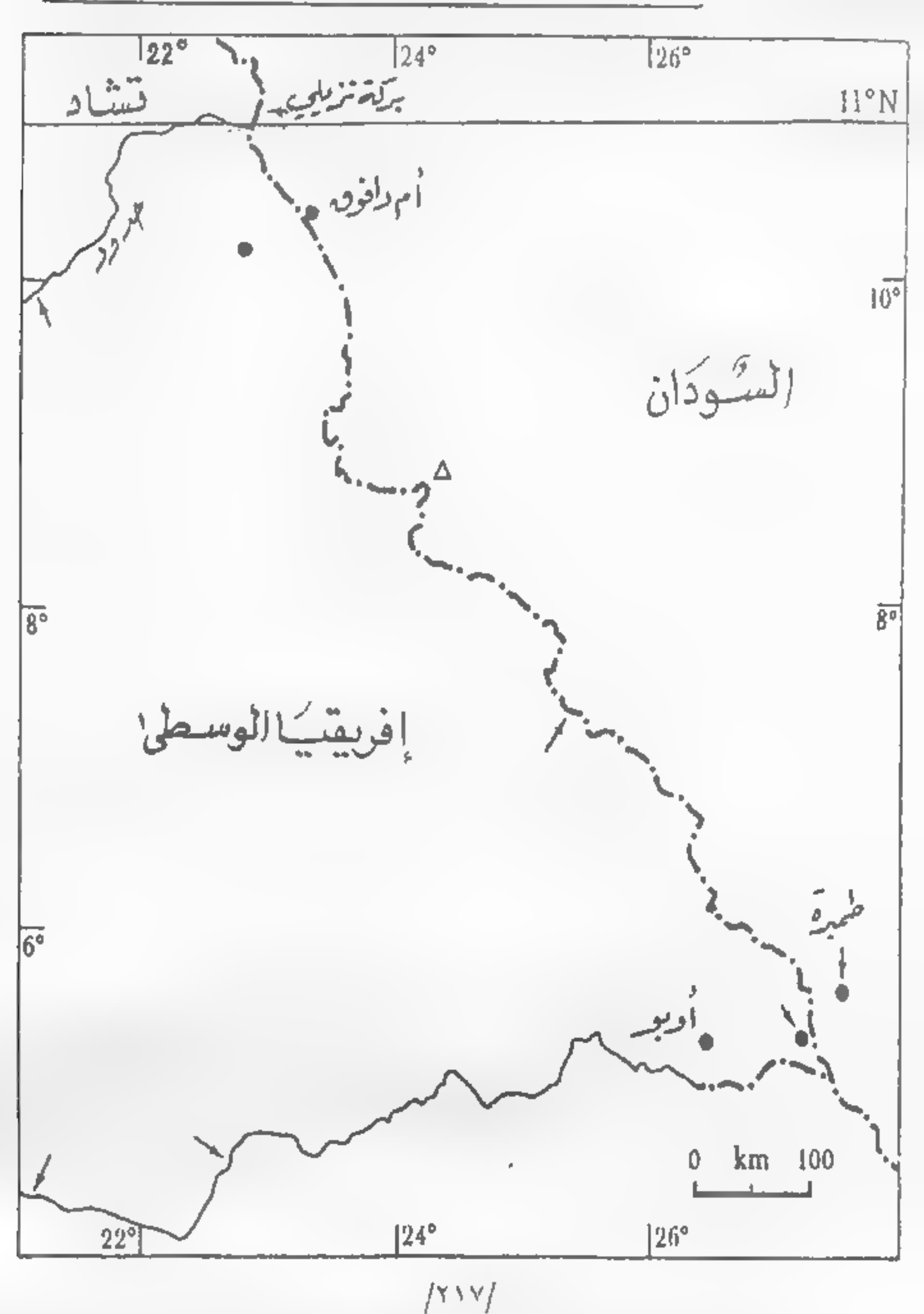
السودان الإنجليزي المصري

ملحق رقم ٢



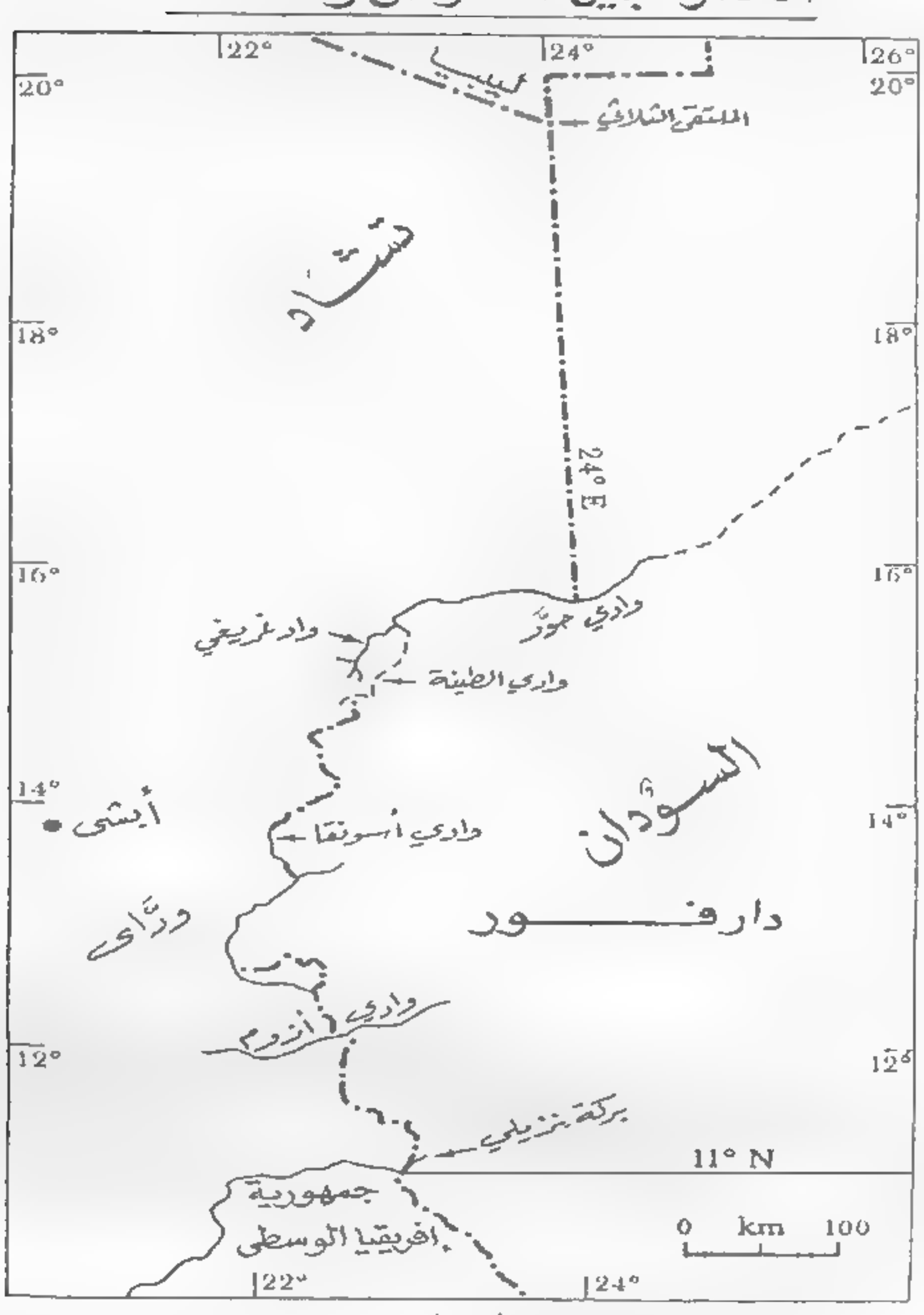
Survey Dept. Khartoum March 1930
Lithographed and printed at W.O. 1930
Revised and printed at W.O. 1936

ملحق رقم "٣" الحدود بين السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى

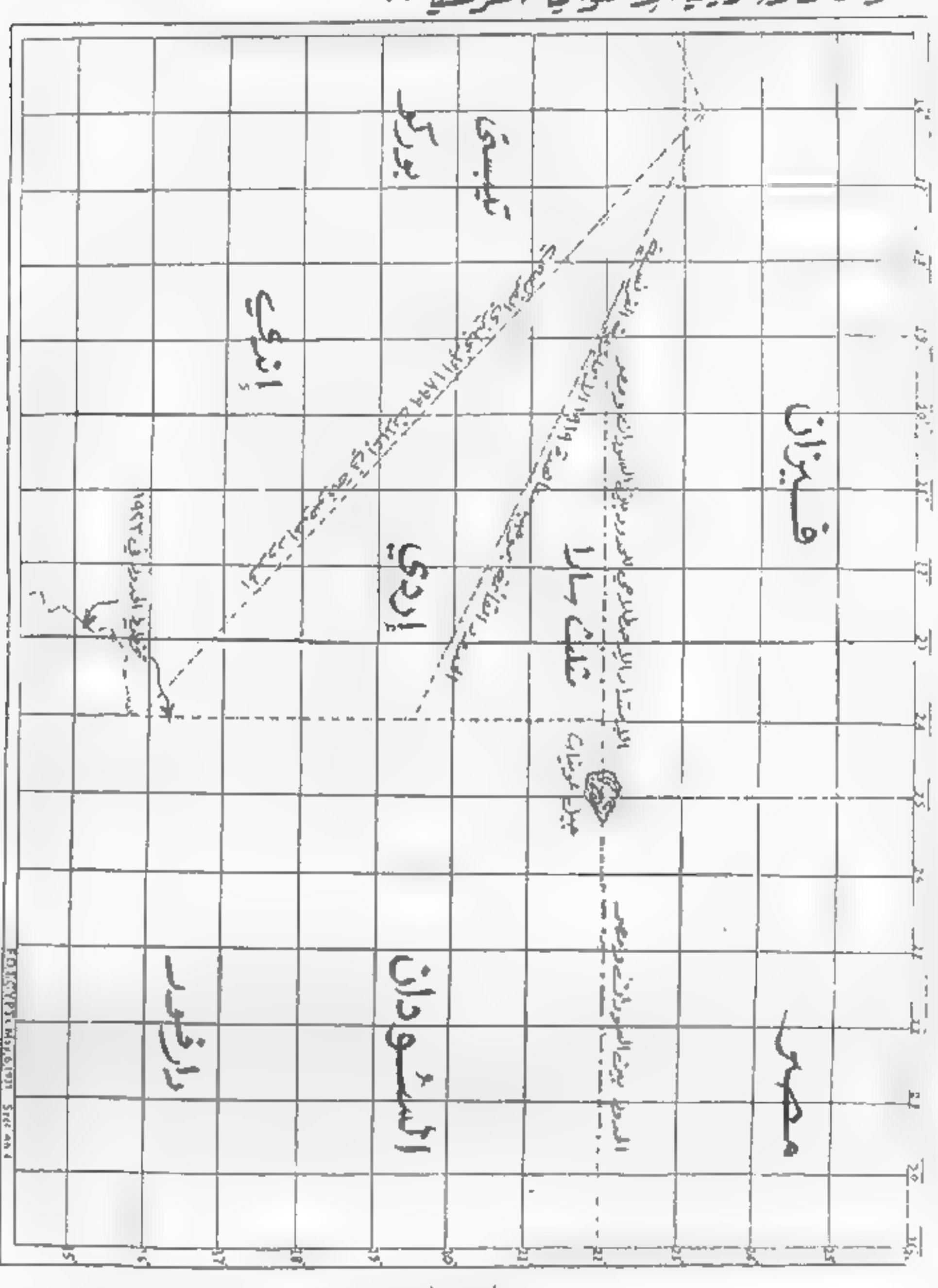


ملحق رقم "٤"

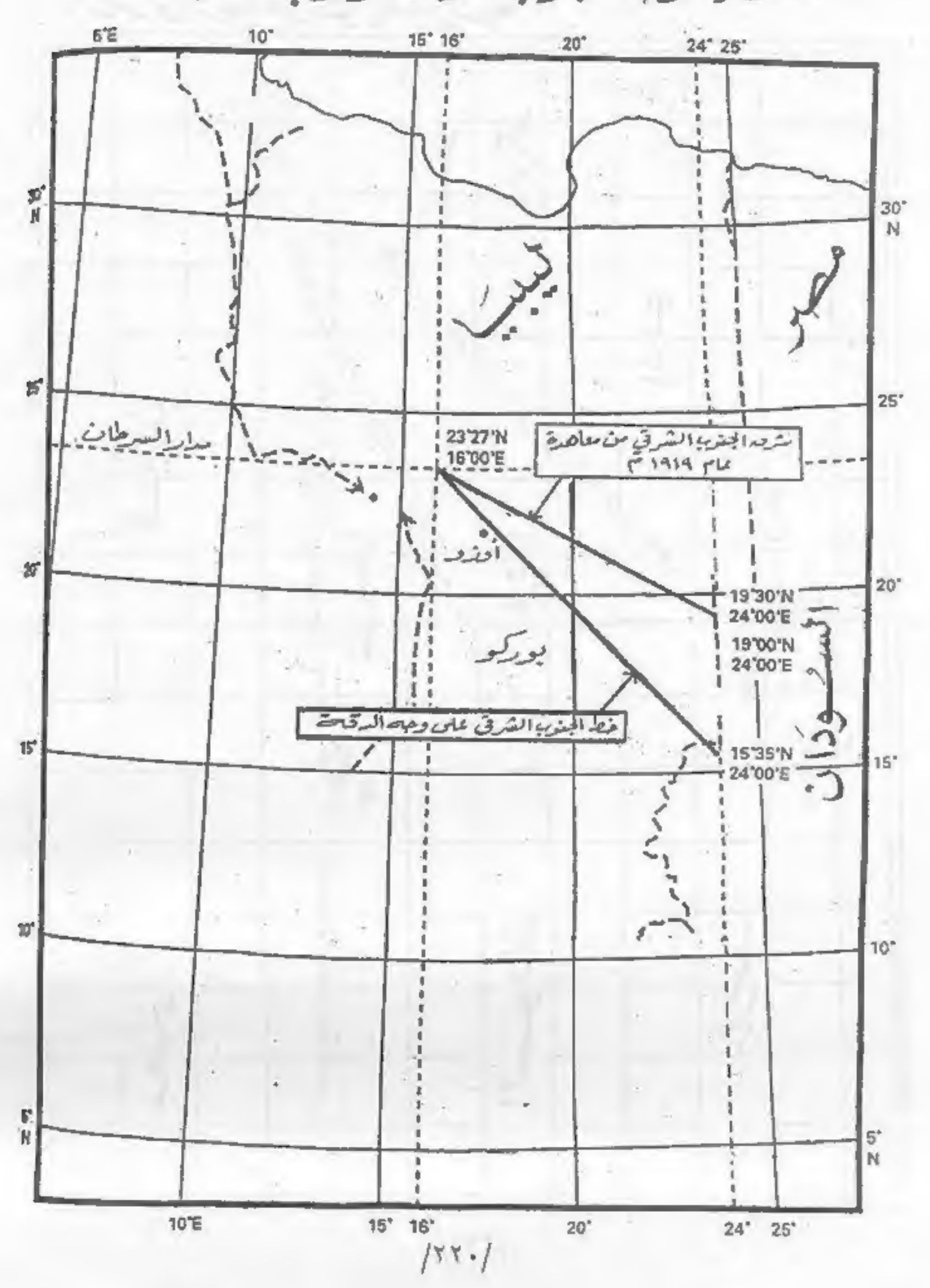
الحدود بين السودان وتشاد



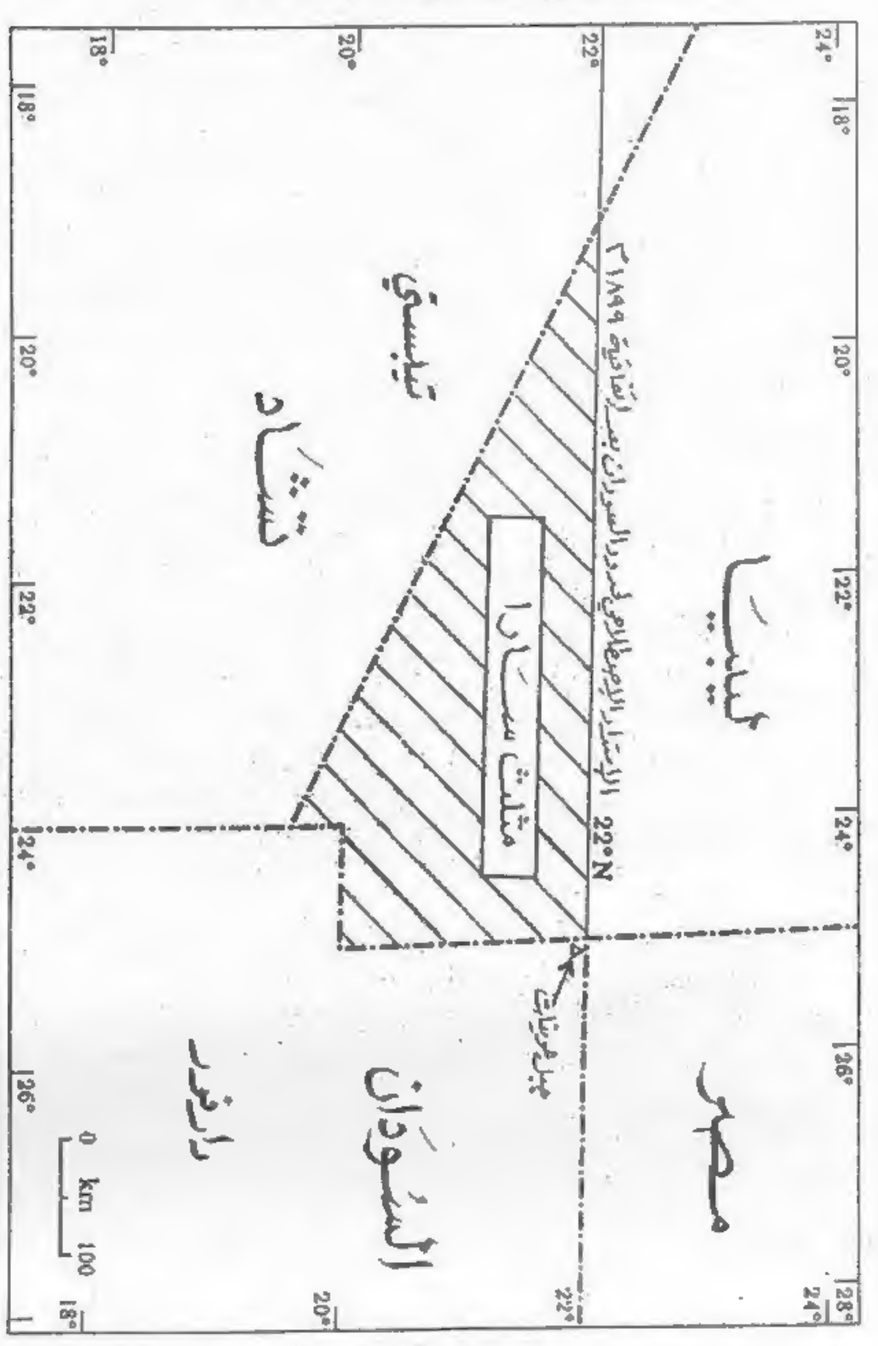
ملحق رقم "٥" الذى أرفقه نيوبولد "لاحقا السكرتير الإدارى" مع مذكرته التى رفعها لحكومة السودان عام ١٩٢١ بشأن الحدود بين السودان وليبيا ومصر وإفريقيا الاستوائية الفرنسية .



ملحق رقم "٦" يوضح خط معاهدة ١٩١٩م الإنجليزية الفرنسية وخط الجنوب شرقه على وجه الدقة



ملحق رقم "٧" يوضح مثلث سارا السوداني الذي ضمه الإنجليز إلى إيطاليا في عام ١٩٣٤م



أعمال المؤلف العلمية

أولا: البحوث المنشورة باللغة العربية في الدوريات

(1) اتفاقية الكويت لحماية البيئة البحرية في الخليج، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية 1979 جامعة الكويت.
(2) الذرائع القانونية والدبلوماسية للتوسع الاستعماري في أفريقيا، مجلة العلوم الاجتماعية 1980 جامعة الكويت.
(3) نفقات التقاضي الدولي وفقا لقواعد التحكيم أمام غرفة التجارة الدولية في باريس، مجلة الفتوى والتشريع 1985.
(4) حق حماية اللاجئين في القانون الدولي، التقنين والتطوير، المجلة المصرية للقانون الدولي 1985.
(5) نزاع الحدود بين السودان ومصر في كتاب العلاقات المصرية السودانية، جامعة القاهرة وجامعة الخرطوم 1990.

ثانياً: البحوث المنشورة باللغة الانجليزية في الدوريات:

(1) الحدود بين السودان وزائير، مجلة الدراسات الإنسانية، جامعة الكويت 1988.
(2) التاريخ الدبلوماسي للحدود في أفريقيا، مجلة العلوم الاجتماعية 1989.
(3) المصادر القانونية للحدود الدولية في أفريقيا، مجلة القانون، كلية الحقوق جامعة الكويت 1990.
(4) اللاجئون والتنمية: دراسة الوضع في السودان، كتاب أصدرته مؤسسة التنمية الدولية الألمانية بعنوان: اللاجئون ومشكلات التنمية في العالم 1986.
(5) المصادرة القانونية لمشروعية الحدود التي رسمتها القوى الاستعمارية في أفريقيا، مجلة الحقوق، جامعة الكويت ١٩٨٨.

ثالثاً: الكتب التي قمت بتأليفها:

(1) دبلوماسية الحدود في أفريقيا: نزاع الحدود بين السودان وإثيوبيا 1980.
(2) قانون الإثبات مقارنا بالقانون الانجليزي المصري والهندي (طبعتان 1984 ــ 1990).
(3) قانون الإثبات تشريعيا وفقها وقضاء (1994 ــ 1998) أربع طبعات (1994، 1995، 1997، 1998).
(4) القانون الدولي العام وفقا " للقضاء والتطبيق والتشريع"، الجزء الأول، طبعتان (1998 ــ 1987).
(5) حدود السودان الشرقية مع إثيوبيا وأريتريا، 2000.

رابعاً: مراجعات كتب صدرت باللغة الانجليزية منها:

(1) إيران وهم السلطة 1979، (مجلة دراسات الخليج).
(2) المحيط الهندي واحة سلام أم منطقة تنازع 1986، (مجلة دراسات الخليج).
(3) استيعاب المفاهيم القانونية الغربية في دول الخليج، (مجلة دراسات الخليج).

المؤلف في سطور

- د.البخاري عبدالله الجعلي.
- من مواليد مدينة بربر بالسودان.
- يحمل درجتي الماجستير والدكتوراه في القانون الدولي من جامعة لندن ١٩٧٥.
- درس الخلوة والابتدائي والأوسط والثانوي في مدينة امدرمان.
- عمل في وزارة الشؤون الداخلية حتى أصبح وكيلا للوزارة في ١٩٨٠ وتركها بالتقاعد الاختياري ١٩٩٠.
- عمل مستشارًا في إدارة الفتوى والتشريع في دولة الكويت ١٩٨٤-١٩٩٠.
- حاضر في جامعة امدرمان الإسلامية، وجامعة القاهرة فرع الخرطوم، وجامعة النيلين بالسودان أستاذًا في القانون الدولي وقانون الإثبات.
- له العديد من المؤلفات والأبحاث المنشورة بالدوريات باللغتين العربية والإنجليزية مرصود بعضها في الصفحة الأخيرة من الكتاب.
- مارس المحاماة والتحكيم والتقاضي الدولي في السودان ولندن وسان فرانسيسكو وغرفة التجارة الدولية في باريس.
- عمل في كل اللجان الحدودية المشتركة بين السودان وكل من أثيوبيا وكينيا ويوغندا وتشاد وأفريقيا الوسطى ومصر وترأس أعمالها.
- عمل خبيرًا قانونيًا في إدارة قضايا الدولة، وزارة العدل، بدولة قطر.
- مهتم بالصحافة وكان نائبًا لرئيس مجلس إدارة صحيفة (الرأي الآخر) السودانية ومستشارًا لها.